

Distr.: General  
14 June 2012  
Arabic  
Original: English



## مذكرة من رئيس مجلس الأمن

في الفقرة ٢ من القرار ١٩٨٥ (٢٠١١)، طلب مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) أن يقدم إلى المجلس تقريراً نهائياً يضمّنه استنتاجاته وتوصياته. وعليه، يعمم الرئيس في ما يلي التقرير الوارد من فريق الخبراء (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق

280612 280612 12-37608 (A)



## المرفق

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
منسق فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)

باسم فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، أتشرف بأن أحيل طيه،  
وفقاً للفقرة ٢ من القرار ١٩٨٥ (٢٠١١)، التقرير النهائي عن أعماله (انظر الضميمة).

وقدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) في  
١١ أيار/مايو ٢٠١٢ ونظرت فيه اللجنة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

أكون ممتنا لو أمكن إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وضميمتها.

(توقيع) جون إيفيرارد

المنسق

فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار

مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩)

رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة من فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأ عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

يتشرف فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) بأن يحيل طيه، وفقاً للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٨٥ (٢٠١١)، التقرير النهائي عن أعماله.

ويطلب الفريق إطلاع أعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأ عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) جون إيفيرارد

المنسق

فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار

مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩)

(توقيع) كاتسوهيسا فوروكاوا

خبير

(توقيع) إريك مارزولف

خبير

(توقيع) ويليام ج. نيوكومب

خبير

(توقيع) دوك هو مون

خبير

(توقيع) ألكسندر فيلنن

خبير

(توقيع) شياودونغ شيويه

خبير

## تقرير فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)

موجز

واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، رفض قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) وانتهاكهما. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وعلى الرغم من القرارين والاحتجاج الدولي الواسع النطاق، أطلقت صاروخا، قام مجلس الأمن على إثره باعتماد بيان رئاسي أدان فيه بشدة عملية الإطلاق. وردا على هذا البيان، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها ستوسع برامجها النووية وتواصل إطلاق السواتل.

ولم تبلغ الدول الأعضاء اللجنة بوقوع أي انتهاكات تنطوي على نقل أصناف تتصل بالأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل أو بالقذائف التسيارية، ولم تبلغ كذلك بتجميد أي أصول للكيانات أو الأفراد الذين حددتهم اللجنة. إلا أنها أبلغت بوقوع عدة انتهاكات أخرى شملت عمليات بيع غير مشروعة لأسلحة وما يتصل بها من أعتدة ولسلع كالمالية. وأجرى فريق الخبراء تحقيقا في هذه الحوادث المبلغ عنها حديثا، والحوادث التي سبق الإبلاغ عنها، وغيرها من الحوادث التي يُحتمل أن تشكل انتهاكات. وتوفر هذه الحالات أدلة كبيرة على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تتحدى فعليا التدابير الواردة في القرارين. وهي تقدم صورة توضيحية أيضا للأساليب المحكمة المتبعة للتهرب من مراقبة الدول الأعضاء. وقد درس فريق الخبراء على وجه الخصوص عدة حالات اعتراض لشحنات من السلع المحظورة المتجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقادمة منها.

ولا يزال تنفيذ الجزاءات يواجه تحديات جسيمة. فهو يضع عبئا على الدول الأعضاء، لا سيما مع تمسك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في استغلال نقاط الضعف. ويبلغ عدد الدول الأعضاء التي قدمت التقارير اللازمة عن تنفيذها لقراري مجلس الأمن أقل من نصف العدد الكلي للدول الأعضاء. ومع ذلك، ورغم أن القرارين لم يجعلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توقف أنشطتها المحظورة، فقد أديا فيما يبدو إلى إبطائها وإلى جعل إجراء المعاملات غير المشروعة أصعب وأعلى تكلفة بكثير. واستنادا إلى دراساته، يقدم الفريق مجموعة من التوصيات لزيادة فعالية تنفيذ التدابير الواردة في القرارين.

## المحتويات

الصفحة	
٨	أولا - مقدمة .....
٨	ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق السياسي .....
١٢	ثالثا - المنهجية .....
١٣	رابعا - فريق الخبراء .....
١٥	خامسا - البرامج النووية والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى وبالقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية .....
١٦	ألف - البرامج النووية .....
٢٢	باء - برامج أسلحة الدمار الشامل الأخرى القائمة .....
٢٢	جيم - الصواريخ التسيارية والبرامج المتصلة بها .....
٢٦	سادسا - تحليل تنفيذ الجزاءات .....
٢٦	ألف - التحديات الماثلة أمام الجهود الرامية لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرارين .....
٢٨	باء - تقارير الدول الأعضاء .....
٣٢	جيم - التدابير المتعلقة بالتصدير والاستيراد .....
٥٠	دال - عملية المنع .....
٥٣	هاء - التدابير المالية .....
٥٦	واو - الآثار غير المقصودة .....
٥٧	سابعا - تحديد الكيانات والسلع والأفراد .....
٥٧	ثامنا - التوصيات .....

## المرفقات

	Map of main launch sites and nuclear complex, Democratic People's Republic of	الأول -
٦٢	..... Korea	
٦٣	..... Imagery of the Yongbyon nuclear complex	الثاني -
٦٤	..... Imagery of the fuel fabrication plant	الثالث -
٦٥	..... Imagery of the 5-MWe reactor and light water reactor construction site	الرابع -
٦٦	..... Imagery of Tongchang-ri (Sohae launch site)	الخامس -
٦٧	..... Imagery of Musudan-ri (Tonghae launch site)	السادس -
٦٨	..... Items designated by Member States as luxury goods	السابع -
٧٥	..... Excerpts from the FATF 40 Recommendations, February 2012	الثامن -
	Financial risks identified by the Department of the Treasury of the United States of	التاسع -
٧٦	..... America	
٧٩	..... List of autonomous designations	العاشر -
٨٨	..... List of the Panel's meetings	الحادي عشر -

يُقصد بالكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا التقرير المعاني المحددة التالية:

- ”اللجنة“ اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)
- ”القرارات“ قرارا مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)
- ”الجزاءات“ التدابير المحددة في القرارين
- ”عملية المنع“ تفتيش الشحنات ومصادرتها والتصرف فيها على النحو المنصوص عليه في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩)

## أولا - مقدمة

١ - ترد الولاية الأساسية لفريق الخبراء في الفقرة ٢٦ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وفي هذا التقرير، ينظر فريق الخبراء، بناء على توصية الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزءات (S/2006/997)، في مجالات معينة من المعلومات الأساسية لتحديد سياق عمله، ويتبع ذلك بمناقشة وتحليل لعدد من حوادث عدم الامتثال. ويتناول الفريق تنفيذ التدابير من منظورات مختلفة، استنادا إلى تلك الحوادث وإلى معلومات أخرى. وأخيرا يقدم الفريق مجموعة من التوصيات بشأن الطريقة التي يمكن بها تنفيذ القرارين بفعالية أكبر. وقد راعى الفريق التوجيهات المتعلقة بطول الوثائق، التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أجرى فريق الخبراء تحقيقا في العديد من حوادث عدم الامتثال. وقام بدمج الدروس المستفادة في الأنشطة التي يضطلع بها للتواصل مع الدول الأعضاء وكذلك بتحسين فهمه للتحديات التي تواجهها هذه الدول. وتؤكد عملية إطلاق الصاروخ التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وإجراء العرض العسكري بعد ذلك بيومين على استمرار التزامها ببرامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية وما يتصل بها من برامج في تحد لقراري مجلس الأمن.

٣ - ومع وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، يحذر المحللون من أن تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد استعدت لإجراء اختبار نووي آخر. ويزيد ذلك من حدة المخاوف من أن يكون البلد في صدد الجمع بين برنامجه لتخصيب اليورانيوم وبرنامجه المتنامي للقذائف التسيارية. إلا أن فريق الخبراء لم يخلص إلى وجود محاولات خلال الفترة المشمولة بالاستعراض للقيام بعمليات شراء غير مشروعة لدعم البرامج النووية المحظورة للبلد.

## ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق السياسي

٤ - يؤثر السياق السياسي الذي لا يزال متقلبا على تنفيذ الجزاءات وعمل فريق الخبراء. وتمثل العناصر الرئيسية لهذا السياق السياسي فيما يلي:

(أ) تُوفي كيم جونغ إيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتولى ابنه الثالث كيم جونغ أون (٢٨ أو ٢٩ سنة) منذ ذلك التاريخ عددا من المناصب القيادية الرفيعة. وعلى الأخص، عيّن الأمين الأول لحزب العمال الكوري الحاكم في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ والرئيس الأول للجنة الدفاع الوطني في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛

(ب) واصلت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الادعاء بأنها تشدد على التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والصناعة الخفيفة لزيادة إنتاجها من الغذاء والسلع الشعبية، بغية تحسين المستوى المعيشي للشعب، وبأنها ترى أن ”مشكلة الغذاء مسألة ملحة لبناء بلد يسعى إلى الازدهار“<sup>(١)</sup>. ومع ذلك، لا يزال البلد يواجه مشكلات اقتصادية خطيرة، لا سيما المشكلات الناشئة عن النقص المزمن في الغذاء والوقود؛ وتفيد وكالات الأمم المتحدة بأن الوضع الغذائي خطير في المناطق الواقعة خارج بيونغ يانغ<sup>(٢)</sup>. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أعلنت وكالة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية لدى عودتها من زيارة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن ”البلد لا يزال يعاني من حالة انعدام أمن غذائي كبيرة، مع تزايد تعرض السكان لأخطار استمرار الاعتماد على الإمدادات الغذائية غير الموثوقة“<sup>(٣)</sup>؛

(ج) كثفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا جهودها لحفز التجارة وجذب الاستثمار الأجنبي. فقد أعلنت سفارة الصين في بيونغ يانغ مؤخرا الإنشاء المشترك لاتحاد الغرفة التجارية الكورية والصينية في بيونغ يانغ، فيما يدل على تزايد الروابط التجارية. ووافقت حكومة الصين على إنشاء منطقة تجارة حرة في جزيرتي هوانغوميونغ وويهوا، بالقرب من داندونغ. وتتعاون الصين والاتحاد الروسي في الوقت الراهن مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تعزيز التنمية في منطقة نهر تومان. وأعلنت كل من الصين والاتحاد الروسي عن خطط لتصليح مرافق الميناء في راجين وتوسيعها بدرجة كبيرة ويتخذ البلدان أيضا خطوات حاليا لتحسين وصلات الطرق والسكك الحديدية المؤدية إلى الميناء. ومن المقرر البدء في تشغيل قطار شحن حديد بين راجين وكاسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بطاقة سنوية أولية تبلغ ١٠٠.٠٠٠ حاوية. ويعود تاريخ هذا المشروع إلى أكثر من عقد، ولكن لم يُحرز تقدم فيه إلا في السنوات الأخيرة. وكانت جمهورية كوريا مشاركة في الأصل في هذا المشروع أيضا، وكان المتوخى أن يكون خط السكك الحديدية جزءا من جسر بري يخفض تكاليف النقل إلى الأسواق الأوروبية. ويغيم تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية على احتمالات

(١) ”الصحف الكبرى في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنشر مقالا افتتاحيا مشتركاً بمناسبة العام الجديد“، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٢) ”بعثة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتقييم حالة المحاصيل والأمن الغذائي“، تقرير مشترك نشر في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٣) وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية، فاليري أموس، بيان عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ يمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني التالي:

<http://ochanet.unocha.org/p/Documents/USG%20Amos%20Press%20Statement%20on%20DPRK,%202011%20October%20FINAL.pdf>

تحقيق عوائد كبيرة من الاستثمار في المدى القريب. وهناك مشروع آخر يمكن أن يتأخر بصورة مشاهمة وهو مد خط أنابيب غاز طبيعي عبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى جمهورية كوريا، على الرغم من توقيع الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مذكرة تفاهم بشأن بناء هذا الخط في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(د) لا تزال الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف القرارين تواجه تحديات. فالمحادثات السداسية الأطراف لم تستؤنف. وأدت التفاهمات التي تم التوصل إليها في المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية إلى قيام البلدين في ٢٩ شباط/فبراير بإصدار بيانين متوازيين. وأشارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بيانها إلى أنها وافقت على "وقف الاختبارات النووية وعمليات إطلاق القذائف بعيدة المدى ونشاط تخصيب اليورانيوم في يونغبيون والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية برصد وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم مع استمرار الحوارات البناءة" في حين أشارت الولايات المتحدة في بيانها إلى أنها "ستمضي قدما في تقديم الحزمة المقترحة [من جانبها] البالغة ٢٤٠.٠٠٠ طن متري من المساعدة التغذوية إلى جانب الرصد المكثف اللازم لإيصال هذه المساعدة"<sup>(٤)</sup>.

(هـ) في ١٦ آذار/مارس، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها ستطلق ساتلا باستخدام صاروخ حامل من طراز unha-3 في الفترة بين ١٢ و ١٦ نيسان/أبريل. وأعلنت الولايات المتحدة أن عملية الإطلاق هذه ستلغي اتفاق ٢٩ شباط/فبراير<sup>(٥)</sup>.

(و) في ١٣ نيسان/أبريل، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صاروخا، وأعلنت فيما بعد أن الساتل الذي كان من المفترض أنه يحمل الصاروخ لم يدخل المدار. واستنادا إلى معلومات نشرتها الولايات المتحدة<sup>(٦)</sup>، يقدر خبراء القذائف أن الصاروخ تفسخ بعد نحو دقيقتين من انطلاقه.

(٤) فيكتوريا نولاند، "المناقشات الثنائية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"، بيان صحفي، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢؛ والمتحدث باسم وزارة الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن نتيجة المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢.

(٥) "من شأن إطلاق هذا الصاروخ أن يهدد الأمن الإقليمي وأن يتعارض مع تعهد كوريا الشمالية الأخير بالامتناع عن عمليات إطلاق الصواريخ بعيدة المدى". فيكتوريا نولاند، "إعلان كوريا الشمالية إطلاق صاروخ"، بيان صحفي، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢.

(٦) "تشير الدلائل الأولية إلى أن المرحلة الأولى من القذيفة سقطت في البحر على بعد ١٦٥ كيلومترا غربي سول، كوريا الجنوبية. وأشارت التقديرات إلى إخفاق المراحل المتبقية وعدم وقوع أي حطام على الأرض. ولم تشكل القذيفة أو الحطام الناتج عنها تهديدا في أي مرحلة". قيادة دفاع الفضاء الجوي في أمريكا الشمالية، "الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي والقيادة الشمالية للولايات المتحدة تفران بإطلاق صاروخ"، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(ز) في ١٦ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2012/13) أدان فيه بشدة عملية الإطلاق هذه وعدّل التدابير المفروضة بموجب القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وأعلن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالترتيب، وقف التزامه بتعهداته الواردة في اتفاق ٢٩ شباط/فبراير<sup>(٧)</sup>.

(ح) لا تزال العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا متوترة إلى أقصى درجة. وبالمثل، لم يتأكد عقد أي اجتماعات رسمية بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى الاثني عشر شهرا الماضية.

٥ - وليس من الواضح في الأجل البعيد ما سيحدثه هذا التغيير في السياق السياسي من أثر على تنفيذ الجزاءات. أما في الأجل القريب، فالتوقعات غير مشجعة. ففي ١٧ نيسان/أبريل، أعلنت وزارة الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن البلد لا يزال يعتبر قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) غير مشروعين و”يرفض بحزم وبشكل كامل سلوك مجلس الأمن غير المعقول فيما يخص انتهاك حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشروع في إطلاق سواتل“<sup>(٨)</sup>. وعلاوة على ذلك، أعلنت الوزارة في ٦ أيار/مايو ٢٠١٢ في ردها على البيان المشترك الصادر عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذي يحث البلد على الامتناع عن أي أعمال استفزازية أخرى<sup>(٩)</sup>، أن البلد ”سيقوم بحزم، حسب ما لديه من ردع نووي للدفاع عن نفسه، بحماية سيادته والمضي قدما بدناميكية في تطوير الفضاء للأغراض السلمية وصناعة الطاقة النووية...“<sup>(١٠)</sup>.

(٧) ”إن عملية إطلاق من هذا النوع من شأنها أن تلغي اتفاقنا، وأن تدعو إلى التشكيك في مصداقية جميع الالتزامات التي تعهدت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لنا، والالتزامات التي تعهدت بها عموما، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها لنا فيما يتعلق بالمساعدة التغذوية“. اجتماع إحاطة إعلامية يومي لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢. ”بما أن الولايات المتحدة انتهكت الاتفاق المبرم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في ٢٩ شباط/فبراير من خلال أعمالها العدائية المكشوفة، فإننا لم نعد ملزمين به“. رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (S/2012/239).

(٨) انظر الوثيقة S/2012/239.

(٩) بيان جمهورية الصين الشعبية وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، ألقته السفيرة سوزان ف. بيرك، الممثلة الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية لشؤون عدم الانتشار النووي، فيينا، ٣ أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر NPT/CONF.2015/PC.I/12).

(١٠) ”رفض البيان المشترك لمجلس الأمن ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٦ أيار/مايو ٢٠١٢.

٦ - وأعرب كثيرون عن قلقهم من أن يؤدي إخفاق عملية الإطلاق في ١٣ نيسان/أبريل إلى دفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إجراء اختبار نووي لإعادة تأكيد مكانتها، مما سيحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراء آخر. ويقول بعض المحللين إن التحضير لذلك جار على قدم وساق وأنه من الممكن أن يجري البلد اختبارا في أي وقت<sup>(١١)</sup>. ويمكن أيضا أن يؤثر استمرار المشكلات الاقتصادية، وربما تفاقمها، في سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستقبلا. فإيرادات البلد من العملة الصعبة لا تكفي في حد ذاتها لتلبية احتياجاته من الواردات. ويلاحظ فريق الخبراء المخاوف من أن يؤدي استمرار الصعوبات التي يواجهها البلد في تلبية احتياجاته من النقد الأجنبي من خلال الصادرات المشروعة إلى إغرائه بالتوسع في الصادرات غير المشروعة.

### ثالثا - المنهجية

٧ - ترد ولاية فريق الخبراء في الفقرة ٢٦ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وقد جُددت بموجب القرار ١٩٢٨ (٢٠١٠) وجُددت واستُكملت في الفقرتين ٣ و ٤ من القرار ١٩٨٥ (٢٠١١). ويخضع فريق الخبراء لتوجيه اللجنة.

٨ - وتعكس القواعد والإجراءات التشغيلية لفريق الخبراء توصيات الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (انظر S/2006/997). ويسعى فريق الخبراء إلى الالتزام بمعايير عالية في مجالي الإثبات والمنهجية، رغم أنه لا يملك سلطة التحقيق التي تملكها الهيئات القضائية ولا سلطة استدعاء أحد. وإلى جانب الملاحظات المباشرة والملاحظات في الموقع التي يقوم بها الخبراء أنفسهم، يعتمد الفريق على نوعين من المعلومات، هما: المعلومات (السرية أحيانا) التي يقدمها المتعاونون معه من الدول و/أو المنظمات الدولية والمسؤولين والصحفيين والأفراد؛ والمعلومات المتاحة للعموم. وللتحقق من مدى موثوقية المعلومات، يضع الفريق دائما نصب عينه هوية مصدر المعلومات ودوره. ولا يدخر الفريق في عمله جهدا لضمان أن تكون ادعاءاته واستنتاجاته مدعومة بمصادر معلومات موثوقة.

٩ - وتتسم تفاعلات الفريق بطابع شمولي وديمقراطي وتشاركي. فقد اشترك الفريق مع الخبراء في اتخاذ القرارات الداخلية وبذل على الدوام مساعيه للوصول إلى توافق في الآراء. وفي الحالات النادرة التي لم يكن بالإمكان التوصل فيها إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الموضوعية، تُبين وجهة نظر الأغلبية وكذلك الآراء المختلفة في الفريق.

(١١) انظر على سبيل المثال، "يتنبأ المحللون بتجربة نووية وشبكة تجريبها كوريا الشمالية"، مجلة *Jane's Defence Weekly*، (جيز ديغنس ويكلي)، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

١٠ - وفي حين يتقيد الفريق بمبادئ الموضوعية والشفافية والمساءلة في عمله وفي كل ما يتعلق بعمله، فإنه يسعى إلى ضمان سرية المعلومات. أما المعلومات المقدمة إلى الفريق على أساس أسرار سرية أو مقيدة، فيتم تناولها بطريقة تراعي هذه الصفة وتنسجم ومسؤولياته.

١١ - ولا يزال الفريق يواجه تحديات فريدة في إجراء التحقيقات وإعداد التقارير. وعلى وجه التحديد، ترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً باتاً جميع جوانب القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)؛ ونتيجة لذلك، لا توجد لدى الفريق إمكانية الوصول مباشرة إلى الدولة الخاضعة للجزاءات. وعلاوة على ذلك، هناك افتقار شبه كامل إلى الشفافية إزاء المجتمع الدولي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد واجه الفريق صعوبة كبيرة في التحقيق في الانتهاكات التي يحتمل أن تكون قد وقعت قبل فرض آلية للإبلاغ في حالات منع نقل بضائع محظورة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو منها (حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، فضلاً عن أي حالات سابقة أخرى لأنشطة يشتهبها في أن تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد قامت بها.

#### رابعاً - فريق الخبراء

١٢ - عين الأمين العام فريق الخبراء في البداية في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ وفقاً للفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وتألّف الفريق في الفترة قيد النظر من الأعضاء التاليين: جون إيفيرارد (المملكة المتحدة) (منسق)؛ كاتسوهيسا فوروكاوا (اليابان، اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)؛ جورج لوبيز (الولايات المتحدة الأمريكية، حتى تموز/يوليه ٢٠١١)؛ إيريك مارزولف (فرنسا)؛ دوك هو مون (جمهورية كوريا)؛ وليام ج. نيوكومب الثالث (الولايات المتحدة الأمريكية، اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١١)؛ ألكساندر فيلنن (الاتحاد الروسي)؛ زياودونغ شو (الصين)؛ تاكيهيكو ياماموتو (اليابان، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١). ويدعم الخبراء أربعة من أعضاء فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن التابع لإدارة الشؤون السياسية.

١٣ - ومنذ تقديم تقريره النهائي لعام ٢٠١١<sup>(١٢)</sup>، قدم الفريق، وفقاً لما يقتضيه القرار ١٩٨٥ (٢٠١١)، برنامج عمله المقرر إلى اللجنة في ٦ تموز/يوليه، وقدم تقريراً في منتصف المدة إلى مجلس الأمن في ٢ كانون الأول/ديسمبر. كما ساعد اللجنة، بناءً على طلبها، في مهام من بينها إعداد مشروع "مذكرة للمساعدة على التنفيذ" لفائدة الدول الأعضاء تتعلق

(١٢) يود أحد أعضاء الفريق، زياودونغ شو، أن ينأى بنفسه عن تقرير عام ٢٠١١، حيث إنه لم يوقع عليه رغم مشاركته الكاملة في عملية الصياغة. وما زال التقرير وثيقة داخلية من وثائق مجلس الأمن.

بمظهر السلع الكمالية، أصدرتها اللجنة باسم "المذكرة ٣ للمساعدة على التنفيذ" في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١<sup>(١٣)</sup>.

١٤ - وعمل الفريق جاهداً، سعياً لتنفيذ الولاية المنوطة به، لجمع وبحث وتحليل المعلومات المتعلقة بحالات عدم الامتثال للقرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ومنذ شهر أيار/مايو ٢٠١١، تلقى الفريق معلومات من العديد من الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المهتمة. كما فحص الفريق، بناءً على طلب الدول الأعضاء المعنية، الأصناف التي صودرت في عمليات تفتيش الشحنات بموجب الفقرة ١١ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

١٥ - وواصل الفريق إجراء المشاورات على نطاق واسع مع عدد من الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الأطراف المهتمة بالموضوع، وذلك لجمع معلومات أخرى فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات. وحضر أعضاء الفريق مجموعة متنوعة من المؤتمرات والحلقات الدراسية التي تبنت قيمتها الكبيرة كمنتديات لمناقشة تنفيذ التدابير الواردة في القرارين، ولتوسيع شبكة اتصالات الفريق. وترد في المرفق الحادي عشر قائمة بمهام الفريق واجتماعاته خلال الفترة قيد الاستعراض.

١٦ - وما برح الفريق يعمل بنشاط أيضاً لمساعدة اللجنة في ما تضطلع به من أنشطة للتوعية، كما عمل على تحسين مستوى تقارير الدول الأعضاء بشأن التنفيذ، من حيث الكم والنوعية. ولهذا الغرض، تواصل الفريق مع عدد من الأفرقة الإقليمية التابعة للبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك: على سبيل المثال، قدم منسق الفريق عرضاً لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وأقام الفريق اتصالات مع دول في شرق أفريقيا في مناسبة عقدها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في نيروبي يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو. ويعكف الفريق أيضاً على العمل مع منظمات مثل منظومة التكامل لأمريكا الوسطى ومنتدى جزر المحيط الهادئ والجماعة الكاريبية، وذلك لترتيب مناسبات للتوعية في مختلف المناطق. وأثناء الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي حضرها الفريق، عمل الخبراء على إذكاء الوعي بأهمية القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، وقدموا عروضاً عديدة بشأن تنفيذ الأحكام الواردة فيهما، بما في ذلك تقديم تقارير التنفيذ الوطنية. ويعتزم الفريق توسيع نطاق أنشطته في مجال التوعية حتى تشمل جميع أفرقة الأمم المتحدة الإقليمية المتبقية في نيويورك، والاتصال بالدول الأعضاء المتأخرة في تقديم تقاريرها للتشاور معها.

(١٣) متاحة على الموقع: [http://www.un.org/sc/committees/1718/pdf/implementation\\_assistance\\_notice\\_3.pdf](http://www.un.org/sc/committees/1718/pdf/implementation_assistance_notice_3.pdf)

١٧ - ويعمل الفريق أيضاً مع هيئات مثل فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال ومنظمة الجمارك العالمية من أجل تحسين درجة فهم القرارين. وشارك في مناقشات فرقة العمل بشأن وضع توصيات وتحديد أفضل الممارسات لفائدة الهيئات المعنية، كما ناقش مع منظمة الجمارك العالمية جمع المفيد من العناصر لتحديد المعايير، ووضع برامج تدريبية معينة. ويرى الفريق أن العمل الذي تضطلع به هذه الهيئات يسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ القرارين بفعالية.

١٨ - وتوسيعاً لنطاق مصادره من المعلومات، أقام الفريق علاقات مع مكتبة داغ همرشولد واستفاد منها بغزارة، وقرر الاستعانة بقواعد البيانات المتخصصة ونظم تتبع البيانات، وشرع في استخدام برامجيات متخصصة لأغراض تحليل الشبكات. وقد اشتمل ذلك على اقتناء هذه النظم والتدريب على استخدامها.

١٩ - وكثيراً ما تشاور الفريق مع غيره من أفرقة الخبراء وأفرقة الرصد بهدف تبادل المعلومات ومقارنة الملاحظات بشأن الممارسات الجيدة وتحقيق فعالية التكاليف (من خلال تنظيم مناسبات مشتركة، على سبيل المثال). وشمل ذلك التشاور مع أفرقة مقرها في نيويورك، ومع أفرقة مقرها أماكن أخرى لدى زيارتها لنيويورك.

٢٠ - ويراعي الفريق في جميع جوانب عمله القيود المالية التي تعمل الأمم المتحدة في إطارها. وحيثما أمكن استعان الفريق بنظم التداول بالفيديو وعقد المؤتمرات عن بعد، وحيثما استلزم الأمر السفر، سعى إلى الجمع بين الاجتماعات في المنطقة الواحدة، بهدف تقليل التكاليف إلى الحد الأدنى. وعادة، لا يشترك إلا عضو واحد أو عضوان أو ثلاثة أعضاء في أي بعثة من البعثات. كما سعى الفريق حيثما أمكن وكما يقتضي الأمر، إلى الجمع بين مناسباته ومناسبات أفرقة أخرى بهدف توفير (بما في ذلك للدول الأعضاء المشاركة) وتحقيق أكبر قدر من التأثير.

## خامساً - البرامج النووية والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى وبالقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢١ - يرى الفريق أنه من الأهمية بمكان فهم الوضع الحالي للبرامج النووية والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى وبالقذائف التسيارية الجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك للتنبؤ بما يُحتمل من محاولات غير مشروعة للشراء في المستقبل، وللتمكن من تقييم خطر الانتشار بشكل أفضل. ولهذا الغرض، يعرض الفريق الدراسة الاستقصائية الموجزة التالية للتطورات الأخيرة في برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة.

## ألف - البرامج النووية

### ١ - برنامج تخصيب اليورانيوم

٢٢ - عرض الفريق في تقريرين سبق تقديمهما في عام ٢٠١١ فهمه لبرنامج تخصيب اليورانيوم بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يتضمن استنتاجاته وتوصياته<sup>(١٤)</sup>. وما زال الفريق يوجه اهتمامه إلى تتبع أنشطة الشراء الماضية للبلد في الخارج، وحاول تحديد بعض الأصناف ذات الأهمية الحرجة اللازمة لاستمرار البرامج غير المشروعة<sup>(١٥)</sup>.

٢٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، التقى الفريق بممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتمكن من مناقشة برنامج تخصيب اليورانيوم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واتفق ما ورد في التقرير المتعلق بتطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي نشرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١<sup>(١٦)</sup> مع إدراك الفريق لوجود شبكة سرية للإمدادات تؤدي دوراً حاسماً في أنشطة تخصيب اليورانيوم التي يضطلع بها البلد. وأكدت الوكالة، في جملة أمور، أن ترتيب صفوف الطائرات المركزية وحجم الأغلفة الحاوية للطائرات المركزية في ورشة تخصيب اليورانيوم<sup>(١٧)</sup>، والتي سبق لهيكر سيغفريد أن وصفها، تتسق بشكل عام مع ما قدمته تلك الشبكة إلى بلدان أخرى. وأكدت الوكالة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حاولت أن تشتري من مجموعة كبيرة من سلاسل الإمداد مواد ومعدات لازمة لتخصيب اليورانيوم، من قبيل مضخات التفريغ، والمعدات الإلكترونية، والأدوات الآلية ذات الاستخدام المزدوج التي يُتحكَّم فيها رقمياً بالحواسيب. ولا يتعارض هذا التحليل مع المعلومات المعلنة بشأن ما يضطلع به البلد من عمليات اقتناء غير مشروعة لأصناف محظورة منذ تسعينيات القرن الماضي<sup>(١٨)</sup>. وليس باستطاعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تؤكد تكوين منشأة التخصيب التي ألقى الدكتور

(١٤) انظر تقرير الفريق المعنون "تقييم آخر تطورات البرنامج النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" (٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١) وتقريره النهائي لعام ٢٠١١ (١٢ حزيران/يونيه ٢٠١١). وما زال تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وثيقة داخلية من وثائق اللجنة.

(١٥) تشاور الفريق مع خبراء من بينهم ديفيد ألبرايت، رئيس معهد العلم والأمن الدولي وممثلين عن شركة Oerlikon Leybold Vacuum، ودَرَس استعراضات وأوراق بحثية في هذا الشأن.

(١٦) GOV/2011/53-GC(55)/24 (٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

(١٧) انظر المرفقات الأول والثاني والثالث للاطلاع على الموقع المحدد لورشة تخصيب اليورانيوم.

(١٨) قدم ديفيد ألبرايت إلى الفريق جدولاً يتضمن "عمليات الشراء غير المشروعة المعروفة لكوريا الشمالية لأغراض برنامج الطائرات المركزية لديها في العقد الأول من هذا القرن (باستثناء السلع القادمة من باكستان)"، وكذلك قوائم رصد، غير شاملة، لـ ١٣ صنفاً من الأصناف المخصصة الغرض.

هيكراً نظرة عليها (انظر الشكلين الأول والثاني)، أو حالتها التشغيلية، إلا أنها أوضحت أن جزءاً على الأقل من سادس فلوريد اليورانيوم الذي زُوِّدَتْ به ليبيا في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ كان منشأه على الأرجح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما يؤكد الاحتمال بأن إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم كان جارياً قبل عام ٢٠٠١.

### الشكل الأول منشأة الطاردات المركزية لتخصيب اليورانيوم<sup>(١)</sup>

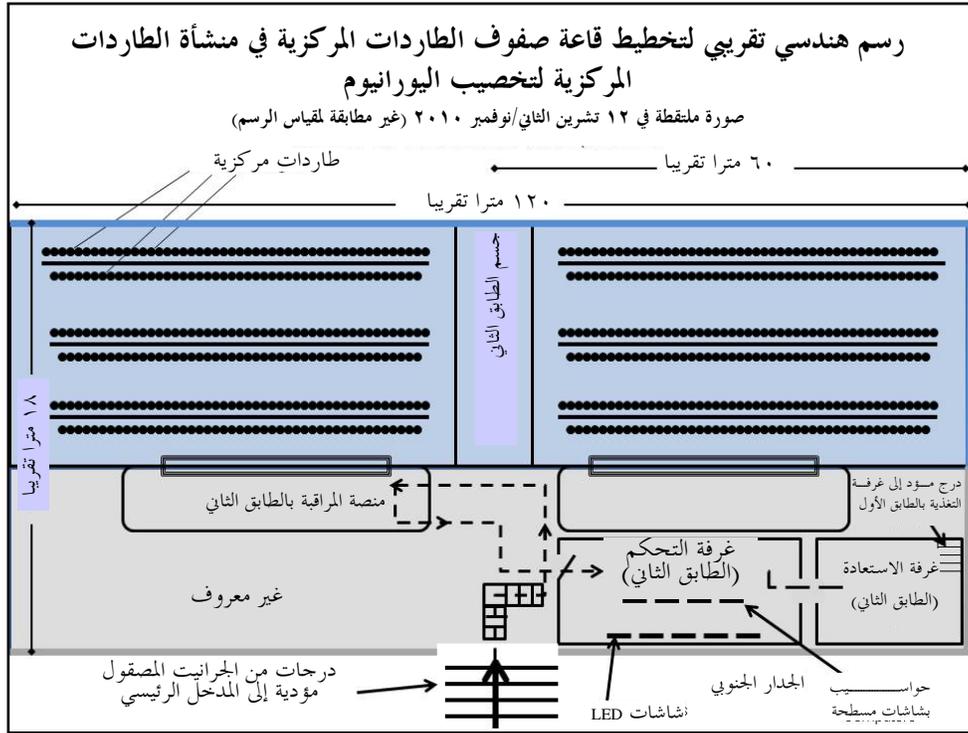


المصدر: Niko Milonopoulos, Siegfried S. Hecker and Robert Carlin, "North Korea from 30,000 feet", Bulletin of the Atomic Scientists, 6 January 2012.

(أ) نموذج ثلاثي الأبعاد للمبنى ٤ (المنشأة الجديدة للطاردات المركزية لتخصيب اليورانيوم) في محطة تصنيع الوقود النووي، منشأه باستخدام أحدث الصور المأخوذة بالأقمار الصناعية.

الشكل الثاني:

رسم هندسي تخطيطي للقاعة التي تضم صفوف الطائرات المركزية في منشأة الطائرات المركزية لتخصيب اليورانيوم<sup>(١)</sup>



المصدر: Niko Milonopoulos, Siegfried S. Hecker and Robert Carlin, "North Korea from 30,000 feet", Bulletin of the Atomic Scientists, 6 January 2012

(أ) رسم هندسي تقريبي لتخطيط القاعة التي تضم صفوف الطائرات المركزية في منشأة الطائرات المركزية لتخصيب اليورانيوم (المبنى ٤) في يونغبيون، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٢٤ - وفيما عدا البيان الذي أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بأن إنتاج اليورانيوم المنخفض التخصيب اللازم لتوفير المادة الخام [لمفاعل الماء الخفيف] يتقدم بسرعة، لم ترد أي معلومات جديدة تقريباً بشأن برنامج تخصيب اليورانيوم بالبلد منذ صدور تقرير الدكتور هيكر<sup>(١٩)</sup>. ولم تقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد أي معلومات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالرغم من التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات النووية (INFCIRC/403). وما زال الغموض يكتنف برنامج

(١٩) Siegfried Hecker, "A return trip to North Korea's Yongbyon nuclear complex", Center for International Security and Cooperation, Stanford University, 20 November 2010

تخصيب اليورانيوم بالبلد، ولا سيما فيما يتعلق بوجود مخزونات من اليورانيوم العالي التخصيب، وبعده الطاردات المركزية المتاحة للبلد وحالتها التشغيلية ومواقعها. وبنوه الفريق إلى رأي الخبراء بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تكون بصدد تشغيل منشأة سرية أو أكثر على التوازي، بمقدورها أن تنتج يورانيوم منخفض التخصيب أو يورانيوم عالي التخصيب في مواقع أخرى غير يونغبيون. ويشير الفريق أيضاً إلى تسليم كبير المهندسين بوجود منشأة لتحويل رابع فلوريد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم في يونغبيون، رغم عدم السماح للدكتور هيكر برؤيتها.

٢٥ - ويتطلب التوسع في أي برنامج من برامج الطاردات المركزية توافر كميات كبيرة من أصناف مخصصة الغرض، مثل الصلب المُصلد<sup>(٢٠)</sup>، وأنايب الألومنيوم العالية المتانة. ومنذ أيار/مايو ٢٠١١، لم يسترعى انتباه اللجنة أو يوجّه انتباه الفريق إلى قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأي محاولات لاستيراد تلك الأصناف. ولم يتضح بعد ما إذا كان السبب هو نجاح البلد في القيام بذلك دون أن يُكتشف أمره، أو أنه حزن هذه الأصناف من قبل فرض الحظر، أو أنه لا يحاول شراءها أساساً. وأثناء مناقشات الفريق مع الدول الأعضاء والمحللين، طُرحت آراء بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تستطيع هي نفسها أن تنتج الصلب المُصلد، بل إنها وفرته لبلدان أخرى<sup>(٢١)</sup>. وقد أفادت الصحف بأن البلد ضالع في مساعدة كل من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية في بناء مصانع لإنتاج الصلب المُصلد<sup>(٢٢)</sup>. ويحيط الفريق علماً بهذه الظنون، إلا أنه يشير أيضاً إلى أن إنتاج الصلب المُصلد يستلزم إمكانيات تقنية عالية، وليس لدى الفريق دلائل تشير إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفتني هذه التكنولوجيات. وبالتالي، فإن الفريق يشك، حتى وإن اكتسبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القدرة على إنتاج الصلب المُصلد، في أن يكون المنتج

(٢٠) يُستخدَم الصلب المُصلد في تصنيع بعض الطاردات المركزية للغازات. ونظراً لما يتسم به من متانة فائقة، وبالتالي قوة خاصة عالية، فإن بعض سبائك الصلب المُصلد تعدّ من المواد القليلة المناسبة للاسطوانات الدوارة الفائقة السرعة المستخدمة في الطاردات المركزية للغازات. ويُستخدَم الصلب المُصلد أيضاً في صنع الأغلفة الحاوية للصواريخ والقنابل. وفي عام ١٩٩٧، حاولت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شراء كمية كبيرة من الصلب المُصلد الملائم لتصنيع الاسطوانات الدوارة للطاردات المركزية. انظر Olli Heinonen, "North Korea's nuclear enrichment: capabilities and consequences", 38 North, 22 June 2011; "The North Korean nuclear program in transition", 38 North, 26 April 2012.

(٢١) انظر أيضاً Leonard Spector, "North Korean nuclear test could trigger conflict in Middle East", *Kyodo News*, 19 April 2012; "Iran and the North Korean connection", *Strategypage*, 14 December 2011.

(٢٢) انظر Clemens Wergin, "Syrien rüstet Raketen mit Nordkoreas Hilfe auf" (سوريا تجهز بمعدات بمساعدة كوريا الشمالية)، *Die Welt*, 24 November 2011; Yossi Melman, "تقرير يفيد بأن كوريا الشمالية تمد سوريا وإيران بتكنولوجيا نووية محظورة"، جريدة هآرتس، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

ذا جودة من المستوى الذي يعتبر عادةً كافياً للاستخدام في الطائرات المركزية للتخصيب. إلا أن خبراء مستقلين أشاروا إلى احتمال أن تتمكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أن تستخدم في برامجها النووية مواد ذات معايير أدنى من تلك المحددة في قوائم الأصناف الواردة في القرارات، وإنما مقابل ثمن على صعيد التشغيل<sup>(٢٣)</sup>.

٢٦ - وتزعم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن برنامجها لتخصيب اليورانيوم مخصص للاستخدام في أغراض مدنية. إلا أن مجلس الأمن قرر في قراره أنه يتعين عليها أن تتخلى عن جميع البرامج النووية، كما يتيح برنامج تخصيب اليورانيوم الذي لم يُفصح عنه سبيلاً ثانياً ممكناً لتصنيع الأسلحة النووية، بالإضافة إلى برنامجها القائم لإنتاج البلوتونيوم. ويلاحظ الفريق أيضاً الشواغل التي أعرب عنها أحد المحللين من أنه يمكن للبلد أن ينتج رأساً حريباً نووياً لصواريخه المتوسطة المدى في وقت قصير نسبياً بعد إنتاج ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب. وبوجه خاص، رأى المحلل أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لديها في أغلب الظن، من خلال اتصالاتها مع عبد القدير خان، متسعاً من سبل الحصول على تصاميم للرؤوس الحربية النووية، ومن بينها الرأس الحربي النووي القائم على اليورانيوم العالي التخصيب الذي جرى تطويره لصاروخ غواري، الصاروخ التوأم لنودونغ<sup>(٢٤)</sup>.

## ٢ - مفاعل الماء الخفيف

٢٧ - أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أنها بصدد إنشاء مفاعل نموذجي بالماء الخفيف في موقع نيونغبيون، وأكدت في بيان صادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ أن بناء مفاعل الماء الخفيف "يتقدم بسرعة". وتبين الصور الملتقطة عبر السواتل والواردة في المرفق الرابع مبنى قيد الإنشاء له مواصفات منشأة من هذا القبيل. وقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها تعزم استخدام مفاعل الماء الخفيف هذا لتوليد الكهرباء.

(٢٣) عرف الفريق من أوللي هاينونن نائب المدير العام السابق لشؤون الضمانات بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمكنها أن تستخدم مواد ومكونات أدنى من المعايير الدقيقة المحددة في قرارات مجلس الأمن.

(٢٤) Larry Niksch, "When North Korea mounts nuclear warheads on its missiles", *The Journal of East Asian Affairs*, Vol. 25, No. 2, (fall/winter 2011). وليس باستطاعة الفريق أن يؤكد ذلك أو ينفيه. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تُظهر هذه القدرات أو تدّعي اقتناءها. انظر أيضاً Mary Beth Nikitin, "North Korea's nuclear weapons: technical issues", *CRS Report for Congress*, 29 February 2012; "Technical perspective on North Korea's nuclear test: a conversation between Dr. Siegfried Hecker and Dr. Gi-Wook Shin", Stanford University website, 10 October 2006.

### ٣ - برنامج البلوتونيوم

٢٨ - من المرجح أن الاختبارين النوويين اللذين أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ قد تم باستخدام أجهزة متفجرة بواسطة البلوتونيوم<sup>(٢٥)</sup>. وحسب التقديرات، تتراوح الكمية الإجمالية من البلوتونيوم التي يملكها البلد بين ٣٠ و ٥٠ كيلوغراما، أي ما يكفي لصنع ٦ إلى ٨ قنابل نووية. ويتوقف عددها بالضبط على الحد الأدنى من البلوتونيوم اللازم لكل جهاز وعلى كمية البلوتونيوم التي استخدمت بالفعل في الاختبارين النوويين. ويُجمع الخبراء على أن المفاعل الذي تبلغ طاقته ٥ ميغاوات كهربائي ومختبر المواد الكيميائية المشعة (محطة إعادة المعالجة) في نيونغبيون يبدو حاملا، ولكن يمكن تنشيطه في المستقبل، وأنه قد تم تحويل المبنى (المبنى ٤) الذي يتم فيه صنع قضبان الوقود المعدنية.

### ٤ - المسائل النووية الأخرى

٢٩ - يدرك الفريق المخاوف التي تساور حكومة جمهورية كوريا وكذلك الخبراء ومن بينهم الدكتور هيكر بسبب عدم استيفاء المنشآت النووية في نيونغبيون لمعايير السلامة الدولية، وأنها بالتالي تشكل خطرا قد يؤدي إلى وقوع حادث نووي.

٣٠ - وأشار الفريق إلى ورقة نُشرت في آذار/مارس ٢٠١٢ خلصت إلى أنه يُحتمل أن تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد فجّرت أجهزة نووية متدنية القوة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٠. ورفض اثنان من الدول الأعضاء هذه الفكرة ولا يزال أغلب الخبراء المستقلين غير مقتنعين بها<sup>(٢٦)</sup>.

٣١ - ويعي الفريق بأنه ليس هناك أدلة تثبت صحة ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها قد طوّرت برنامجا للاندماج النووي (الوارد وصفه في الفقرة ٦٦ من تقريره النهائي لعام ٢٠١١).

(٢٥) يرى جوشوا بولاك، وهو خبير استشاري متخصص في منع الانتشار النووي والحد من الأسلحة، أن الاختبار الذي أُجري في عام ٢٠٠٩ قد يكون تم باستخدام جهاز متفجر بواسطة اليورانيوم.

(٢٦) انظر Lars-Erik De Geer, "Radionuclide evidence for low-yield nuclear testing in North Korea in (2012) Science & Global Security, Vol 20, No. 1 (April/May 2010)". وانظر أيضا المناقشة بشأن هذا المقال، Geoff Brumfiel "Isotopes hint at North Korean nuclear test", Nature News, 3 February 2012. (متاحة في الموقع [www.nature.com/news/isotopes-hint-at-north-korean-nuclear-test-1.9972](http://www.nature.com/news/isotopes-hint-at-north-korean-nuclear-test-1.9972)).

## باء - برامج أسلحة الدمار الشامل الأخرى القائمة

٣٢ - ما هو معروف عن برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أقل مما يعرف عن البرامج النووية أو البرامج المتعلقة بالقذائف التسيارية. ومنذ صدور التقرير النهائي للفريق في عام ٢٠١١ (انظر بصورة خاصة الفقرات من ٧٤ إلى ٧٧)، لم يحصل الفريق على أية معلومات جديدة عن هذه البرامج.

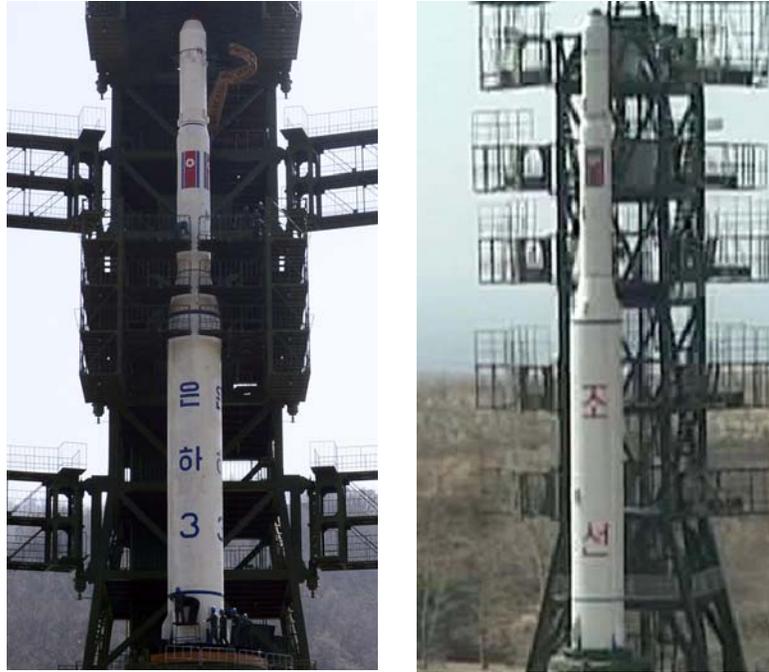
## جيم - الصواريخ التسيارية والبرامج المتصلة بها

٣٣ - يوجد الكثير من المعلومات المتنوعة عن القذائف التسيارية والبرامج المتصلة بها التي طورتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك العديد من الصور الملتقطة عن مختلف نظم الأسلحة ومرافق الإطلاق، والبيانات المستمدة من اختبارات الطيران السابقة. وتكشف هذه المعلومات عن تداخل كبير بين برامج القذائف التسيارية وبرنامج الإطلاق الفضائي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، مثل استخدام نفس التكنولوجيات والمرافق.

٣٤ - وكما أُعلن عن ذلك من قبل، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (بالتوقيت المحلي) صاروخا ويعرف باسم Unha-3 من محطة صوهاي لإطلاق السواتل، وهي موقع إطلاق جديد يقع على مقربة من تونغتشانغونغ (يُعرف أيضا باسم تونغتشانغ - ري؛ انظر الخريطة الواردة في المرفق الأول لمعرفة الموقع بالتحديد وترد الصور الملتقطة عبر السواتل للموقع في المرفق الخامس). وكان الفريق قد أبلغ في أيار/مايو ٢٠١١ أن صنع هذا الصاروخ قد اكتمل أو أنه على وشك الاكتمال (انظر الفقرة ٧٠ من التقرير النهائي لعام ٢٠١١)<sup>(٢٧)</sup>. ويشبه شكل ومقاييس هذا الصاروخ ذي الطبقات الثلاث إلى حد كبير الصاروخ السابق من طراز Unha الذي أُطلق في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويعتد ذلك على الاعتقاد بأن هذين الصاروخين متطابقان إلى حد كبير (انظر الشكل الثالث). ومثل جميع الصواريخ السابقة المتعددة الطبقات التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، فشلت هذا الصاروخ أيضا. ويعتقد المحللون، استنادا إلى بيانات من الولايات المتحدة وبيانات رسمية أخرى، أن هذا الصاروخ توقف بعد الطيران بدقيقتين، قبل أو خلال انفصال الطبقة الأولى عن الثانية.

(٢٧) منذ أيار/مايو ٢٠١١، أقامت كوريا الديمقراطية سككا حديدية لربط موقع الإطلاق بمحطة سكك حديدية قريبة وثبتت رافعة في الجزء العلوي من برج الإطلاق.

الشكل الثالث  
مقارنة بين Unha-2 (يسار) و Unha-3 (يمين)



المصدر: PEDRO UGARTE/AFP/Getty Images (يسار) .المصدر: KCNA/AFP/Getty Images (يمين)

٣٥ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، أدان مجلس الأمن بشدة عملية الإطلاق هذه وأكد أن عملية إطلاق الساتل هذه وأي عملية إطلاق أخرى تتم باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية تعد انتهاكاً جسيماً لقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، حتى ولو وُصفت بأنها إطلاق لساتل أو مركبة إطلاق فضائي (S/PRST/2012/13).

٣٦ - ورداً على هذه الإدانة الصادرة عن مجلس الأمن، أعلنت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واللجنة الكورية لتكنولوجيا الفضاء أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستستمر في إطلاق السواتل<sup>(٢٨)</sup>. وفي هذا الصدد، يشير الفريق إلى أن برج الإطلاق في محطة صوهاي أكبر بكثير من برج الإطلاق الموجود في محطة تونغهاي<sup>(٢٩)</sup> (انظر

(٢٨) انظر الوثيقة (S/2012/239)؛ و "DPRK's Satellites for Peaceful Purposes to Continue Orbiting Space: KCST Spokesman", KCNA, 19 April 2012, "Space conquest is inviolable sovereign right", KCNA, 3 May 2012.

(٢٩) قرب موسودان - ري؛ انظر الخريطة في المرفق الأول للوقوف على الموقع بالتحديد ترد صور الموقع المتقطعة عبر الأقمار الصناعية في المرفق السادس.

الشكل الرابع)، ويمكنه استيعاب صواريخ أكبر حجما بكثير من الصاروخ الذي أُطلق في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ ويُقال إن ارتفاع برج الإطلاق في صوهاي يبلغ ٥٠ مترا.

الشكل الرابع

مقارنة بين برج الإطلاق في تونغهاهاي (يسار) وبرج الإطلاق في صوهاي (يمين)



المصدر: Bobby Yip/Reuters.



المصدر: KCNA/AFP/Getty Images.

٣٧ - وأظهر بث مباشر للاستعراض العسكري الذي نُظّم بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد الرئيس كيم إيل سونغ عددا كبيرا من القذائف التسيارية. وإلى جانب الصواريخ المعروفة بالفعل والتي تُطلق عليها عادة تسمية KN-02 وهواسونغس ونودونغ وموسودان، عرضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صاروخا جديدا محمولا على متن شاحنة أُطلق عليه المخلون اسم KN-08 وهو أكبر بكثير من صواريخها الأخرى. وشوهد ما لا يقل عن ستة نماذج من هذا الصاروخ الجديد أثناء الاستعراض. وأعرب المخلون المختصون في الصواريخ عن شكوك متفاوتة بشأن الوضع التشغيلي لصاروخ موسودان الصاروخ الأحدث عهدا

KN-08، إذ لم يخضع كليهما إلى اختبارات طيران بعد<sup>(٣٠)</sup>. ويتجادل المحللون فيما إذا كانت الصواريخ المعروضة من طراز KN-08 مجرد نماذج.

الشكل الخامس

صاروخ KN-08 على متن ناقلة - ناصبة - قاذفة ذات ٨ محاور



Bobby Yip/Reuters

٣٨ - وكان الصاروخ الذي تم الكشف عنه حديثاً محمولاً على متن ناقلة - ناصبة - قاذفة ذات ٨ محاور (انظر الشكل الخامس)، وهي أكبر وأكثر تطوراً من النماذج السابقة من الناقلات - الناصبات - القاذفات التي عرضتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي كانت أكبرها ذات ٦ محاور. وتستوجب ناقلة - ناصبة - قاذفة مصممة لعبور الطرق الوعرة بهذا الحجم تقنيات متقدمة جداً مثل القدرة على تحريك عجلات المحور الأمامي والخلفي للمساعدة على قيادة العربة، ومحور مقسم إلى جانب ترس تفاضلي للمساعدة على التنقل في الطرق الوعرة ومحمّد للصدمات مائي - مطاطي للتعامل مع الشحنات الحساسة. ولم تبرهن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السابق على قدرتها على صنع مثل هذه العربات. وسيواصل الفريق بحث هذه المسألة.

(٣٠) إلا أن المحللين يرون أن صاروخ Unha-2 الذي تم اختباره في عام ٢٠٠٩ استخدم المحرك الرئيسي لصاروخ موسودان في الطبقة الثانية. وفي عام ٢٠٠٩، سار أداء الطبقتين الأولى والثانية للصاروخ حسب توقعات مهندسي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن الطبقة الثالثة فشلت في أداء مهمتها.

## سادسا - تحليل تنفيذ الجزاءات

٣٩ - عليم الفريق بالعديد من التفاصيل الملموسة من تقارير التنفيذ الوطنية وكذلك في إطار تبادل الآراء مع المسؤولين الحكوميين. وجمع الفريق معلومات إضافية عن عدة جوانب متصلة بالتنفيذ، مثل الاستعداد السياسي والهياكل الأساسية القانونية ومسؤوليات مختلف الوكالات والتدابير التي اتخذتها كل منها. كما يحصل الفريق على معلومات من التقارير عن حالات عدم الامتثال ومن التحقيقات التي يُجرىها بشأن الانتهاكات المزعومة للقرارين. وتسهم عمليات التفتيش في الموقع للحاويات والبضائع والوثائق التي تتم مصادرتها إلى حد كبير في فهم تقنيات الشحن والإخفاء التي تطبقها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تشكل تحديا يحول دون تنفيذ الدول الأعضاء للقرارين. وتسلط المناقشة المتعلقة لمختلف الانتهاكات الفعلية أو المزعومة التي حقق فيها الفريق الضوء على هذه التقنيات وعلى التحديات التي تُثيرها.

## ألف - التحديات الماثلة أمام الجهود الرامية لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرارين

٤٠ - تُعرب جميع الدول الأعضاء التي اتصل بها الفريق تقريبا، وحتى بعض الدول التي لم تقدم بعد تقاريرها الوطنية عن التنفيذ، عن تأييدها السياسي للقرارين واستعدادها لتنفيذها. ومع ذلك فإن تنفيذ الجزاءات بشكل عام بعيد جدا عن المستوى المطلوب. فأقل من نصف الدول الأعضاء قدمت تقارير تنفيذ وطنية وفقا لما يقتضيه القراران، ولدى عدد أقل من الدول قوائم بالسلع الكمالية<sup>(٣١)</sup>. ويتضح من الاتصالات التي أجراها الفريق مع الدول الأعضاء أن الأسباب الكامنة وراء ذلك مختلفة. فالعديد من الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تقع في مناطق بعيدة جغرافيا وسياسيا عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا تعتبر ببساطة أن تنفيذ هذين القرارين مسألة ذات أولوية. وفي الواقع، أن بعض الدول الأعضاء لم تدرك أنه قد طُلب منها أي شيء. وفي بعض الحالات، شعر الفريق بأن هناك نفور عام من تنفيذ نظم الجزاءات.

(٣١) ليست الدول الأعضاء ملزمة بتقديم قوائم بالسلع الكمالية، ولكن مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ٣ تحثها على ذلك. وإلى حد الآن، قدّمت أربع دول أعضاء (الاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان) هذه القوائم إلى جانب تقاريرها الوطنية بشأن التنفيذ، وأشارت خمس دول أخرى (أستراليا، وسنغافورة، وسويسرا، وكندا، ونيوزيلندا) إلى هذه القوائم دون إرفاقها. وإضافة إلى ذلك، نشر الاتحاد الأوروبي قائمة تغطي الدول الأعضاء فيه البالغ عددها ٢٧ دولة. وأشارت سان مارينو وموناكو والنرويج أيضا إلى هذه القائمة في تقاريرها الوطنية عن التنفيذ. انظر القائمة التوضيحية بالبنود التي حددها الدول الأعضاء على أنها سلع كمالية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الواردة في المرفق السابع.

٤١ - وأكدت العديد من الدول الأعضاء أنها بحاجة إلى تحسين قدرتها على تنفيذ الجزاءات. وأوضح البعض منها أنه يواجه صعوبة في إدراج قوائم السلع المحظورة بموجب القرارين في نظمه القانونية، بسبب التعقيدات التقنية لهذه القوائم. وتشمل التحديات الأخرى توعية مختلف الوكالات الحكومية من أكبر المسؤولين إلى أصغرهم وكذلك موظفي إنفاذ القانون في الحدود؛ وإجراء تحليل تقني لمعرفة وجه استخدام السلع المحددة وعلاقتها بالقوائم المحظورة؛ وتوفير تدريب مهني لموظفي إنفاذ القانون، فضلا عن توفير المساعدة التقنية؛ وتنظيم حملة توعية حكومية موجهة إلى القطاع الخاص؛ وإعداد برامج للامتثال الداخلي على مستوى المؤسسات.

٤٢ - وتثير عمليات التفتيش والضبط والتصرف تحديات من نوع خاص. والفريق على علم ببعض الحالات التي أجرت فيها الدول الأعضاء عمليات تفتيش ولكنها لم تبلغ عنها بعد (انظر الفقرتين ٦٣ و ٦٨)، ومن المرجح أن تكون هناك حالات أخرى. وفي معظم الحالات، كانت الدول الأعضاء مضطرة لإرجاء تقديم التقارير تفاديا للإحلال بالإجراءات القانونية الداخلية. ولاحظ الفريق أنه منذ أيار/مايو ٢٠١١، تم تقديم بعض التقارير بعد أشهر من القيام بعمليات التفتيش. ويتفهم الفريق أن هناك بعض التأخيرات التي لا مفر منها الناجمة عن قيود قانونية وغيرها من القيود، إلا أنها تتسبب في بعض الأحيان في أخطاء على مستوى تحديد تواريخ المعلومات التي تعتمد عليها اللجنة والفريق لأداء عملهما.

٤٣ - وبالمثل، فإن الفريق لا يعرف إذا كانت هناك دول أعضاء قد قررت عدم إجراء عمليات تفتيش وما هو عدد تلك الدول (وفي هذه الحالة ينتفي شرط الإبلاغ) رغم الدلائل التي تشير إلى وجود شحنات غير مشروعة قادمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو متجهة إليها. ولكن يشير الفريق إلى أنه في حين يدعو مجلس الأمن الدول إلى تفتيش الشحنات إذا كانت لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأنها قد تحتوي على أصناف محظورة، يرى العديد من الدول الأعضاء أن توفر أدلة كثيرة ضروري لاتخاذ قرار بالقيام بعملية تفتيش. وتبين الاتصالات غير الرسمية التي أجراها الفريق مع الدول الأعضاء أيضا أن هناك عوامل تثني عن التفتيش. أولا، قد تتسبب المصادرة بعد عملية التفتيش في مشاكل للدولة العضو. وهناك مخاوف من أن تطعن شركات الشحن في قرار المصادرة في المحاكم. وثانيا، بعد المصادرة، تواجه الدولة العضو مشكلة التصرف في السلع المصادرة. ويتفاوت مدى الانزعاج الذي ينطوي عليه هذا الأمر - فعادة ما تكون المشاكل الناجمة عن التصرف في السلع الكمالية المصادرة أقل من تلك الناجمة عن التصرف في الأسلحة، مثلا - ولكنها قد تكون مكلفة ومزعجة بل وخطرة. وأحيانا تكون الاعتبارات التجارية، مثل تردد الموانئ الكبيرة في الموافقة على القيام بعمليات التفتيش التي تؤدي إلى إبطاء تدفق الشحنات، عاملاً

يثني عن القيام بعمليات التفتيش. وقد تكون هناك عوامل مثبطة أخرى، مثل التخوف من الحرج السياسي، أو التعرض لضغط تمارسه دول أخرى بقصد عدم مصادرة السلع.

٤٤ - فضلا عن ذلك، يكاد يكون من المستحيل أن تنفذ الدول الأعضاء الجزاءات المفروضة على السلع الكمالية إلا إذا قدمت إلى وكالات إنفاذ القوانين فيها قوائم تتضمن السلع التي يُحظر تصديرها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي غياب مثل هذه القوائم، لا يمكن لوكالات إنفاذ القانون عادة تحديد ما إذا تم انتهاك القانون حتى لو اكتشفت وجود شحنة تنطبق عليها الجزاءات.

٤٥ - ويمكن للدول الأعضاء أن تحسّن تنفيذ الجزاءات بشكل كبير من خلال اتخاذ إجراءات بسيطة للغاية. وقد اتضح للفريق أن حتى مجرد العلم بالجزاءات بعيد كل البعد عن أن يكون معمّمًا على دوائر الجمارك الوطنية، وأنه حتى عندما يكون المسؤولون على علم بالجزاءات، لا توجد دائما إجراءات واضحة بشأن كيفية تنفيذها. ولو كان موظفو الجمارك في جميع أنحاء العالم يدركون ببساطة أن جميع الشحنات القادمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمتجهة إليها تتطلب توخي المزيد من اليقظة، ولو كانوا يعرفون ما يجب فعله إذا صادفوا شحنة من هذا القبيل، ولو كانوا مستعدين للاعتراض على عدم إظهار وثائق كافية، لثم على الأقل تفادي بعض الانتهاكات وبالمثل، فإن توخي المسؤولين الماليين قدرا بسيطا من اليقظة واستعدادهم للتدقيق في المعاملات التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كثيرا ما يكون فعالا لتحسين تنفيذ الجزاءات.

٤٦ - ورغم الصعوبات التي تمت مواجهتها خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اتخذت عدة دول أعضاء تدابير بموجب القرارين، تسببت أحيانا في إحراج حكوماتها عند قيامها بعمليات التفتيش.

## باء - تقارير الدول الأعضاء

### ١ - تقارير التنفيذ الوطنية

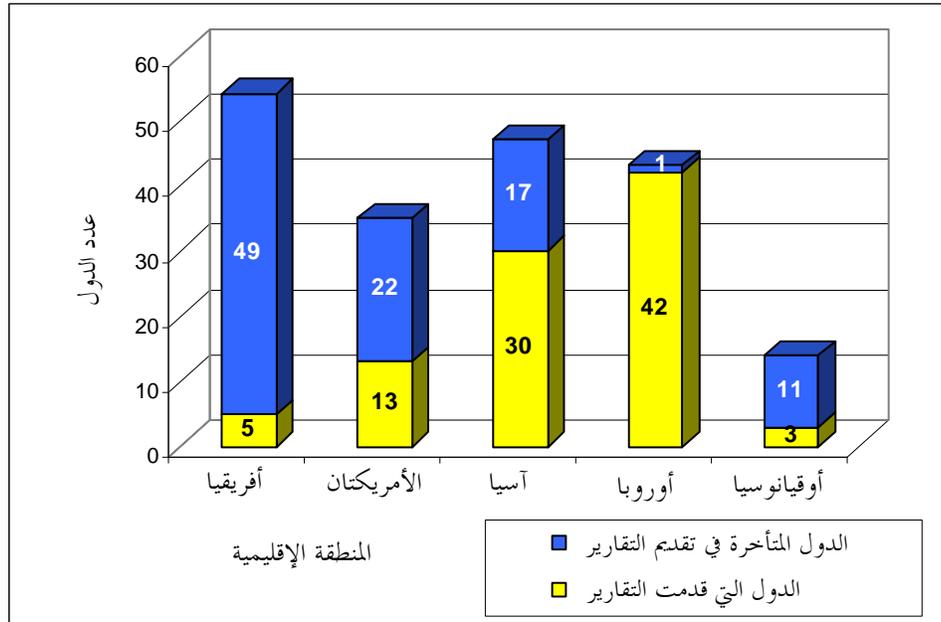
٤٧ - يقتضي كلا القرارين من كل دولة عضو أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن التدابير المحددة التي اتخذتها من أجل التنفيذ الفعلي للأحكام ذات الصلة الواردة في القرارين. بيد أنه في آذار/مارس ٢٠١٢، لم تكن سوى ٩٣ دولة عضوا قد قامت بذلك بموجب أي من القرارين، أي ٤٨ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وذلك مبين في الشكلين السادس والسابع. ويبين الشكل السادس أيضا أن هناك تركزا لتأخر تقديم التقارير في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. أما الشكل السابع، فيبين أنه، بعد

استجابة أولية سريعة للقرارات، تباطأ معدل تقديم التقارير إلى معدل يكاد لا يذكر. ومنذ أيار/مايو ٢٠١١، قدم كل من أرمينيا وأندورا وبروني دار السلام وبلغاريا وبنما وتركمانستان والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وسان مارينو وشيلي وكرواتيا وكولومبيا والنرويج تقارير عن تنفيذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) و/أو القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

٤٨ - ويظل الفريق يشعر بالقلق إزاء هذا المعدل المنخفض وهذه الوتيرة البطيئة لتقديم التقارير وعمل على تحسين الأرقام. ويظل الفريق قلقاً، ليس إزاء حجم التقارير فحسب، بل إزاء نوعيتها أيضاً. وأولى بعض الدول الأعضاء عناية كبيرة للتقارير التي تتضمن معلومات مفصلة في حين أبلغ بعضها معلومات أقل تفصيلاً. وأكدت عدة دول أعضاء للفريق أن المذكرة الثانية الصادرة عن اللجنة بشأن المساعدة في التنفيذ ساعدتها في إعداد التقارير. ويبقى الفريق على استعداد لمساعدة اللجنة في تنفيذ الفقرة ١ (ب) من برنامج عملها الجديد.

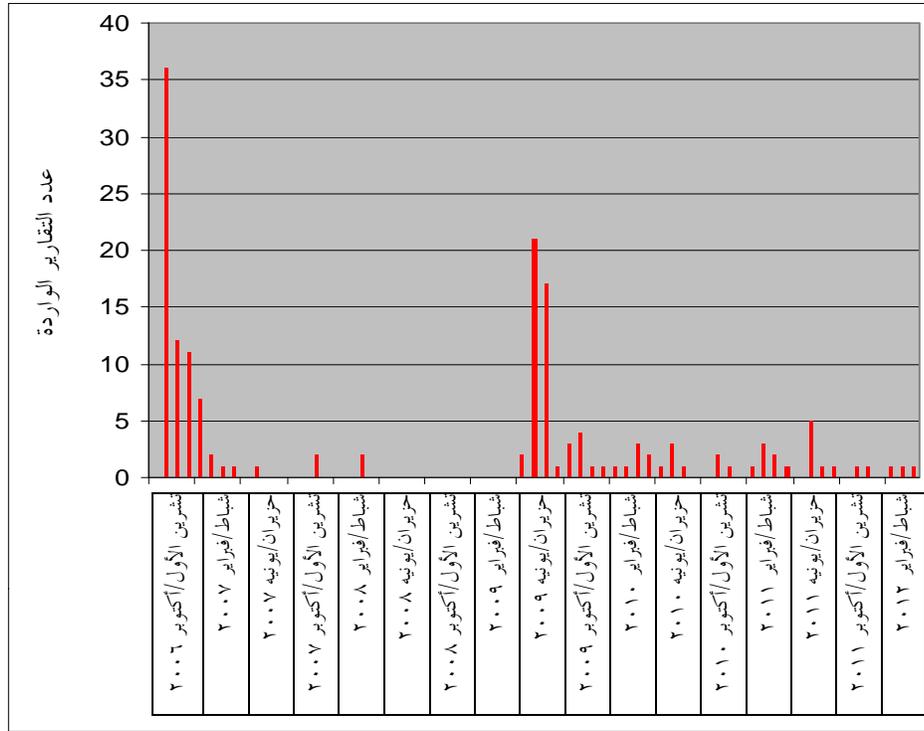
الشكل السادس

نظرة عامة عن الدول الأعضاء التي قدمت تقارير، حسب المنطقة



## الشكل السابع

تقديم تقارير التنفيذ الوطنية الشهرية بموجب القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)



## ٢ - التقارير عن عمليات التفتيش والمصادرة والتصرف

٤٩ - تقتضي الفقرة ١٥ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) من الدول الأعضاء أن تقدم إلى اللجنة فورا تقارير تتضمن التفاصيل ذات الصلة عندما تقوم بعمليات تفتيش شحنة ومصادرتها والتصرف فيها.

٥٠ - ومنذ أيار/مايو ٢٠١١، قدمت ثلاث دول أعضاء تقارير من هذا القبيل إلى اللجنة<sup>(٣٢)</sup>. ويتعلق اثنان من هذه التقارير بعملية تفتيش ثم مصادرة شحنات قادمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اكتشف أنها تحتوي على أصناف تدرج ضمن فئة جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة.

٥١ - أما التقرير الثالث المقدم في حزيران/يونيه ٢٠١١، فيتعلق بمحاولة الولايات المتحدة تفتيش سفينة بموافقة دولة العَلَم في أعالي البحار عملا بالفقرة ١٢ من القرار

(٣٢) وردت إلى اللجنة أيضا تقارير قدمت استجابة لطلبات الحصول على المعلومات التي قدمها كل من اللجنة وفريق الخبراء عن حالات عدم الامتثال المبلغ عنها سابقا. ولا يشمل هذا التقرير هذه الحالات.

١٨٧٤ (٢٠٠٩). وأفادت الولايات المتحدة بأن لديها أسباب وجيهة للاعتقاد بأن السفينة M/V Light<sup>(٣٣)</sup>، التي غادرت جمهورية كوريا الشعبية في أيار/مايو ٢٠١١، كانت تنقل أصناف محظورة بموجب القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وبموافقة من بليز، دولة العلم، استوقفت سفينة تابعة للقوات البحرية للولايات المتحدة السفينة M/V Light وأبلغت ربانها باعتزامها التفتيش. ورد الربان بأن السفينة تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وترفض الصعود على ظهرها وتفتيشها<sup>(٣٤)</sup>. لذلك طلبت الولايات المتحدة المساعدة من عدة دول أخرى أعضاء واقعة في المنطقة، بما في ذلك تفتيش السفينة لو دخلت أحد موانئها. غير أن السفينة غيرت مسارها في ٢٩ أيار/مايو وعادت إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

### ٣ - التقارير الأخرى عن حالات عدم الامتثال

٥٢ - يبحث مجلس الأمن في القرارات ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ١٩٢٨ (٢٠١٠) و ١٩٨٥ (٢٠١١) جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الأطراف المهتمة على التعاون التام مع اللجنة ومع فريق الخبراء، وخاصة بإتاحة أي معلومات توجد لديها بشأن تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

٥٣ - ومنذ أيار/مايو ٢٠١١، قدمت عدة دول أعضاء إلى اللجنة طوعياً معلومات عن حالات عدم امتثال غير متصلة بعمليات التفتيش والمصادرة والتصرف المحددة في الفقرات من ١١ إلى ١٤ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وورد من ألمانيا والمملكة المتحدة واليابان ما لا يقل عن سبعة تقارير. ويتعلق معظم هذه التقارير بحالات نجحت فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تسليم أو تسلم أصناف محظورة.

٥٤ - وتبين هذه التقارير القيمة أهمية تزويد الدول الأعضاء للجنة وفريق الخبراء بمعلومات عن الحركات غير المشروعة للسلع الأساسية سواء تم إنجازها (عندما يكتشف توريد أصناف محظورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)؛ أو كانت هناك محاولة لإنجازها (عندما يتم وقف عملية تصدير أصناف محظورة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل دخول الأصناف فعلاً في التجارة الدولية)؛ أو منع إنجازها (عندما يُلتزم اقتناؤها أو الحصول على إذن تصدير ولكن ترفض ذلك الشركات الخاصة أو السلطات المعنية).

(٣٣) المنظمة البحرية الدولية، الرقم ٨٤١٥٤٣، وتسمى حالياً Victory 3 وترفع علم سيراليون.

(٣٤) أعلن الربان كذبا أن آخر ميناء توقفت فيه السفينة كان في الصين، وادعى بأنها تتجه إلى بنغلاديش وقال إنها تحمل شحنة من "كبريتات الصوديوم"، وهي مادة كيميائية تجارية شائعة.

٥٥ - وخلال هذه الولاية، أطلعت عدة دول أعضاء الفريق على حالات عدم امتثال وقعت قبل إلزام الدول الأعضاء بتقديم تقارير عن عمليات التفتيش والمصادرة والتصرف بموجب القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

### جيم - التدابير المتعلقة بالتصدير والاستيراد

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت الدول الأعضاء إلى اللجنة تقارير ذات صلة بالامتثال تتضمن وصف عدة حالات جديدة من عدم الامتثال، وكانت هناك حالات أخرى من هذا النوع علم بها فريق الخبراء عبر مصادر أخرى. وتدل كل هذه الحالات الجديدة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال ترفض الجزاءات وتنتهكها. ويرد أدناه وصف هذه الحالات، اقترانا بآحر المعلومات المستجدة عن الانتهاكات السابقة التي واصل الفريق التحقيق فيها خلال هذه الولاية (يتضمن تقرير الفريق النهائي لعام ٢٠١١ وصفا أكثر تفصيلا لبعض من هذه الحالات). وتبين تقارير التنفيذ الوطنية أن العديد من الدول الأعضاء اتخذت تدابير فعلية لمنع عمليات النقل غير المشروعة. وأبلغ بعض البلدان الفريق بتطبيقات هذه التقنيات في سياق قواعد بذل العناية الواجبة "أعرف عميلك"، وبالشراكات القائمة بين السلطات الوطنية والقطاعات الخاصة.

### ١ - عمليات النقل ذات الصلة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية

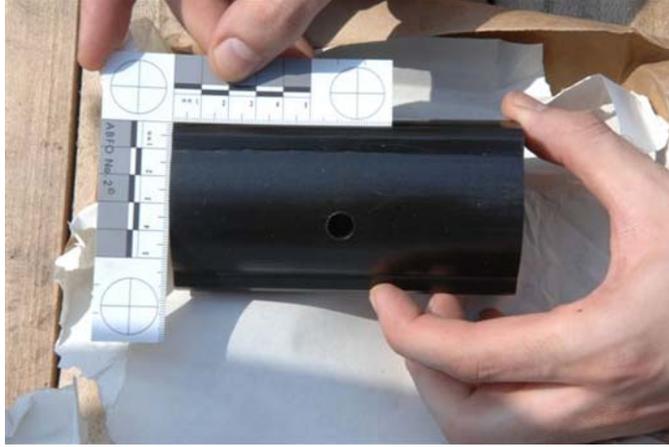
٥٧ - أكد الفريق المعلومات الواردة في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ (انظر الفقرة ٨٣) عن حالة عدم امتثال محتملة تتعلق بنقل أصناف ذات صلة بالقذائف التسيارية. وصادرت دولة عضو هذه الشحنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقام الفريق بتفتيش الشحنة ولاحظ أنهما تتضمن مفاتيح كهربائية وحرارية ولفائف من مختلف المواد وكميات قليلة من السبائك المعدنية، فضلا عن أغذية كورية وغير ذلك من الأصناف<sup>(٣٥)</sup>. وأطلع الفريق أيضا على صور فوتوغرافية لما يبلغ ١٣٠ من كتل وقود الداسر الصلب المزدوج القاعدة أزيلت لأسباب أمنية (انظر الشكل الثامن). وأكدت دولة عضو أخرى أن ٥٠ من كتل وقود الداسر المزدوج القاعدة (قطرها ٦ سنتيمترات وارتفاعها ١٣ سنتيمترا) يمكن استخدامها في مولدات الغاز لتشغيل المضخات التربينية لصواريخ سكود وأن الأصناف الأخرى ذات الاستخدام المزدوج لها تطبيقات محتملة في مجال القذائف التسيارية. وكانت هذه الشحنة قادمة من جمهورية

(٣٥) كانت الشحنة تتضمن أغذية في علب مكتوب عليها اسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر الشكل التاسع) وأقراص فيديو رقمية لأفلام قامت بتسويقها شركة موكرام للفيديو أو شركة هانا الكورية للإلكترونيات التابعتان لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورسالة شخصية، كلها باللغة الكورية.

كوريا الشعبية الديمقراطية ونقلت إلى سفينة أخرى في داليان (الصين) وميناء كيلانغ (ماليزيا) وعبرت موانئ أخرى. وكانت في طريقها إلى اللاذقية، الجمهورية العربية السورية. وبناء على وثيقة الشحن، كان المرسل كيانا تابعا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يسمى شركة كوريا للتجارة العامة (Korea General Trading Corp) والمرسل إليه المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، وهي شركة يقال إنها شركة واجهة لمركز الدراسات والبحوث العلمية التابع للجمهورية العربية السورية<sup>(٣٦)</sup>. وأفادت دولة عضو بأن المرسل الحقيقي هو شركة تانغون الكورية للتجارة (Korea Tangun Trading)، وهي كيان حددته اللجنة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وخلال التفتيش، رأى الفريق أنه كان مكتوبا على أغلفة الأصناف "تانغون" باللغة الكورية.

الشكل الثامن

كتلة وقود داسر مزدوج القاعدة



المصدر: سلطات الدولة العضو التي صادرت الشحنة.

(٣٦) حددت الولايات المتحدة مركز الدراسات والبحوث العلمية بموجب الأمر التنفيذي ١٣٣٨٢ لأنه يشتبه في ضلوعها في البرامج السورية لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. انظر الإشعار HP-216 المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الصادر عن وزارة المالية للولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، حددت اليابان المركز والمؤسسة العامة للصناعات الهندسية ككيانين يثيران القلق فيما يتعلق بالانتشار.

الشكل التاسع  
عينة من المواد الغذائية الكورية التي عثر عليها في الشحنة



المصدر: فريق الخبراء.

٥٨ - وأفادت مقالات إعلامية وأوراق أكاديمية صدرت مؤخرا باحتمال وجود تعاون يجري حاليا في مجال الصواريخ بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودول أخرى، لا سيما الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية. وليس بإمكان الفريق تأكيد أو نفي أي من هذه المعلومات، ولكنه يلاحظ أنها قد تتفق مع التقارير المتعلقة بالتاريخ الطويل لتعاون جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مع هذين البلدين في مجال الصواريخ ومع ملاحظات الفريق. وكما ذكر الفريق سابقا، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عرضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رأسا حريبيا جديدا لصاروخها "Nodong"، له أوجه شبه قوية من حيث تصميمه مع الرأس الحربي المخروطي الثلاثي شهاب - ٣ الإيراني. ويلاحظ الفريق أن هناك تشابها كبيرا من حيث التصميم أيضا بين صواريخ "Unha" ومركبات الإطلاق الفضائي الإيرانية. وثمة تشابه شديد بين الطبقة الأولى من صواريخ "Unha" وصواريخ "Simorgh" التي كشفت النقاب عنها جمهورية إيران الإسلامية في أوائل عام ٢٠١٠. وأكدت تسجيلات الفيديو التي صدرت مؤخرا لصاروخ "Unha-3" التقديرات السابقة التي مفادها أن كلاهما يتألف من مجموعة من أربع محركات لصاروخ نودونغ/شهاب-٣. ورغم أنه لا يمكن تحديد تكوين الطبقة الثالثة من صاروخ "Unha" بدقة، فإن سعتها وشكلها يدلان أيضا على أنها تشابه الطبقة العليا من صاروخ "سفير" الذي نجح في إدخال سائل صغير في مدار أرضي منخفض في شباط/فبراير ٢٠٠٩<sup>(٣٧)</sup>.

(٣٧) يعتقد أن كليهما يستند إلى محركات التوجيه التي اكتشفت في الصاروخ "R-27"، المعروفة أيضا باسم "SS-N-6".

وكما ورد في الفقرة السابق، لاحظ الفريق أيضا أنه صودرت شحنة تتضمن أصناف ذات صلة بالقذائف التسيارية في عام ٢٠٠٧ كانت تحتوي على أغذية كورية وأصناف أخرى. ويدل ذلك على وجود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلك الوجهة<sup>(٣٨)</sup>.

٥٩ - ولاحظ الفريق أن رئيس ميانمار كرر مؤخرا تصريحاته السابقة بأن ميانمار لا تتعاون مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في المجال النووي أو في مجال الأسلحة<sup>(٣٩)</sup>. ولكن الفريق لاحظ أيضا التصريحات التي أدلى بها مؤخرا مسؤول آخر رفيع المستوى والتي تشير إلى أنه ربما كان هناك تعاون آخر محظور بين ميانمار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. قال رئيس البرلمان ثورا شوي مان مؤخرا: "أثناء زيارتي إلى كوريا الشمالية بصفة لواء [في عام ٢٠٠٨]، وقعنا مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين القوات المسلحة التابعة للبلدين. ولم تتعلق المذكرة بالتعاون النووي كما يُزعم... وقمنا بدراسة نظامها للدفاع الجوي، ومصانع الأسلحة والطائرات والسفن. وقواتها المسلحة قوية جدا ولذا اتفقنا على التعاون معهما عند الاقتضاء"<sup>(٤٠)</sup>. وأفادت التقارير بأن الوفد زار مصنعا للقذائف التسيارية أيضا. ويشعر الفريق بالقلق لأن الأنشطة المشمولة بمذكرة التفاهم قد تنتهك الفقرة ٨ (ج) من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وأبلغت دول أعضاء الفريق أن سفينة "M/V Light" كانت تتجه إلى ميانمار<sup>(٤١)</sup> (كما فعلت سفينة Kang Nam 1 في حزيران/يونيه ٢٠٠٩). ومما زاد الاشتباه في اضطلاع السفينة بأنشطة تنتهك القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) رفض ربان السفينة التفتيش الذي أذنت به دولة العلم. وترد في الفقرة ٩١ أدناه معلومات إضافية تشير إلى تعاون محتمل بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار.

٦٠ - وفي عام ٢٠٠٧، دمرت إسرائيل مبنى في دير الزور، الجمهورية العربية السورية، يمكن أن يكون قد تم بناؤه بمساعدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما فتئت الجمهورية العربية السورية تؤكد منذ عام ٢٠٠٨ أن المبنى الذي تم تدميره كان منشأة

(٣٨) ليست هذه المرة الأولى التي لاحظ فيها الفريق وجود أغذية في شحنة. فقد زار الفريق، أثناء زيارته إلى برازافيل، ثكنات استخدمت لإيواء تقنيين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورأى أصناف كثيرة تركوها وراءهم. وكان العديد من هذه الأصناف مشحونة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حاويات محشوة بأعددة ذات صلة بالأسلحة.

(٣٩) انظر مثلا "Burma's President gives his first foreign interview", *The Washington Post*, 19 January 2012.

(٤٠) انظر "Myanmar denies working with North Korea on atomic weapons", *Reuters*, 9 December 2011.

(٤١) أعلن ربان سفينة "M/V Light" أنها كانت متجهة إلى بنغلاديش وأنها تحمل كبريتات الصوديوم، وهي مادة كيميائية تجارية شائعة. غير أن تصريحاته موضع شك إذ من المؤكد أنه أعلن كذبا أن آخر ميناء توقف كان في الصين.

عسكرية غير نووية وأنه لا يوجد تعاون في المجال النووي بينها وبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتخلص الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١ إلى أن "من المرجح أن المبنى الذي تم تدميره كان مفاعلا نوويا وكان ينبغي للجمهورية العربية السورية أن تعلن عنه"<sup>(٤٢)</sup>. وعلى أساس هذا التقرير، قرر مجلس محافظي الوكالة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ إبلاغ مجلس الأمن بعدم امتثال الجمهورية العربية السورية<sup>(٤٣)</sup>، وقد ناقش المجلس هذه المسألة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١.

٦١ - وحصل الفريق على معلومات إضافية عن حالة عدم امتثال محتملة ذكرت في الفقرة ٨١ من تقريره النهائي لعام ٢٠١١. وأكد الفريق أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استوردت مخرطتين تعملان بالتحكم الرقمي الحوسب ومخرطة تفريز من بلد في المنطقة. واكتشفت سلطة إنفاذ القانون في ذلك البلد أن شركة تجارية يملكها أحد مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قامت بدور الوسيط في هذه المعاملة. ورفعت هذه القضية إلى المحكمة، حيث فرض على الشركة دفع غرامة وحُكم على صاحبها بالسجن لمدة ٦ أشهر.

٦٢ - وعلم الفريق أيضا أن هيئة معنية بمراقبة الصادرات تابعة لنفس البلد في المنطقة منعت محاولة قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لشراء مركز خماسي المحاور للتصنيع الميكانيكي الرقمي الحوسب يمكن استخدامه للتطبيقات ذات الصلة بالقذائف من شركة محلية عن طريق وسيط في أواخر عام ٢٠١١. وفيما بعد، ألغت الهيئة ترخيص التصدير للشركة فيما يتعلق بهذه المعاملة.

٦٣ - وليس لدى الفريق حتى الآن أي معلومات أخرى عن حالة الاستخدام المزدوج الواردة في الفقرة ٨٢ من تقريره النهائي لعام ٢٠١١.

#### تعليق

٦٤ - لم تُبلِّغ اللجنة منذ أيار/مايو ٢٠١١ بوقوع أي حالات عدم امتثال تنطوي على نقل أصناف محظورة تتعلق بالأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل أو بالقذائف التسببائية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو منها. ومع ذلك، فالتحقيقات في

(٤٢) "تنفيذ اتفاق الضمانات المبرم بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية"، تقرير المدير العام، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١ (GOV/2011/30). ولاحظ بعض الخبراء التشابه بين المبنى المدمر والمفاعل النووي 5-MWe الواقع في بونغبيون.

(٤٣) "تنفيذ اتفاق الضمانات المبرم بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية"، قرار اتخذته مجلس المحافظين في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ (GOV/2011/41).

الحوادث السابقة، وغيرها من حالات عدم الامتثال المحتملة والمعلومات الأخرى التي بُلغ الفريق بها والتي تناقش في هذا الفرع، كما نوقشت في تقارير الفريق السابقة، تتيح أدلة كثيرة على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واصلت بنشاط توريد الأصناف المحظورة، وذلك بعد اتخاذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بكثير. ويتواصل خطر الانتشار المتصل ببرامج هذا البلد.

## ٢ - عمليات نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة

٦٥ - في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أبلغت إحدى الدول الأعضاء اللجنة بأنها اكتشفت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أربع حاويات ملأى بأصناف تدرج في فئة "جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة" فقامت بمصادرتها. واحتوت الشحنة على ١٣ ٠٠٠ معطف واق (انظر الشكل العاشر) أفادت الدولة العضو بأنها تخص الاستخدام العسكري للحماية من المواد الكيميائية، و ٢٣ ٦٠٠ أمبولة كاشفة للغازات تستخدم لكشف مواد كيميائية معينة (انظر الشكل الحادي عشر)، علاوة على أصناف أخرى<sup>(٤٤)</sup>. وخلال تفتيش الشحنة في الموقع الذي تم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أكد الفريق أن بعض الأصناف تحمل آثارا واضحة تشير إلى أنها من صنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الفريق بأن المعاطف ماثلة لتلك التي تم مصادرتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ على متن الناقله إم إس سي راشيل (MSC Rachele)<sup>(٤٥)</sup>.

(٤٤) ترد في قائمة الذخائر الموضوعه بموجب اتفاق واسينار (ML7.f.1 و ML7.g)، معدات الحماية ومعدات الكشف أو التحقق الكيميائي المصممة خصيصا للاستخدام العسكري أو المعدلة لأغراضه كبضائع خاضعة للرقابة؛ أما المعدات نفسها غير المصممة خصيصا للاستخدام العسكري، فتد في قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج الموضوعه بموجب اتفاق واسينار (1.A.4.c.3 و 1.A.4.b).

(٤٥) انظر الفقرة ٦٢ من التقرير النهائي لفريق الخبراء لعام ٢٠١٠ (S/2010/571).

الشكل العاشر  
المعاطف الواقية المصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (إلى اليسار) وتلك المصادرة  
في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (إلى اليمين)



المصدر: فريق الخبراء.

٦٦ - ويستنتج فريق الخبراء بأن هاتين الشحنتين كانتا مرتبطتين و، نظرا لكون الشحنة الثانية لم تحتو على أحذية واقية، وربما أفلتت شحنة أو عدة شحنات أخرى من المصادرة. وكما هو الشأن في حالة الناقلات إم إس سي راشيل، انطلقت الشحنة من نامبو، وأعيد شحنها في ميناء داليان (الصين)، وعبرت ميناء جدة (المملكة العربية السعودية) وموانئ أخرى، وكانت في طريقها إلى اللاذقية في الجمهورية العربية السورية. ومرة أخرى، كان المتلقي المقصود والمصرح به هو مركز الدراسات البيئية في الجمهورية العربية السورية. وكانت الجمهورية العربية السورية قد أنكرت مرات عديدة في السابق صلتها بالشحنة المصادرة على متن الناقلات إم إس سي راشيل. ومع ذلك، ففي آذار/مارس ٢٠١٢، أشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن الشحنة الثانية من الملابس والألبوتات المصادرة كانت موجهة للاستخدام في أعمال الزراعة والمختبرات في الجمهورية العربية السورية. وعلى النحو الذي أشار إليه فريق الخبراء في السابق، يبدو أن مركز الدراسات البيئية له علاقة بالمعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا التطبيقية، وهو مؤسسة تعليمية توفر التدريب لمهندسي مركز الدراسات والبحوث العلمية<sup>(٤٦)</sup>.

(٤٦) أشار الأمر التنفيذي ١٣٣٨٢ الصادر عن الولايات المتحدة إلى أنه يشتبه في تورط المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا التطبيقية ومركز الدراسات والبحوث العلمية في برامج أسلحة الدمار الشامل السورية. انظر وزارة المالية في الولايات المتحدة، المذكرة HP-216 المؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، حددت اليابان المعهد والمركز على أنهما كيانات مثيران للقلق في مجال الانتشار.

الشكل الحادي عشر  
مجموعة من الأمبولات الكاشفة للغازات وأحد الأقنعة الواقية من الغازات المصادرة  
في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩



المصدر: فريق الخبراء.

٦٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أبلغت فرنسا اللجنة بأنها قد فتشت وصادرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ شحنة غير مشروعة من الأعتدة المتصلة بالأسلحة مصدرها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ووجهتها الجمهورية العربية السورية. وتمت مصادرة الشحنة على متن ناقلة الحاويات إم في سان فرانسيسكو بريدج (MV San Francisco Bridge). وكان مصرحا بما على أنها تحتوي على قضبان وصفائح نحاسية. إلا أن تفتيش الشحنة الذي أجرته فرنسا كشف أنها تحتوي على أقراص من النحاس الأصفر وقضبان نحاسية تستخدم في صنع الذخائر المدفعية (كريات وقضبان لتغضين الخراطيش وصنع أطواق الدفع) وعلى مواسير من سبائك الألومنيوم تستخدم في صنع الصواريخ. واستنتجت فرنسا بأن هذه الشحنة من البضائع المستخدمة في صنع الأسلحة والذخائر تمثل انتهاكا للقرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

٦٨ - وعلى النحو الذي أشار إليه فريق الخبراء في المرفق باء من تقريره النهائي السابق، أفادت مقالات نشرتها وسائل الإعلام بأنه، في أيار/مايو ٢٠١١، اعترضت قوات بحرية دولية في عرض المحيط الهندي سبيل سفينة مبحرة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ووجدت على متنها ١٥ طنا من الصواريخ ومتفجرات بقيمة ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة<sup>(٤٧)</sup>. وادعت التقارير كذلك بأن السفينة أبحرت عبر سنغافورة وأنها حاليا راسية في أحد الموانئ في شرق أفريقيا. وفي سياق مناقشات أجراها الفريق مع دول أعضاء،

(٤٧) "بحرية الناتو تحتجز سفينة ملأى بالأسلحة، في طريقها إلى إريتريا"، الموقع الإعلامي غيداب نيوز (Gedab News)، ٥ أيار/مايو ٢٠١١.

تلقي الفريق تأكيداً بأن عدة حاويات مملأى بأصناف ذات صلة بالأسلحة قد تم تفتيشها ومصادرتها في ذلك الوقت في أحد موانئ شرق أفريقيا. ويواصل الفريق التحقيق في هذه الحالة المحتملة من حالات عدم الامتثال.

٦٩ - وكان الفريق قد حصل على معلومات من وسائط الإعلام بشأن مصادرة أسلحة يدوية وذخائر ومخدرات وبضائع غير مشروعة أخرى على متن سفينة مملوكة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وترفع علمها هي شونغ شون غانغ (Chong Chon Gang)<sup>(٤٨)</sup>، وذلك في أوكرانيا في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠<sup>(٤٩)</sup>. وردا على استفسارات الفريق، أكدت السلطات الأوكرانية مصادرتها لكميات محدودة من الذخائر والمخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها من البضائع المهربة. وفي رأي الوكالات الأوكرانية المعنية، لم توح الكميات الصغيرة المكشوفة بتورط سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأمر.

٧٠ - ومنذ أيار/مايو ٢٠١١، تلقى الفريق خمس رسائل رسمية من دول أعضاء رداً على طلبات سابقة أو جديدة للحصول على معلومات تتعلق بشحنة غير مشروعة للأسلحة والأعتدة ذات الصلة كانت تايلند قد صادرتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وما زال الفريق في انتظار تلقي ردود ثلاث دول أعضاء أخرى ويعتزم، بناءً على المعلومات الجديدة أو المتوقعة، أن يبعث بطلبات إضافية للحصول على معلومات.

٧١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اعترضت جنوب أفريقيا شحنة أصناف على متن سفينة ويستيرهيوفر (Westerhever) أكدت جمهورية الكونغو لاحقاً بأنها كانت جزءاً من عقد مبرم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتصليح وتحسين مركبات عسكرية مدرعة وغيرها من المعدات العسكرية في جمهورية الكونغو. وخلال زيارة الفريق لبرازافيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عاين بعض تلك المعدات العسكرية (انظر الشكل الثاني عشر) وحصل على وثائق مفيدة تورد بالتفصيل دور الكيانات والأفراد التابعين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتلقى الفريق أيضاً معلومات عن عمليات تسليم أنجزتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سبقت الشحنة التي صادرتها جنوب أفريقيا. ففي عام ٢٠٠٨، سلمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عن طريق البحر، شحنتين أخريين على الأقل تحتويان على الأعتدة ذات صلة بالأسلحة، بينما سلمت شحنة ثالثة عن طريق الجو<sup>(٥٠)</sup>. ويتوقع

(٤٨) المنظمة البحرية الدولية، رقم ٧٩٣٧٣١٧.

(٤٩) "أوكرانيا تحتجز ناقلة شحنات جافة تابعة لكوريا الشمالية محملة بالبضائع غير المشروعة"، وكالة الأنباء الأوكرانية (أو كرفورم)، ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠.

(٥٠) تبين الوثائق المتاحة لفريق الخبراء أن الصين كانت مصدر جميع الشحنات الثلاث أو أنه أعيد شحنها عبرها.

الفريق الحصول على معلومات إضافية بشأن تلك الشحنات ومساءلة أخرى تتعلق بالعدد المبرم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويعتزم الفريق أيضا زيارة جنوب أفريقيا لتفتيش الأصناف المصادرة قبل تقديم تقريره النهائي إلى اللجنة.

الشكل الثاني عشر

دبابة وعينات من أعتدة ذات الصلة بالأسلحة



المصدر: فريق الخبراء.

٧٢ - ولاحظ الفريق تقارير لوسائل الإعلام تفيد بأن شركة مسجلة في سيشيل نقلت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بصورة غير مشروعة رشاشات ثقيلة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى بوروندي. وقد جمع الفريق معلومات عن ذلك وأكد تفاصيل عديدة بشأن العقد المبرم بين الشركة المسجلة في سيشيل، واسمها كرانفورد تريدينغ (Cranford Trading)، وبوروندي، وبشأن الأسلحة التي سلمت. وأكد الفريق تسليم رشاشات ثقيلة. ومع ذلك، ونظرا لعدم رد بوروندي أو سيشيل حتى الآن على استفساراته، فإن الفريق لم يؤكد بعد إذا ما كانت تلك الرشاشات الثقيلة قد نُقلت من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومتى تم ذلك.

٧٣ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أبلغت المملكة المتحدة اللجنة بأن مقاضاة جنائية قد بدأت في ما يتعلق بتوريد مشتبه فيه من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبضائع خاضعة للمراقبة التجارية. ولا تتوفر حتى الآن أي معلومات رسمية أخرى بشأن هذه الحالة لكن الفريق يلاحظ تعليقا إعلاميا مطلعاً يفيد بأن البضائع المعنية كانت أسلحة.

٧٤ - وأطلعت دولة عضو الفريق على أنها كانت قد أوقفت في عام ٢٠٠٩ بيع ٣٢ طائرة مقاتلة مسحوبة من الخدمة للاشتباه في احتمال نقلها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد دمرت تلك الطائرات لاحقا.

#### تعليق

٧٥ - يحظر القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) نقل جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة<sup>(٥١)</sup> إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنها، باستثناء تزويد البلد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على أن يتم إخطار اللجنة قبل خمسة أيام من القيام بذلك، وهو الأمر الذي لم تقم به قط أي دولة عضو. وقد قدمت عدة دول أعضاء للفريق تفاصيل عن التنفيذ الذي أجرته، ويشمل ذلك القوانين واللوائح المحلية وعمليات مراقبة صادرات الأسلحة. ومن التحديات المتواصلة الصعوبات المواجهة في تأكيد كون مصدر البضائع المصادرة هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو مجال يعمل الفريق جاهدا لتقديم المساعدة فيه<sup>(٥٢)</sup>. وفي جميع هذه الحالات، كانت الأسلحة المعنية قديمة الصنع، وغالبا ما تعود لحقبتي الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

### ٣ - الحظر المفروض على السلع الكمالية

الحالات المتعلقة بالسلع الكمالية التي بلغت عنها اليابان

٧٦ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، فحص الفريق الحالتين اللتين بلغت اليابان اللجنة عنهما منذ أيار/مايو ٢٠١١ والحالات التي وُجه انتباهه إليها في السابق. وناقش أدناه كل من تلك الحالات على حدة.

٧٧ - ففي ٦ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٦ كانون الثاني/يناير و ٢ أيار/مايو ٢٠١٢، أبلغت اليابان اللجنة بما مجموعه خمسة انتهاكات للحظر المفروض على السلع الكمالية. وأبلغ الفريق أيضا بانتهاكين محتملين آخرين لذلك الحظر لم تقم اليابان بعد بالإبلاغ عنهما. وحسب

(٥١) يشير أحد أعضاء الفريق إلى أن الآراء قد تتباين بشأن اتساع نطاق هذا التعريف.

(٥٢) بحث الفريق مثلا الطريقة التي تستخدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لختتم أسلحتها.

اليابان، شملت جميع الحالات الواردة أدناه، باستثناء الحالة (أ)، عمليات إعادة شحن قامت بها الصين و/أو تمت من خلال وسطاء مستقرين بها. وتشمل عمليات التصدير غير المشروع للسلع الكمالية ما يلي:

(أ) ثلاث سيارات مستعملة من طراز مرسيدس - بنز (بقيمة ٧,٢٣ ملايين ين)<sup>(٥٣)</sup> في شحنتين تمتا في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عبر جمهورية كوريا. وكان المستخدم النهائي شركة سانغ ميونغ ٢ (Sang Myong 2) (شركة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية). وقد استكملت الإجراءات القضائية بهذا الشأن؛

(ب) عشرة آلاف لفيفة من التبغ و ١٢ قنينة من شراب الساكي (بقيمة ١٨٣ ٠٠٠ ين) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

(ج) حاسوب كتيبي<sup>(٥٤)</sup> (بقيمة ١٠٥ ٨٠٠ ين) مشحون جوا في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩؛

(د) ما مجموعه خمس مركبات للركاب مستعملة (ثلاث سيارات من طراز مرسيدس - بتز، وسيارة من طراز ليكزوس، وسيارة من طراز جي إم سي سافاري، بقيمة ٦ ١١١ ٠٠٠ ين) من اليابان في ٢٠ أيار/مايو و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

(هـ) ما مجموعه ٦٩٨ حاسوبا كتيبيا مستعملا في خمس شحنات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و شباط/فبراير و آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، من اليابان. وكانت تلك الحواسيب الكتيبية المستعملة جزءا من شحنات غير مشروعة أكبر بلغ مجموعها ٧ ١٩٦ حاسوبا<sup>(٥٥)</sup>. والمستخدم النهائي المعروف لأحد تلك الشحنات هو شركة بيونغ يانغ إنفورماتيكس سنتر (Pyongyang Informatics Centre)<sup>(٥٦)</sup>؛

(و) مستحضرات تجميل (بقيمة ٢٠٠ ٠٠٠ ين) في شحنتين في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٠؛

(٥٣) في هذا الفرع كله، ترد القيم وفق ما صرحت به الجهة الشاحنة.

(٥٤) الحواسيب الكتيبية مشمولة بقائمة اليابان للسلع الكمالية بوصفها أجهزة معلومات محمولة.

(٥٥) لا تعتبر اليابان جميع أنواع الحواسيب سلع كمالية.

(٥٦) أفادت اليابان الفريق بأن شركة بيونغ يانغ إنفورماتيكس سنتر (Pyongyang Informatics Centre) كانت أيضا المستخدم النهائي في عملية تصدير غير مشروعة سابقة لمحول ذي تطبيقات نووية، من اليابان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عبر الصين جوا، وذلك في عام ٢٠٠٣. وتعرف شركة بيونغ يانغ إنفورماتيكس سنتر (Pyongyang Informatics Centre) أيضا باسم بيونغ يانغ إنفورميشن سنتر (Pyongyang Information Centre).

(ز) عشرة حواسيب كتيبية مستعملة (بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ ين) في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٧٨ - وأكدت معلومات قدمتها اليابان تفاصيل عديدة عن الحالات الإضافية الخمس المتعلقة بشحنات غير مشروعة ومحاولات شحن للسلع الكمالية من اليابان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عبر داليان التي يجري الفريق تحقيقات بشأنها. وقد استكملت الإجراءات القضائية بشأن تلك الحالات. وشملت الشحنات غير المشروعة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما يلي:

(أ) أربع وثلاثون آلة بيانو مستعملة (بقيمة ٢ ٦٨١ ٥١٥ ين) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وأربع سيارات مستعملة من طراز مرسيدس - بنز (بقيمة ٤ ٠٧١ ٩٦٥ ين) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بناء على طلب من شركة كوريا رونغرادو جينيرال تريدينغ كوربوريشن (Korea Rungrado General Trading Corporation)؛

(ب) مستحضرات تجميل (بقيمة تقارب ١٦٠ ٠٠٠ ين) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وكان المستخدم النهائي هو شركة شينفونغ تريدينغ كوربوريشن (Shinfung Trading Corporation)، وهي شركة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ج) ثلاث آلات بيانو مستعملة (بقيمة ٦٠٠ ٠٠٠ ين) في شباط/فبراير ٢٠٠٩ (شحنت أولاً إلى بوسان ومن ثم إلى داليان)؛

(د) ما مجموعه ٦٧٣ من مستحضرات التجميل من ٢١ نوعاً مختلفاً (بقيمة ٥٠٧ ٣٥٩ ين) في أيار/مايو ٢٠٠٩. وكان المستخدم النهائي هو شركة شينفونغ تريدينغ كوربوريشن (Shinfung Trading Corporation)؛

(هـ) اثنتان وعشرون آلة بيانو مستعملة (بقيمة ٢ ١٠١ ٢٠٧ ين) إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

#### العناصر المشتركة في الحالات اليابانية

٧٩ - تشير المعلومات التي قدمتها اليابان أن لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سجلاً حافلاً بالانتهاكات الفعلية للحظر الياباني المفروض على السلع الكمالية. بموجب القرارين. وفي هذه الحالات استخدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مراراً وتكراراً تصريحات كاذبة عن جهات المقصد والمرسل إليهم، وشركات يابانية صغيرة لها سجلات سابقة بإجراء معاملات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكيانات وأفراد انتهكوا جوانب أخرى من الأنظمة اليابانية لمراقبة الصادرات، ومقيمين في اليابان من الإثنية الكورية،

ووسطاء، وتقنيات غسل الأموال لإخفاء العلاقة بين المعاملات والشحنات. وفيما يلي الكيانات التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي يتكرر ورودها:

- شركة كوريا رنجرادو للتجارة العامة (Korea Rungrado General Trading Co.) (بيونغ يانغ؛ المعروفة أيضاً باسم (Korea Rungrado Jonsong Trading Co.)
- شركة شينفونغ للتجارة (Shinfung Trading Corp.) (بيونغ يانغ، المعروفة أيضاً باسم (Shinhung Trading
- شركة سانغ ميونغ ٢ (Sang Myong 2) (بيونغ يانغ)، التي تقدر السلطات اليابانية أن شركتها الأم هي شركة سانغ ميونغ الكورية للتجارة العامة (Korea Sangmyong General Trading Corporation) (بيونغ يانغ).

٨٠ - ووفقاً لليابان، في جميع الحالات، باستثناء حالة واحدة فحسب، عرّف مستخدمون نثائيون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكيانات والأفراد المتورطين في اليابان على وسطاء في الصين، وخصوصاً وكالة داليان العالمية الموحدة للشحنات والمعاملات. وكانت معظم المبالغ تُدفع مقدماً، إما منقولة باليد وإما بتحويل برقي إلى (Dalian Global Unity Shipping Agency)، التي أعطت تعليمات محددة بشأن الشحنات والشاحنين عن طريق وسطاء في الصين، وذلك لإخفاء جهتهم الأصلية. ولا تعتمد الدول الأعضاء تعريفاً متسقاً للسلع الكمالية. وصرح مسؤولو الجمارك الصينيون للفريق أن الصين لا تعتبر معظم السلع المذكورة أعلاه سلعاً كمالية.

#### حالات السلع الكمالية الأوروبية

٨١ - أحاط الفريق علماً بتقارير وسائط الإعلام المتكررة التي تفيد باقتناء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساعات سويسرية فاخرة. وتستخدم سويسرا، على غرار بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، عتبة معينة للتمييز بين الساعات العادية والساعات الفاخرة. ورغم أن سويسرا تعتمد عتبة أعلى، فإن أسعارها، مع ذلك، أدنى من الأسعار المعمول بها للطرازات العادية التي يَسوقها منتجو ساعات فاخرة معروفون عموماً. ولدى زيارة سويسرا، عِلِم الفريق أن أيا من مبيعات الساعات إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يقع فعليا في فئة الساعات الفاخرة. فمنذ عام ٢٠٠٦، سُجلت صادرات نادرة تتجاوز العتبة قليلاً، وكانت الكميات ضئيلة، وتوحي بأنها وليدة الصدفة. وخلص الفريق إلى أن مصدر أي ساعات فاخرة تم بيعها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كان على الأرجح من مكان

آخر. وأشار المسؤولون على هذه الصناعة إلى أن المصنعين يكادون لا يتحكمون في من يشتري ساعاتهم بعد توزيعها عالمياً.

٨٢ - وزار الفريق مؤخراً إيطاليا وحصل على وثائق بشأن عدد من الحالات التي سبق أن أبلغ عنها ذلك البلد والتي نوقشت في التقرير النهائي لعام ٢٠١١، وهي: (أ) اعتراض شحنة أرسلت جواً تحتوي على معدات إلكترونية لقاعة سينما تتسع لألف شخص؛ و (ب) اعتراض شحنة مماثلة أرسلت جواً تحتوي على معدات عالية الجودة لنسخ المواد السمعية والبصرية في قاعات العرض؛ و (ج) مصادرة سلطات الميناء لشحنة من المشروبات الكحولية (الكونياك والويسكي)؛ و (د) منع محاولة شحن جوي لحمولة عالية الجودة من أحذية رقص نقري من صنع الولايات المتحدة (١٥٠ يورو للزوج).

٨٣ - وكان المشتري في الحالتين (أ) و (ب) هو شركة تشونغ سونغ المحدودة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لم تكشف عن معلومات الاتصال بها. وأفضت البحوث التي أجراها الفريق إلى أن هذه الشركة ليست مدرجة في أي قائمة. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أدرج مجلس الأمن في القائمة شركة Green Pine Associated Corporation التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي شركة كثيراً ما تستخدم أسماء مستعارة يتضمن بعض منها اسم تشونغ سونغ (Chongsong). أما في حالتي (ج) و (د)، فقد استخدم المشترون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفس الشركة الإيطالية الصغيرة لشراء السلع وشحنها (ويبدو أنهما سلع لا تدخل في نطاق النشاط التجاري للشركة). وكانت للشركة الإيطالية علاقة تجارية سابقة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٨٤ - وحصل الفريق على نسخ من عقدي شراء يختين أبرمتها الشركة النمساوية Schwartz Motorbootservice und Handel GmbH. وحصل أيضاً على ما يرتبط بهما من سجلات مالية ونسخ من عقود نقل الحقوق ومسؤولية تقديم مدفوعات من الشركة النمساوية إلى شركة صينية، شركة كومبلانت الدولية للنقل (داليان) المحدودة (COMPLANT International Transportation (Dalian) Co. Ltd.). وقدمت الدول الأعضاء معلومات تفيد بأن جوزيف شوارتز اعترف، أثناء استجوابه من قبل الشرطة النمساوية، بأنه على علم بعملية التثليث التي خططت شركة كومبلانت لتنفيذها وبعترامها بيع اليختين، في وقت لاحق، إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أدانت محكمة نمساوية بتهمة انتهاك القانون المعمول به في الاتحاد الأوروبي والمتعلق باتخاذ تدابير تقييدية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك لمحاولة تصدير اليختين وفي قضية متصلة بها تتمثل في تصدير

سيارات فاخرة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحكمت عليه بغرامة مالية وبالسجن لمدة تسعة أشهر (مع إفراج مشروط لمدة ثلاث سنوات).

٨٥ - ويرد في الحكم الصادر عن المحكمة النمساوية أن شوارتز اشترى ثماني سيارات مرسيدس من طراز S-Class لصالح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحددت الشركة الصينية كومبلانت الدولية زورا بأنها المستخدم النهائي لبعض هذه المركبات. وعلمت السلطات النمساوية أن شوارتز اشترى المركبات بتعليمات من كوون يونغ روك، وهو مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كان مقيماً سابقاً لفترة طويلة في النمسا (وقد رحل منذ ذلك الحين). وأكدت تقارير إعلامية كثيرة والعديد من الكتب وجود صلة بين كوون يونغ روك ومكتب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رقم ٣٩. وكان مرتبطاً بمصرف النجمة الذهبية (Golden Star Bank) في فيينا (وهو فرع من مصرف كوريا دايسونغ (Korea Daesong Bank)، الذي يتبع بدوره المكتب رقم ٣٩)<sup>(٥٧)</sup> قبل أن تغلقه الجهات التنظيمية.

سيارات ليموزين من طراز مرسيدس ب٢ في بيونغ يانغ

٨٦ - في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، تم عرض سيارتي ليموزين من طراز مرسيدس ب٢ ذاتي مواصفات محددة خلال الاستعراض العسكري الذي نظم في بيونغ يانغ احتفالاً بالذكرى المائة لميلاد الرئيس كيم إيل سونغ. ويبدو أن هاتين المركبتين مجهزتين بمميزات مشابهة لطرازات حديثة، ولا سيما سلسلة S-Class S600. وقال صحفي للفريق إنه رأى أكثر من ١٠ سيارات مرسيدس من سلسلة E-Class E350 أمام قاعة للألعاب الرياضية في بيونغ يانغ، في ١٦ نيسان/أبريل<sup>(٥٨)</sup>. ويعتزم الفريق جمع مزيد من المعلومات عن هذه المركبات.

نقل المنظمة العالمية للملكية الفكرية لحواسيب وحوادم حواسيب

٨٧ - أحاط الفريق علماً بالتقارير الصحفية التي تفيد بأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية شحنت حواسيب وحوادم حواسيب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تاريخ غير محدد. وتسربت وثائق للمنظمة تتعلق بالمعاملة تشير إلى أن مقر المنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف أذن بدفع مبلغ ٦٣٨ ٥٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لأحد

(٥٧) وفقاً لتحديد كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمصرف كوريا دايسونغ.

(٥٨) مقابلة هاتفية أجراها أحد أعضاء الفريق، في ٨ أيار/مايو، مع صحفي أجنبي زار بيونغ يانغ في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٢.

الموردين بيد أن مصرف Bank of America أوقف عملية الدفع. وتشير هذه الوثائق أيضاً إلى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تلقت مشورة قانونية داخلية مفادها أن المعاملة سليمة. ويعتزم الفريق جمع مزيد من المعلومات بشأن هذه الحالة.

#### تعليق

٨٨ - يظل تنفيذ الجزاءات المفروضة على السلع الكمالية مخفوفاً بمشاكل عويصة. فمعظم الدول الأعضاء لم تضع قوائم بالسلع الكمالية المحظورة بموجب الجزاءات رغم حث اللجنة لها على إدراج هذه القوائم في تقاريرها، بحيث لا يتضح كيف أو ما إذا يتم تنفيذ الجزاءات في أراضيها. وعلاوة على ذلك، تسنى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استغلال الاختلافات في هذه القوائم، حيثما توفرت، لتجنب الحظر في إحدى الدول الأعضاء بالتسوق في دولة أخرى - ولا يرى الفريق دليلاً يُذكر على وجود تبادل للمعلومات بين الدول الأعضاء بشأن ما يمكن إدراجه في هذه القوائم. وقال مقيمون في بيونغ يانغ وزائرون لها أنهم شاهدوا سيارات فاخرة فيها. وأبلغوا أيضاً الفريق أن السلع الكمالية المستوردة، سواء كانت أصلية أم مزورة، بما في ذلك المشروبات الكحولية ومستحضرات التجميل الباهظة الثمن، متاحة علناً وعلى نطاق واسع هناك، وربما في أماكن أخرى من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي حين أفادت بعض الدول الأعضاء بمصادرة سلع كمالية، فإن العديد من تقارير الدول الأعضاء يبين أنه تسنى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استيراد هذه السلع. وتدل كل هذه البيانات على أن الحظر المفروض على السلع الكمالية لم يعطل على نحو فعال توريد السلع الكمالية سواء للنخبة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أم للطبقة المتوسطة الصاعدة في بيونغ يانغ.

٨٩ - وتقدم مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ٣ الصادرة عن اللجنة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ توجيهات بشأن التنفيذ. ولكن رغم هذه التوجيهات لا تزال الدول الأعضاء تعبر للفريق عن قلقها إزاء انعدام التنسيق وعن سعيها للحصول على توضيحات من الفريق بشأن نطاق الجزاءات.

#### ٤ - حالات أخرى ذات أهمية

٩٠ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أبلغت ألمانيا اللجنة أنها أجرت تحقيقاً في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ عن انتهاك مزعوم للجزاءات يتصل بستة محركات قوية لسفن بحرية. وخلصت السلطات إلى نتيجة مفادها أنه لم يرقم أي دليل على انتهاك أي من الجزاءات. ولم يتح المزيد من المعلومات عن هذه الحالة حتى الآن.

٩١ - وقدمت اليابان إلى الفريق المزيد من المعلومات عن شحنات غير قانونية لثلاث آلات طحن أسطوانية وعدّاد لقياس الحثّاءة والمواسعة والمقاومة<sup>(٥٩)</sup> إلى ميانمار في عام ٢٠٠٨، وكذلك عن محاولتين لشحن مسجل آلي يتسم بعملية مغنطة تجري بتيار مستمر إلى ميانمار عن طريق ماليزيا في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩<sup>(٦٠)</sup>. وأبلغت اليابان الفريق أن وثائق المحكمة تظهر أن مقيماً في اليابان ينتسب إلى الإثنية الكورية قام بهذه المعاملات، متصرفاً وفق تعليمات تلقاها من مكتب ييجين لشركة الشرق الجديد المحدودة للتجارة الدولية (New East International Trading Ltd.)، وهي شركة صورية تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مقرها في هونغ كونغ (حددت اليابان مكتبها في بيونغ يانغ). ويعتزم الفريق السعي للحصول على تأكيد من الصين بشأن هذا الأمر. ورغم أن المرسل إليه المعلن هو مديرية التخطيط الصناعي في ميانمار التابعة لوزارة الصناعة الثانية، فقد تبين للسلطات اليابانية أن المستعمل النهائي الفعلي هو المديرية العامة للصناعات الدفاعية في ميانمار. ويقول الخبراء إن هذه الأصناف، إضافة إلى صنف في حوزة أحد الأفراد بالفعل، يمكن استخدامها مع لإنتاج نظام جيروسكوب للصواريخ. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠٠٨، أفيد بأن نفس الشخص صدّر إلى نفس العميل في ميانمار أربع وحدات ضخمة لتكييف الهواء مناسبة لتبريد البيئات الحارة والرطوبة مثل الأنفاق، بناءً على طلب من شركتين، يقع مقر إحداهما في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية<sup>(٦١)</sup>. وتشتهر اليابان بأن كيانات تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساعدت السلطات العسكرية في ميانمار على الحصول على الأصناف ذات الاستخدام المزدوج من اليابان.

٩٢ - وأبلغت اليابان أيضاً الفريق بشأن شحنتين ومحاوله لشحن ما مجموعه أربع مجرفات آلية في عام ٢٠٠٩، وبشأن محاولتين لشحن شاحنتين صهريجيتين في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨<sup>(٦٢)</sup>. وشركة شينفونغ المحدودة للتجارة وشركة كوريا للتجارة Paekho 7 (Korea Paekho 7 Trading) ضالعتان في هذه المعاملات.

(٥٩) جهاز كهربائي لقياس الحثّاءة (Inductance (L) والمواسعة (Capacitance (C) والمقاومة (Resistance (R)).  
(٦٠) تمت الإجراءات القانونية في اليابان. انظر أيضاً S/2010/571، الفقرة ٥١، والتقارير النهائي للفريق لعام ٢٠١١، الفقرة ٨٧.

(٦١) بلغ حجم وحدتين من هذه الوحدات ٤٠.٠٠٠ متر مكعب والاثنين الآخرين ٢٠.٠٠٠ متر مكعب.  
(٦٢) تمت الإجراءات القانونية المتعلقة بهذه الحالات في اليابان. انظر أيضاً المرفق باء للوثيقة S/2010/571، المرفق باء للتقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١١ (المرفقات السرية متاحة بشكل منفصل لمجلس الأمن).

## تعليق

٩٣ - توفر هذه الحالات معلومات مفيدة عن التقنيات التي تستخدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للالتفاف على القرارين. ففي هذه المعاملات، استخدمت نفس التقنيات التي اعتمدها لشراء السلع الكمالية المحظورة من اليابان (انظر الفقرتين ٧٩ و ٨٠). واستخدمت شركة تجارية غير مدركة للأمر من أجل تقديم بيان تصدير مزور في اليابان. وتورط أيضاً كيانات ضالغان في هذه المعاملات في عمليات تصدير غير مشروعة لسلع كمالية من اليابان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتدل الحالة اليابانية الأولى على احتمال قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدور الوسيط لتسهيل توريد سلع ذات الاستخدام المزدوج إلى ميانمار.

## دال - عملية المنع

## ١ - معلومات أساسية: الطرق المتاحة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٩٤ - سواء أرادت شراء أصناف غير مشروعة أو تصديرها، تحتاج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى نقلها بحراً أو جواً أو براً. ويدعو القراران إلى تفتيش الشحنات المشتبه في مشروعيتها. ونظر فيما يلي في فرص وصعوبات تحقيق ذلك. تفرض الجغرافيا عبءاً خاصاً على الدول المجاورة.

٩٥ - **عن طريق البحر:** تتعلق أغلبية عمليات التفتيش التي أُبلغت بها اللجنة بالحركة عن طريق البحر. وقدم الفريق إفادة عن قدرات الأسطول التجاري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفقرات من ١٠٨ إلى ١١٣ من تقريره النهائي لعام ٢٠١١ وليس له ما يضيفه في هذا التقرير. ولعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعلم أن سفنها قيد المراقبة، وهو ما قد يوضح السبب وراء كون سفينة MV Light تحمل علم بليز (انظر الفقرتين ٥١ و ٥٩). وتقريباً في جميع الحالات التي أُبلغت بها اللجنة أو التي جرى إطلاع الفريق عليها، أعادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شحن حمولات غير مشروعة على ظهر سفن تشغلها شركات دولية كبرى للشحن البحري. وبما أن سفن شركات الشحن البحري الرئيسية لا ترسو في موانئ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يجب أن تمر جميع الحاويات القادمة منها أو المتجهة إليها عبر مركز إقليمى مجاور لإعادة الشحن. ومنذ عام ٢٠٠٦،

فقدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدريجياً إمكانية الوصول إلى بعض هذه الموانئ<sup>(٦٣)</sup>.

٩٦ - **عن طريق الجو:** وصف الفريق أسطول طائرات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفقرات من ١١٤ إلى ١١٨ من تقريره النهائي لعام ٢٠١١، ولم يتغير هذا الأسطول كثيراً منذ ذلك الحين. وتفيد التقارير أن شركة إير كوريو Air Koryo سيرت رحلات منتظمة إلى مدينة الكويت من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (ولم يتضح سبب إنهاء هذه الخدمة بعد ستة أشهر فقط). وفتحت أيضاً خطاً جويًا إلى كوالالمبور. ولم يعلم الفريق بحدوث أية حالة جديدة تتعلق بالنقل الجوي خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. غير أنه علم أن أصنافاً محظورة ذات صلة بالأسلحة نقلت جواً في عام ٢٠٠٨ (انظر الفقرة ٧١). وكما هو الشأن في حالات أخرى تتعلق بنقل أصناف لا تكون طبيعتها غير المشروعة واضحة ويمكنها أن تفلت من التفتيش العابر بالعين المجردة، فقد شحنت هذه الأصناف على رحلات جوية منتظمة عادية.

٩٧ - **عن طريق البر:** خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أُصلحت بعض الطرقات المؤدية إلى الحدود في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأُنجزت بعض الأشغال على السكك الحديدية. وتزايدت حركة السير على الطرق والسكك الحديدية عبر الحدود. ولم تبلغ اللجنة أبداً بتفتيش أية شحنة أثناء نقلها براً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو إليها.

## ٢ - التحديات التي تواجهها عملية المنع

٩٨ - تعزز الحالات الوارد وصفها أعلاه في الفرع المخصص للتدابير المتصلة بالتصدير والاستيراد الاستنتاج الذي توصل إليه الفريق في عام ٢٠١١ بأن منع الشحنات المحظورة أثناء تدفق التجارة الدولية يتوقف كثيراً على (أ) الاستخبارات؛ و (ب) تبادل المعلومات؛ و (ج) تعاون أصحاب ومشغلي السفن والطائرات والسلطات الحكومية المختصة؛ و (د) التفتيش في موانئ التوقف اللاحقة<sup>(٦٤)</sup>. وأبلغ الفريق بصفة غير رسمية أن بعض عمليات التفتيش المذكورة لم تكن لتجرى لولا تبادل معلومات الاستخبارات بنشاط بين الدول الأعضاء. إضافة إلى ذلك، يلاحظ الفريق أن تحديات تواجه عدة دول أعضاء في التنسيق بين سلطات الترخيص وسلطات الإنفاذ، التي تتصرف على أساس قانوني مختلف.

(٦٣) نظراً للتدابير التي اتخذها البلدان المجاورة، لا تتوفر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى إمكانية محدودة للوصول إلى الموانئ لأغراض إعادة الشحن.

(٦٤) انظر تقرير الفريق النهائي لعام ٢٠١١، الفقرة ١٣٤.

وكثيرا ما لا تطابق نظم تصنيف البيانات الجمركية نظم مراقبة الصادرات، مما يولد الارتباك، وكثيرا ما تقدم استمارات الإقرار الجمركي بيانات غير كافية بخصوص الاستعمال النهائي أو المستعمل النهائي. ويجب إقامة نظام قانوني ملائم لإضفاء الشرعية على عمليات التفتيش. وعلاوة على ذلك، لا يتسم التعاون على تنفيذ الجزاءات بين القطاعين العام والخاص بالسلاسة على الصعيد العالمي. وزيادة على ذلك، لا يُلزم الذين يحشون الحاويات بأن يقدموا إلى شركات النقل البحري إلا معلومات قليلة جدا عن محتوياتها، مما يسهل إخفاء الطبيعة الحقيقية للسلع ومرسلها الحقيقي ومنشأها. وحتى شركات النقل البحري التي تتوفر على تجهيزات جيدة وتجربة كبيرة، والتي يبدو أن لها استعداد كبير لاحترام القانون، يظهر أحيانا أنها توافق على نقل حاويات رغم أنها لا تعرف أي شيء تقريبا عن محتوياتها.

٩٩ - ويستخدم كثير من المكاتب الجمركية نظاما آليا لإدارة المخاطر في تحديد الشحنات التي يحتمل أن تكون شديدة الخطورة. ويقيم هذا النظام التهديدات على أساس عوامل مثل المرسل والمرسل إليه وتصنيف السلع. غير أنه في كثير من الحالات التي تمت دراستها، كانت المعلومات المستخدمة في تحديد درجة الخطورة مزورة أو محجوبة، مما ساعد الشحنات التي لها علاقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تفادي حدوث إنذار يتنبه له النظام. ويواصل الفريق دراسة الصكوك التي وضعتها الهيئات الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية، والتي ترمي إلى تحسين معدلات الكشف<sup>(٦٥)</sup>.

١٠٠ - وتؤكد حالات عدم الامتثال الجديدة التي أُبلغت بها اللجنة أو التي أثير انتباه الفريق إليها تحليله السابق بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتمد بشكل متزايد على استخدام حاويات محتومة لشحن صادراتها غير المشروعة. ويتبع هذا البلد تقنيات ابتدعتها منظمات الاتجار بالمخدرات تدمج عملياتها اللوجستية في سلسلة الإمداد العالمية لأن تلك التقنيات تمثل الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة للتحايل على نظم المراقبة المنسقة والمتوفرة على موارد جيدة<sup>(٦٦)</sup>.

١٠١ - وتؤكد مشاورات الفريق مع مشغلي السفن ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أهمية تفتيش الحاويات قبل دخولها في تدفق التجارة الدولية، لأن حظوظ كشف الشحنات غير المشروعة عن طريق التفتيش الجمركي العشوائي والاعتیادي بعد دخولها في

(٦٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٣٦.

(٦٦) Hugh Griffiths and Michael Jenks, "Maritime transport and destabilizing commodity flows", SIPRI (٦٦) Policy Paper No. 32, January 2012.

هذا التدفق تكون محدودة جدا. ويشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه يتم تفتيش أقل من ٢ في المائة من أصل ما يفوق ٥٠٠ مليون حاوية تنقل بحرا كل سنة.

١٠٢ - ويرى الفريق أنه عندما تدخل شحنة غير مشروعة قادمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو متجهة إليها في تدفق التجارة الدولية، تنخفض حظوظ كشفها بواسطة التفتيش الجمركي العشوائي والاعتيادي بسبب الاستخدام الواسع النطاق للعلامات المميزة المزورة والتصريح الكاذب بالمحتويات لإخفاء هوية المرسل. ويزيد انخفاض هذه الحظوظ إذا أخفيت أو زورت المعلومات التي تبين أن منشأ الشحنة هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الميناء الأجنبي الأول الذي يعاد فيه الشحن، بسبب الطبقات المتعددة للوسطاء المشتركين في النقل بعد ذلك، وبسبب التغييرات الكثيرة في الوثائق. (يحدث هذا كثيرا في الحالات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية). وفي بعض الحالات التي تمت دراستها، بعد إعادة الشحن في الميناء الأجنبي الأول، لم تكن أية عناصر تسمح بالتعرف على الحاويات القادمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تم حشوها بأصناف غير مشروعة وسط الكم الهائل من الحاويات القادمة من المنطقة.

## هاء - التدابير المالية

١٠٣ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تقم أية دولة عضو بإبلاغ اللجنة أو إخطار الفريق بإجراءات اتخذتها عملا بالفقرة ٨ (د) من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) لتجميد أصول الكيانات المحددة. ولم تقم أية دولة عضو بإخبار اللجنة أو الفريق بمحاولات التحايل على القيود المفروضة على المعاملات المالية المحددة في الفقرات ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

١٠٤ - وقد عمل الفريق بشكل وثيق مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أثناء وضع مجموعة توصياته المنقحة التي اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠١٢. وبدأ الفريق بعد ذلك في العمل مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على تنفيذ التوصيات المنقحة، وخاصة منها التوصية الجديدة ٧ المتعلقة بتمويل الانتشار. (يرد في المرفق الثامن نص التوصية ٧، ونص التوصية الجديدة ٢، التي تتطرق إلى التنسيق الملازم فيما بين السلطات المختصة على مستوى وضع السياسات وعلى مستوى العمليات). وقد أبقّت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على ذكر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بيانها العام، وهو ما يلزم أعضاء الفرقة باتخاذ تدابير استثنائية في إجراء المعاملات المالية (انظر الشكل الثالث عشر، وانظر كذلك المرفق التاسع للاطلاع على مذكرة ذات صلة صادرة عن وزارة الخزانة بالولايات المتحدة حول المخاطر). واتصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بداية عام ٢٠١٢ بفرقة العمل

المعنية بالإجراءات المالية بهدف تغيير هذه المعاملة، غير أنها لم تستجب بعد لدعوة إلى استكشاف أوجه القصور المحددة في القواعد المالية وسبل العلاج التي توصي بها الفرقة.

١٠٥ - ورغم أن قراري مجلس الأمن يلزمان الدول الأعضاء بإبلاغ اللجنة بعمليات تفتيش السلع، لا يوجد هناك إلزام مقابل بالإبلاغ بالتحقيقات في عمليات نقل الأموال المحتملة للأموال غير المشروعة، ولم تتطوع أية دولة عضو أبدا لتقديم مثل هذا التقرير. غير أن بعض الدول الأعضاء قدمت معلومات مالية سرية إلى الفريق، بما في ذلك المعلومات المقدمة عن تورط مصارف معينة والطرق التي تنقل عبرها الأموال، وذلك في سياق التحقيقات في حالات الانتهاك المحتمل للجزاءات. وبالتالي تزايد قلق الفريق بشأن تزايد استخدام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتقنيات غسل الأموال عن طريق التجارة، وذلك بواسطة شركات صورية أنشأتها أو عملاء تتحكم فيهم لتمويل المشتريات غير المشروعة وللحصول على عائدات مبيعات الأسلحة والتحويلات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. ومن المحتمل ألا تكفي إجراءات العناية الواجبة الوقائية التي تتخذها المصارف عادة (يلزم اتخاذ إجراءات عناية واجبة معززة في حالة المعاملات التي تكون فيها كيانات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطرافاً محددة)، وذلك إما بسبب المهارة التي تمارسها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إخفاء علاقاتها مع الأفراد والمؤسسات وتورطها في المعاملات، أو بسبب غياب الشفافية لدى المالكين المستفيدين نظراً لقوانين بعض الدول الأعضاء، التي تحجب مثل هذه المعلومات البالغة الأهمية.

الشكل الثالث عشر

مقتطف من البيان العام لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

#### الولايات القضائية غير المتعاونة الشديدة الخطورة

البيان العام لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية - ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢

باريس، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ - فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هي الهيئة العالمية لوضع معايير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ومن أجل حماية النظام المالي الدولي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتشجيع المزيد من الامتثال لمعايير القيام بذلك، حددت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية الولايات القضائية التي لها أوجه قصور استراتيجية وتعمل معها على معالجة تلك الأوجه التي تشكل خطراً على النظام المالي الدولي.

### جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

لا يزال القلق يساور فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن عدم قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمعالجة أوجه القصور الكبيرة في نظامها لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والتهديد الخطير الذي يشكله هذا لسلامة النظام المالي الدولي. وتحت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على القيام فوراً وبطريقة ناجحة بمعالجة أوجه قصورها في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وتؤكد فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية مجدداً نداءها إلى أعضائها المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، وتحت كافة الولايات القضائية على أن تقدم المشورة إلى مؤسساتها المالية لتولي أهمية خاصة للعلاقات والمعاملات التجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك شركاتها ومؤسساتها المالية. وإضافة إلى تعزيز التدقيق، تهيئ فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أيضاً بأعضائها وتحت جميع الولايات القضائية على أن تطبق تدابير مضادة فعالة لحماية قطاعها المالية من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب النابعة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي للولايات القضائية أيضاً أن توفر الحماية من استخدام علاقات المراسلة لتجاوز التدابير المضادة وممارسات تخفيف المخاطر والإفلات منها، وأن تراعي مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أثناء النظر في طلبات المؤسسات المالية التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بفتح فروع وتوابع لها في مناطق نفوذ هذه الولايات القضائية.

وتقر فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بالاتصالات الأخيرة التي أجرتها معها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتظل مستعدة للانخراط مباشرة في مساعدتها على معالجة أوجه قصورها في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

١٠٦ - وليست المعلومات المتوفرة كافية لكي يتوصل الفريق إلى استنتاج عام حول فعالية تنفيذ وإنفاذ الدول الأعضاء للقيود المالية المفروضة بموجب القرارين. ومع ذلك، يشتهب الفريق بأن تنفيذ حظر الحركة غير المشروعة للأموال يُحتمل أن يكون أقوى من تنفيذ حظر الحركة غير المشروعة للسلع، بسبب التنفيذ الواسع النطاق لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وإنذاراتها حول المخاطر الكبرى لغسل الأموال التي تنطوي عليها المعاملات المالية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

## واو - الآثار غير المقصودة

١٠٧ - قام الفريق برصد (أ) الآثار الإنسانية المحتملة غير المقصودة و (ب) آثار تنفيذ هذه الجزاءات على البعثات الدبلوماسية.

١٠٨ - بشأن (أ)، فإنه يدرك المخاوف من أن نظم الجزاءات قد تلحق بصورة عامة الضرر بالسكان المدنيين من دون قصد. وفي الفقرة ١٧٢ من تقريره النهائي لعام ٢٠١١، لاحظ الفريق أن عدم تمكنه من الوصول إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمنعه من تطبيق منهجيات مقبولة لهذه المشكلة. ولا تزال المشكلة مستمرة. وقد أجرى مشاورات مع منظمات غير حكومية تعمل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرنامج الأغذية العالمي، لكن هذه الاتصالات لم توفر أدلة على وجود آثار إنسانية غير مقصودة ناجمة عن الجزاءات التي فرضها القرار<sup>(٦٧)</sup>. وسوف يواصل رصد هذه المسألة.

١٠٩ - أما بشأن (ب)، فقد ناقش الفريق هذه المسألة مع سفراء الاتحاد الروسي (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١) وجمهورية ألمانيا الاتحادية (٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) والمملكة المتحدة (٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالإضافة إلى أحد كبار المسؤولين في دولة عضو أخرى. وقدم السفير الروسي إحاطة إلى اللجنة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وعندما تحدث إلى الفريق في اليوم التالي تحدث بالتفصيل عن عدد من السبل التي أثرت فيها الجزاءات على عمل بعض البعثات. وشمل ذلك على نحو خاص عدم التمكن من نقل الأموال إلى داخل وخارج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعدم التمكن من استيراد مركبات. ولاحظ السفير الألماني والسفير البريطاني بأن الجزاءات لم تسبب أي مشاكل لبعثتهما.

١١٠ - وأوضح مجلس الأمن في الفقرة ٢١ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) أنه ينبغي تنفيذ الحظر المفروض على السلع الكمالية وتجميد الأصول من دون المساس بأنشطة البعثات الدبلوماسية الموجودة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويلاحظ الفريق أن هذه الجزاءات الثنائية التي تفرضها بعض الدول الأعضاء تتجاوز الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن، ولا يمكن استبعاد إمكانية أن هذه الجزاءات الثنائية هي التي تسبب صعوبات لبعض البعثات. ومن الممكن أيضا أن تكون بعض الشركات والمصارف قد اتخذت قرارا تجاريا بعدم إجراء معاملات مع أي كيان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (ذكرت إحدى جهات الاتصال من منظمة غير حكومية يقع مقرها في بيونغ يانغ بأن الشركة المورد

(٦٧) في الفقرة من ديباجة القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، يتم التشديد على أن الجزاءات لا يُقصد أن تترتب عليها آثار ضارة من الناحية الإنسانية.

لمركباتها تلقت تعليمات من مقرها الرئيسي برفض جميع أشكال التعامل مع هذا البلد). ولا تتيح القرارات أي ولاية للطعن بالقرارات التجارية هذه. والفريق على أهبة الاستعداد لمساعدة اللجنة في هذه المسألة.

## سابعاً - تحديد الكيانات والسلع والأفراد

١١١ - أُعدَّ هذا التقرير بعد فترة وجيزة من قيام اللجنة، وفقاً لتوجيهات مجلس الأمن في بيانته الرئاسي (S/PRST/2012/13) بتحديد ثلاثة كيانات جديدة، وتحديث قوائم السلع المحددة. وأعقب ذلك إصدار توصيات واسعة من قبل أعضاء اللجنة والتوصية الصادرة عن الفريق لثلاثة تحدييدات إضافية لكيانات انبثقت من التحقيقات التي أجراها. لذلك لا يرغب الفريق حالياً في اقتراح المزيد من التحدييدات لكنه يخطط للقيام بذلك في لحظة مواتية.

١١٢ - وتعرف الكيانات المحددة بأسماء عديدة. وأظهر انتشار الأسماء المستعارة السهولة التي تستطيع فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وضع هذه الأسماء. وفي الواقع، ربما تستطيع أن تضع أسماء مستعارة للكيانات الضالعة في الاتجار غير المشروع بأسرع مما يمكن للجنة تحديدها. وعلى الرغم من أنه سهولة أن يستخدم الأفراد جوازات سفر مزورة واستخدام أسماء مختلفة، فإن نظم مراقبة التأشيرة بالاستدلال الإحيائي يمكن أن تسهّل الجهود الرامية للكشف عن هوية حامل جواز السفر الحقيقية. وحيث تستخدم نظم التحقق من نظم مراقبة التأشيرة بالاستدلال الإحيائي (ليست عالمية) قد يكون تحديد الأفراد أكثر فعالية من تحديد الكيانات.

١١٣ - وقام عدد من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي بتحديد كيانات وأفراد آخرين لاستكمال التدابير التي وضعتها اللجنة (انظر المرفق العاشر). وتؤدي بعض هذه الكيانات والأفراد دوراً هاماً في البرامج النووية والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى وبالقتائف التسيارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو في عمليات نقل الأسلحة من البلد وإليه. ويبدو أن الأسباب المطروحة للتحدييدات الذاتية تقوم على أساس مجموعة مماثلة من المعايير للمعايير الواردة في القرارين.

## ثامناً - التوصيات

١١٤ - يبني الفريق توصياته على مسائل برزت من عمله خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، وعلى المشاكل المستمرة. لذلك فإن بعض التوصيات تتردد توصيات عام ٢٠١١. وهي تركز على الإجراءات التي، في رأي الفريق، ستحسن إلى حد كبير تنفيذ الجزاءات. وترد الخلفية الأساسية للعديد من هذه التوصيات في متن هذا التقرير.

## التوصية ١

على الدول الأعضاء التي تمتثل للالتزام بتفتيش المواد ومصادرتها والتصرف فيها أن تتحمل جميع تكاليف القيام بذلك ولا تتوفر لديها دائما الخبرة التقنية أو الدعم اللازمين. وقد تتكبد تكاليف التخزين والتصرف فيها، وقد تجدد نفسها متورطة في عملية التقاضي. بالإضافة إلى ذلك تفرض هذه العملية عادة عبئا إداريا كبيرا.

ينبغي أن تنظر اللجنة، بمساعدة الفريق، في التحديات المالية والتقنية التي تواجهها الدول الأعضاء في عمليات تفتيش المواد ومصادرتها والتصرف فيها، واستكشاف الحلول الممكنة.

## التوصية ٢

لا توجد حالياً مبادئ توجيهية واضحة بشأن التصرف في الأصناف المصادرة بعد التفتيش. ويوصي الفريق أن يتم توضيح ذلك. ينبغي للجنة، بمساعدة الفريق، أن تعد مذكرة للمساعدة في التنفيذ بشأن التصرف في الأصناف المصادرة.

## التوصية ٣

على الرغم من اشتراط الإبلاغ "فورا"، تقدم الدول الأعضاء أحيانا تقارير بعد مرور فترة طويلة على إجراء التفتيش. وقد يكون هذا التأخير ناجماً عن قيود قانونية أو إجراءات داخلية. وسيكون من المفيد أن تقوم الدول الأعضاء، في هذه الظروف، بإخطار اللجنة بالتفتيش ريثما يتم إصدار تقرير كامل، إذا أمكن ذلك.

ينبغي للجنة، بمساعدة الفريق، أن تعد مذكرة توصي فيها أن أفضل ممارسة هي تقديم تقارير بعد عملية تفتيش بما لا يتجاوز ثلاثة أشهر. وعندما لا تكون الدول الأعضاء قادرة على الامتثال، لأسباب قانونية أو لأسباب أخرى، فإنه ينبغي للجنة أن تدعوها إلى تقديم إخطار بأنه تم إجراء التفتيش، ريثما يتم تقديم تقرير كامل، عندما يصبح ذلك ممكناً.

## التوصية ٤

أخبرت عدة دول أعضاء فيها تقاليد قانونية مختلفة، الفريق بأنها غير قادرة على الإبلاغ عن عمليات تفتيش، أو الإبلاغ بشكل كامل، لأن التقرير قد يخل بالإجراءات

القانونية بعد إجراء التفتيش. ويرى الفريق أن عقد مؤتمر للسماح بتبادل وجهات النظر بين الحاميين المعنيين، بمن فيهم محامو الأمم المتحدة، قد يساعد على حل هذه المشكلة. وهو مستعد لتقديم المساعدة في عقد مثل هذا المؤتمر. وقد تؤثر هذه المشكلة على نظم الجزاءات الأخرى.

ينبغي للجنة، بمساعدة الفريق، أن تعقد مؤتمراً للمستشارين القانونيين في مجال الجمارك وللسلطات القضائية المعنية الأخرى ولسلطات إنفاذ القانون العاملة في الإدارات الوطنية لمناقشة الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء، واستكشاف حلول لها، في الإبلاغ الكامل من دون المساس بالإجراءات القانونية.

#### التوصية ٥

يطلب من الدول الأعضاء الإبلاغ عن الأصناف المصادرة، لكن ليس إبلاغ اللجنة عندما تقوم، أو يقوم كيان على أراضيها، بمنع حدوث أي انتهاك، مثلاً من خلال رفض رخصة تصدير، أو رفض أمر مشتبه به. وستكون المعلومات المتعلقة بهذه الحالات قيّمة.

ينبغي للجنة، بمساعدة الفريق، أن تصدر مذكرة للمساعدة في التنفيذ تدعو فيها الدول الأعضاء لإبلاغ اللجنة عندما يتناهى إلى علمها حدوث انتهاك بمنع التفتيش.

#### التوصية ٦

على الرغم من دعوة الدول الأعضاء إلى إجراء عمليات تفتيش للشحنات القادمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمتجهة إليها التي يشتبه بأنها غير مشروعة منذ اتخاذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، لم يطلب منها الإبلاغ عن عمليات التفتيش والمصادرة والتصرف فيها حتى اتخاذ القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وسيجد الفريق أنه من المفيد جداً معرفة عمليات التفتيش التي تجري في هذه الأثناء لتوسيع نطاق معرفتها بحوادث عدم الامتثال ذات الصلة وفهم أساليب التحايل من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم إلى اللجنة أو إلى الفريق أي معلومات تتوافر لديها عن حوادث عدم الامتثال ومحاولات التملص من الجزاءات التي وقعت بعد اتخاذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وقبل اتخاذ القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

#### التوصية ٧

إن التوصية التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن الجزاءات المالية المستهدفة المتعلقة بالانتشار تطلب إلى البلدان اتخاذ تدابير للامتثال لقراري مجلس الأمن

المتعلقين بـ "منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وقمعها وعرقلتها وتمويلها". وتركز التوصية على التدابير الوقائية الضرورية الفريدة من نوعها لوقف تدفق الأموال أو أصول أخرى للانتشار أو للأشخاص الذين يعملون على الانتشار. وتدعو فرقة العمل البلدان إلى إنشاء سلطة قانونية لازمة، وتحديد السلطات المحلية المختصة المسؤولة عن التنفيذ والإنفاذ. وتلاحظ أنه ينبغي للدول أن تطلب من المؤسسات المالية ومن المؤسسات التجارية غير المالية أو الأوساط المهنية المحددة إبلاغ السلطات المختصة بأي "أصول مجمدة أو إجراءات اتخذت امتثالاً لمتطلبات قراري مجلس الأمن ذوي الصلة، بما في ذلك محاولة إجراء المعاملات ...".

ينبغي للجنة أن تنظر في مسألة اطلاع الدول الأعضاء على أنها والفريق يمثلان السلطة المختصة في ضوء تنفيذ المسؤوليات التي يكلفها بها مجلس الأمن في القرارين وأن تشجع بقوة الدول الأعضاء على أن تخطر اللجنة و/أو الفريق في غضون ٩٠ يوماً عن حالات عدم الامتثال أو الإجراءات المتخذة للامتثال للحظر المالي المنصوص عليه في القرارين، بما في ذلك محاولة إجراء المعاملات.

#### التوصية ٨

بموجب الفقرة ٨ (د) من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) يطلب إلى الدول الأعضاء تجميد الأموال التي يملكها [الأشخاص أو الكيانات المحددين] أو الأشخاص أو الكيانات الذين يعملون بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم، وأموال الأشخاص أو الكيانات الذين يقدمون الدعم للبرامج غير المشروعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشير اتصالات الفريق مع الدول الأعضاء إلى أن بعضها غير واضح بالنسبة لنطاق عبارتين هما "الأشخاص الذين يعملون بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم" و "تقديم الدعم لـ" وتوصي بتوضيح ذلك.

ينبغي للجنة، بمساعدة الفريق، أن تعد مذكرة للمساعدة في التنفيذ توضح فيها استخدام عبارتي "تقديم الدعم لـ" و "الأشخاص الذين يعملون بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم" الواردة في الفقرة ٨ (د) من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

#### التوصية ٩

يعمل الفريق مع كل دولة من الدول الأعضاء ومع التجمعات الإقليمية لتحسين الوعي بالقرارين والجزاءات. لكن العمل الإداري الذي تنطوي عليه مناسبات التوعية يشكل استنزافاً كبيراً لوقت الفريق. وفي أي حال قد يكون من الأنجع استخدام مهنيين من ذوي الخبرة في مجال إدارة المناسبات للاضطلاع بهذه المهام.

ينبغي للجنة أن تصدر توجيهات إلى الفريق بإشراك منظمة أو منظمات من اختياره لحمل العبء الإداري لتنظيم مناسبات التوعية وتقديم المساعدة في جهوده لجمع الأموال اللازمة لذلك.

#### التوصية ١٠

من المهم أن ترى الدول الأعضاء أن جهودها في التنفيذ محل تقدير. وفي الوقت الحالي لا يتم الإقرار بتقديم تقرير وطني بشأن التنفيذ إلى مجلس الأمن. وهذا يرسل إشارة خاطئة، بل إن بعض الدول الأعضاء سألت الفريق عما إذا كان جميع أعضاء مجلس الأمن يؤيدون القرارين تأييداً تاماً.

ينبغي للجنة توجيه الفريق للرد على الدول الأعضاء عندما تقدم تقارير التنفيذ الوطنية إلى مجلس الأمن.

#### التوصية ١١

يشير الفريق في الفقرة ٨٧ أعلاه إلى مخاوف بشأن قيام المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتقديم حواسيب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيكون من الحكمة دعوة مؤسسات الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة للتشاور مع اللجنة بشأن أنشطتها المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كما فعل البعض.

ينبغي للجنة، بمساعدة الفريق، إعداد رسالة وإرسالها إلى مؤسسات الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة تدعوها فيها إلى التواصل مع اللجنة بشأن أنشطتها لكفالة أن تكون متسقة مع القرارين.

#### التوصية ١٢

في الفقرة ١٩ أعلاه، يلاحظ الفريق تفاعلاته مع أفرقة أخرى. ويوضح ذلك أنه يمكن كسب الكثير نتيجة إجراء مزيد من الاتصالات الرسمية والمنتظمة والتعاون بين الأفرقة والمجموعات المماثلة مثل أفرقة الرصد. وكانت هناك مناسبات استضافت فيها الدول الأعضاء زيارة قام بها فريق قبل فترة قصيرة من قيام فريق آخر بزيارة، علماً بأنه قد يكون في مصلحة الجميع ضم هذه الزيارات. ولا تعلم الأفرقة أحياناً بعقد مؤتمرات مفيدة تحضرها أفرقة أخرى إلا بعد انتهاء تلك المؤتمرات.

ينبغي لمجلس الأمن دعوة منسقي مختلف أفرقة الخبراء والمجموعات المماثلة إلى إنشاء آلية للتنسيق بين الأفرقة لتبادل الاقتراحات بشأن أفضل الممارسات، وخطط السفر، والأنشطة المقبلة ذات الاهتمام الأوسع، بهدف زيادة تأثير عمل الأفرقة وتأمين أفضل قيمة لأموال الأمم المتحدة.

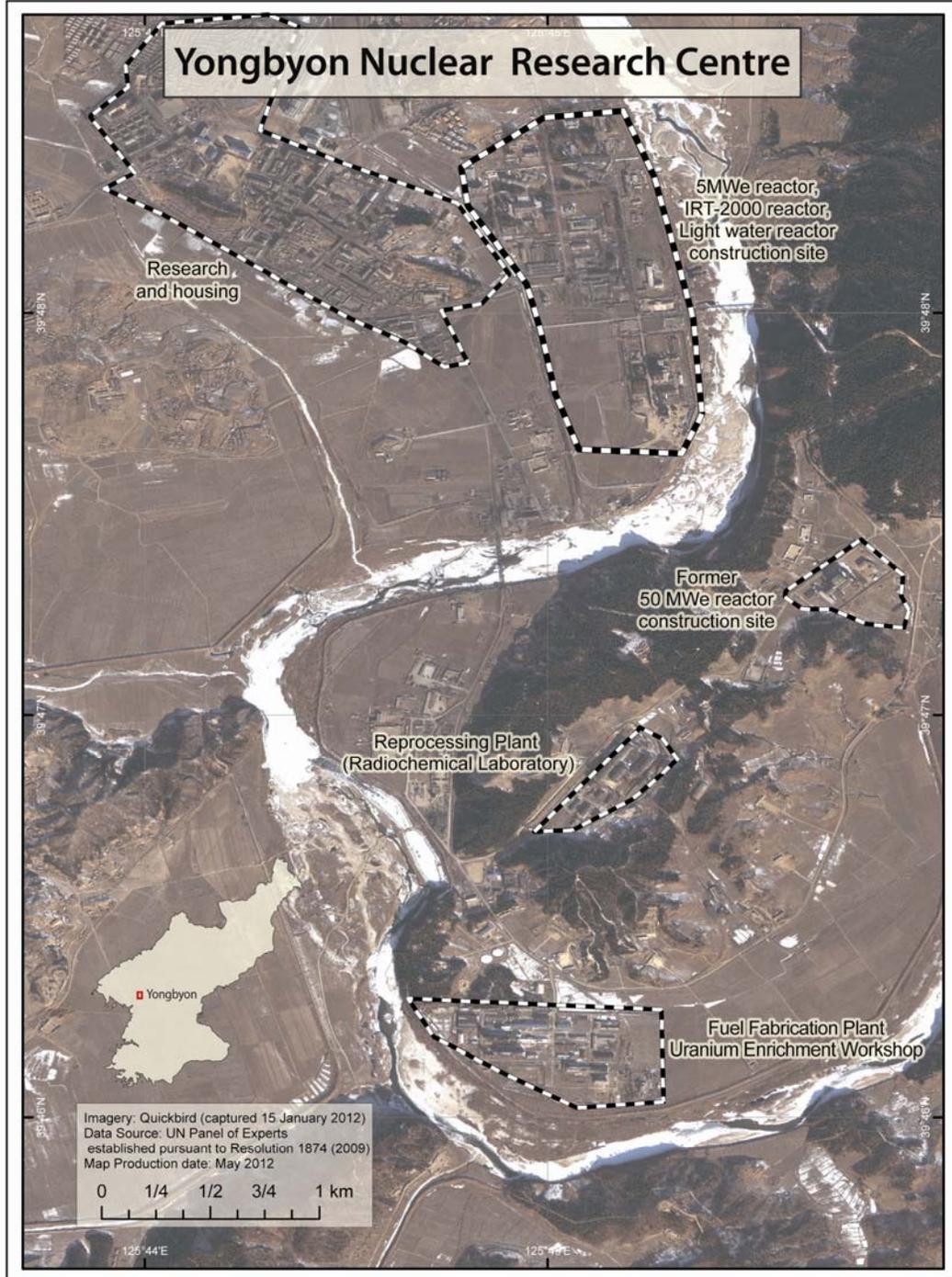
Annex I

Map of main launch sites and nuclear complex, Democratic People's Republic of Korea



## Annex II

### Imagery of the Yongbyon nuclear complex

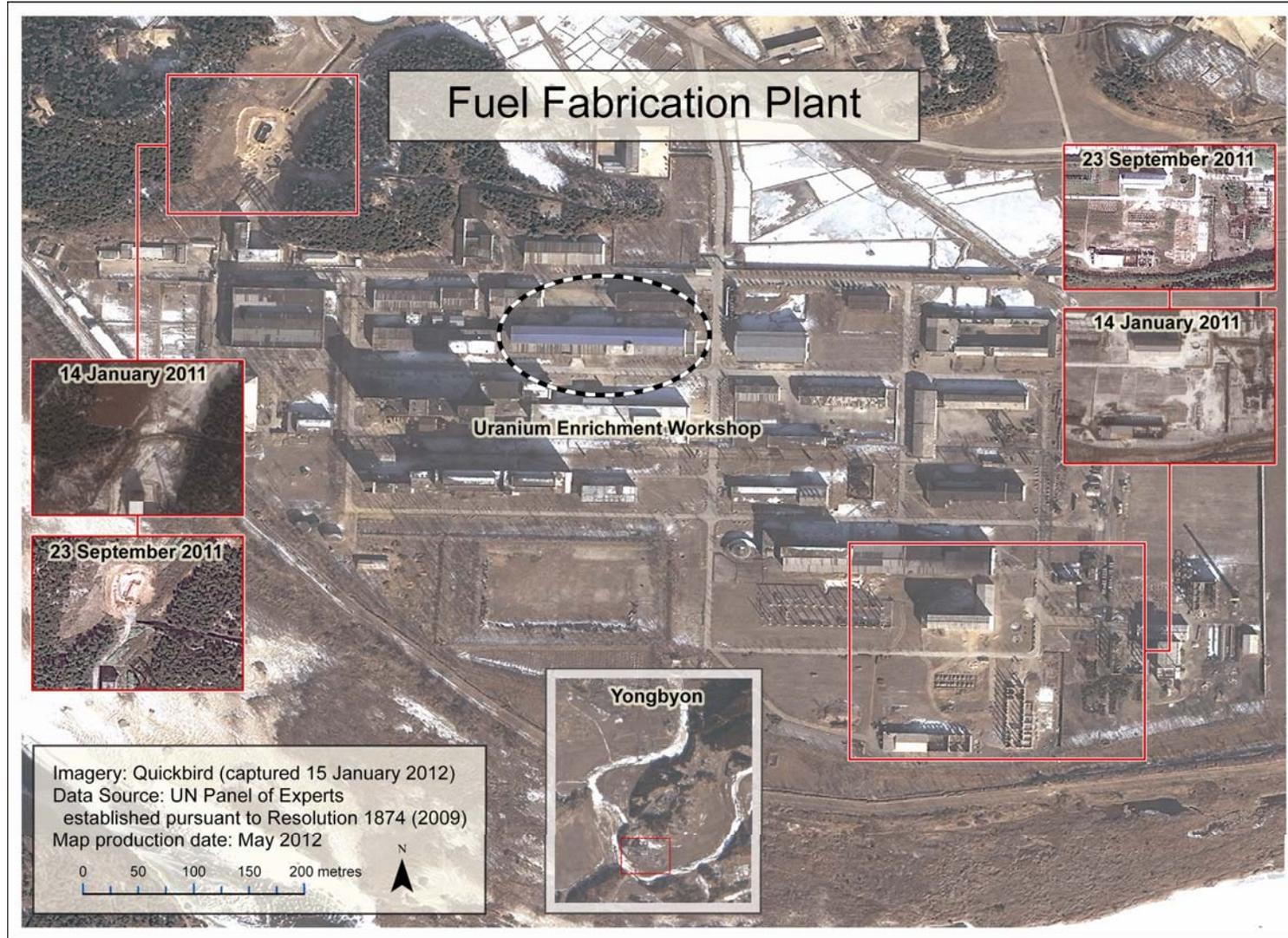


Map No. 4483.2  
May 2012

Department of Field Support  
Cartographic Section

# Annex III

## Imagery of the fuel fabrication plant



Map No. 4483.3  
May 2012

Department of Field Support  
Cartographic Section

## Annex IV

### Imagery of the 5-MWe reactor and light water reactor construction site



Map No. 4483.4  
May 2012

Department of Field Support  
Cartographic Section

# Annex V

## Imagery of Tongchang-ri (Sohae launch site)

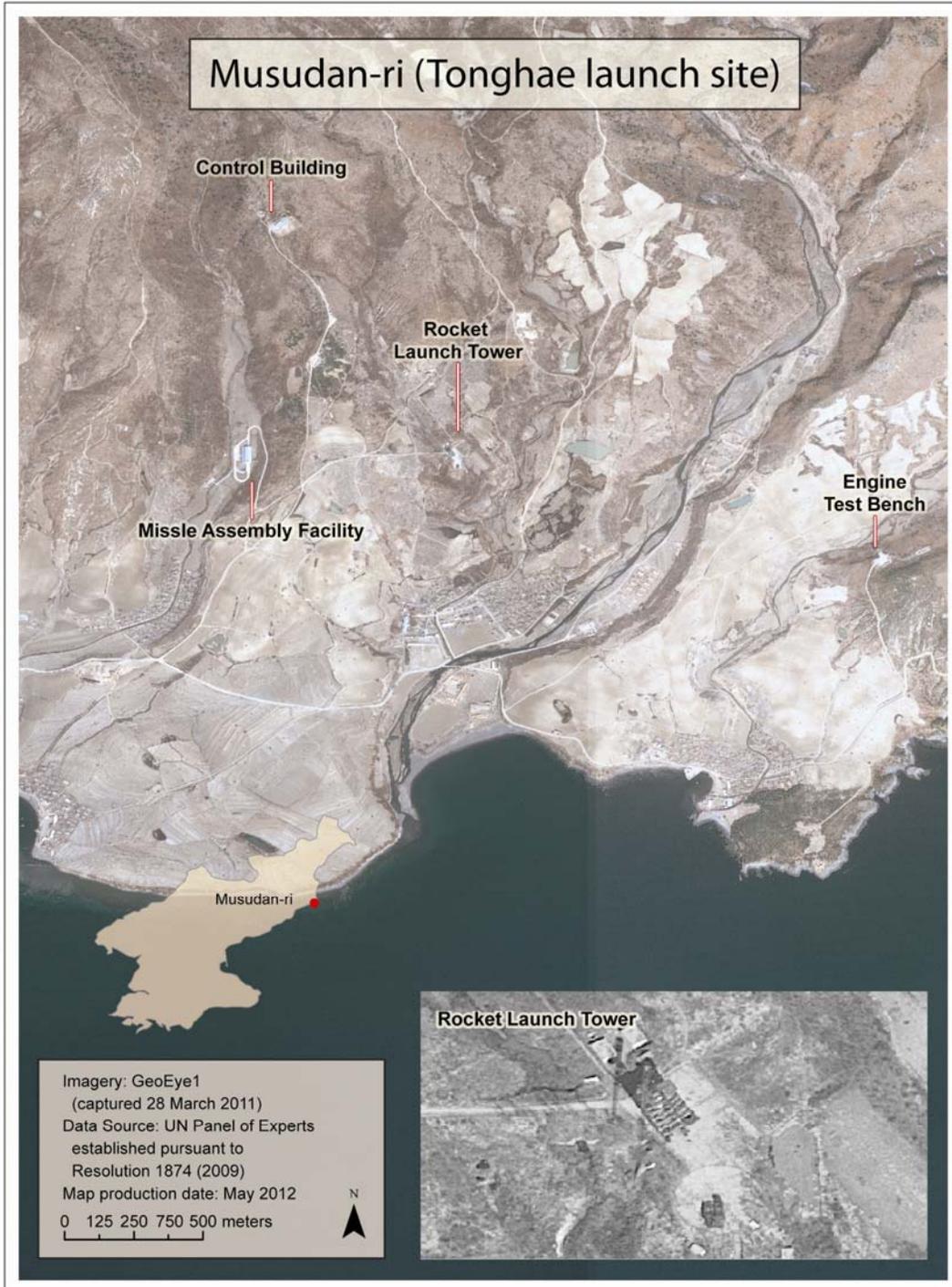


Map No. 4483.5  
May 2012

Department of Field Support  
Cartographic Section

# Annex VI

## Imagery of Musudan-ri (Tonghae launch site)



Map No. 4483.6  
May 2012

Department of Field Support  
Cartographic Section

## Annex VII

Items designated by Member States as luxury goods<sup>a</sup>

<i>Member States</i>										
<i>Items</i>	<i>Australia</i>	<i>Canada</i>	<i>European Union, Monaco, Norway, San Marino</i>	<i>Japan</i>	<i>New Zealand</i>	<i>Republic of Korea</i>	<i>Russian Federation</i>	<i>Singapore</i>	<i>Switzerland</i>	<i>United States</i>
<b>Live animals</b>			Pure-bred horses							
<b>Food items</b>	Caviar, Crustaceans (all), e.g. rock lobsters, abalone, molluscs and aquatic invertebrates, e.g. oyster in any form	Gourmet foods and ingredients, lobster	Caviar and caviar substitutes; truffles and preparations thereof	Beef, fillets of tunas, caviar and caviar substitutes	Caviar and its substitutes, chocolate, crustaceans, molluscs, aquatic invertebrates and goods containing these species, honey and its derivatives, tuna, toothfish, salmon and goods containing these species				Caviar and caviar substitutes prepared from fish eggs	
<b>Alcoholic beverages</b>	Wine, spirits (all kinds)	Alcoholic beverages	High-quality wines (including sparkling wines), spirits and spirituous beverages	Alcoholic beverages	Alcoholic beverages	Alcoholic beverages (wines, ethyl alcohol, spirituous liquors and other alcoholic beverages)	Cognac, wines and other liquors for more than 5,000 rubles	Wines and spirits	Wines and spirits	Alcoholic beverages (wine, beer, ales and liquor)
<b>Tobacco and tobacco products</b>	Tobacco products	Cigarettes	High-quality cigars and cigarillos	Tobacco	Tobacco			Cigars	Cigars	Tobacco and tobacco products
<b>Cosmetics, fashion accessories</b>	Cosmetics (all), perfumes and toilet waters	Perfume	Luxury perfumes, toilet waters and cosmetics,	Make-up, perfumes	Cosmetics, perfumes	Cosmetics (perfumes, cosmetics, including	Perfumes for more than 5,000 rubles	Perfumes and cosmetics	High-quality perfumes, high-quality personal care	Cosmetics, including beauty and make-up, per-

Items	Member States									
	Australia	Canada	European Union, Monaco, Norway, San Marino	Japan	New Zealand	Republic of Korea	Russian Federation	Singapore	Switzerland	United States
			including beauty and make-up products				foundations and manicure-related, and pedicure-related products)		and beauty products	fumes and toilet waters
<b>Apparel, leather and fur items</b>	Apparel and clothing accessories, furs, leather travel goods	Designer clothing and accessories, furs	High-quality garments, clothing accessories and shoes (regardless of their material); High-quality leather, saddlery and travel goods, handbags and similar articles	Leather bags, clothes and others, fur skins and artificial fur manufactures	Designer clothing, deer velvet, fur products and artificial fur products, leather bags and clothes	Leather goods (trunks, suitcases, cosmetic cases, executive cases, briefcases, satchels, and other similar bags, handbags, pockets or other products that may be carried in handbags, clothing and accessories), fur items (fur clothing, accessories, and other fur products)	Fur production for more than 250,000 rubles	Fur products; leather bags and clothes	High-quality apparel and clothing accessories, high-quality shoes, high-quality leather	Apparel and fashion items (leather articles, silk articles, fur skins and artificial furs, fashion accessories: leather travel goods, vanity cases, binocular and camera cases, handbags, wallets, silk scarves, designer clothing: leather apparel and clothing accessories)
<b>Ceramic and glass/ tableware</b>	Drinking glasses (lead crystal)		Cutlery or precious metal or plated or clad with precious metal; high-quality tableware of porcelain, china, stone or earthenware or fine pottery; high-quality	Drinking glasses of lead crystal	Bone china, crystal glassware				Cutlery, gold, silver or platinum plated	Tableware of porcelain or bone china, items of lead crystal

Items	Member States									
	Australia	Canada	European Union, Monaco, Norway, San Marino	Japan	New Zealand	Republic of Korea	Russian Federation	Singapore	Switzerland	United States
<b>Jewellery, precious/semi-precious articles</b>	Silver, gold, jewellery, precious and semi-precious stones (including diamonds and pearls), precious metals	Jewellery, gems, precious metals	lead crystal glassware Pearls, precious and semi-precious stones, articles of pearls, jewellery, gold or silversmith articles	Jewellery, precious metals, precious metalwork	Jewellery, precious metals, precious and semi-precious stones, and articles made from them	Pearls and jewellery (natural or hatchery pearls, diamonds, jewelry, silver, gold, gilded products, white gold, white gold-plated products, ornaments and their accessories, products that contain jewellery)	Jewellery made of gold, platinum, diamonds and other precious stones for more than 50,000 rubles	Precious jewellery	Pearls, precious and semi-precious stones, jewellery and silverware	Jewellery (jewellery with pearls, gems, precious and semi-precious stones (including diamonds, sapphires, rubies and emeralds), jewellery of precious metal or of metal clad with precious metal) gems and precious metals (gold, silver, platinum, diamonds, precious and semi-precious stones (including sapphires, rubies and emeralds))

Items	Member States										
	Australia	Canada	European Union, Monaco, Norway, San Marino	Japan	New Zealand	Republic of Korea	Russian Federation	Singapore	Switzerland	United States	
<b>Electronic items</b>	Consumer electronics (televisions, videos, DVD players, PDAs, laptops, MP3 players — and any other relevant exports), electronic entertainment/ software	Computers, televisions and other electronic devices	High-end electronic items for domestic use; high-end electrical/ electronic or optical apparatus for recording and reproducing sound and images	Portable information devices, audiovisual instruments and software	Computers, audiovisual equipment (for example CD players and DVD players), data or software (for example films, music, or both, recorded or stored on CDs or DVDs), and things on which data or software is or may be recorded or stored, mobile telephones, portable information and media devices (for example, personal digital assistants (PDAs) and MP3 players or other digital audio players)		Electronic goods (transmitter products for radio or televisions, television cameras, digital cameras, and videocassette recorders, monitors, projectors, and related products excluding television transmitter products)		Plasma televisions; personal digital musical players	High-quality consumer electronic devices	Electronic items (flat-screen, plasma or LCD panel televisions or other video monitors or receivers (including high-definition televisions), and any television larger than 29 inches, DVD players, PDAs, personal digital music players, *computer laptops) <sup>b</sup>
<b>Photographic/ cinematic items</b>	Photographic equipment		See electronic items	Camera and cinematographic instruments	Cameras and movie equipment		Optical instruments (cameras, movie cameras and projectors for movies)			High-quality electronic and optical image recording and reproducing equipment	

Items	Member States									
	Australia	Canada	European Union, Monaco, Norway, San Marino	Japan	New Zealand	Republic of Korea	Russian Federation	Singapore	Switzerland	United States
<b>Clocks and watches</b>	Watches and clocks	Watches	Luxury clocks and watches and their parts	Wristwatches and other watches	Wristwatches	Timepieces (wristwatches, pocket watches, and other wearable timepieces)	Wristwatch for more than 50,000 rubles	Watches of metal clad with a precious metal	High-quality watches and clocks	Luxury watches (wrist, pocket, and other with a case of precious metal or of metal clad with precious metal)
<b>Musical instruments</b>			High-quality musical instruments	Musical instruments	Musical instruments	Musical instruments (pianos, harpsichords, and other stringed keyboard instruments, string instruments, wind instruments, electronic musical instruments)		Musical instruments	High-quality musical instruments	Musical instruments
<b>Vehicles, aircraft, vessels and other transport equipment</b>	Automobiles and other vehicles to transport people, yachts and pleasure craft	Private aircraft	Luxury vehicles for transport of persons on earth, air or sea, as well as their accessories and spare parts	Motor cars, motorcycles, motorboats, yachts and others	Cars, motorcycles, snowmobiles, motorboats, yachts, aircraft, and their parts and accessories	Automobiles (passenger cars and other vehicles, motorcycles and bicycles or sidecars with assistant motors), vessels (yachts, other vessels for excursion or exercise, boats with paddles, and canoes)	Motorcars for more than 3,000,000 rubles	Luxury cars; luxury motorboats and yachts	Luxury vehicles for air, road and water transport as well as parts and accessories to	Transportation items (yachts and other aquatic recreational vehicles (such as jet skis), *luxury automobiles (and motor vehicles): automobiles and other motor vehicles to transport people [other than public transport] includ-

Items	Member States									
	Australia	Canada	European Union, Monaco, Norway, San Marino	Japan	New Zealand	Republic of Korea	Russian Federation	Singapore	Switzerland	United States
										ing station wagons, racing cars, snowmobiles, and motorcycles, personal transportation devices [segways])
<b>Sports items</b>	Sports equipment	Sporting goods	Articles and equipment for skiing, golf, diving and water sports		Sporting goods and equipment					Recreational and sports equipment
<b>Works of art, collector pieces and antiques</b>	Works of art (all)		Coins and banknotes, not being legal tender; works of art, collectors' pieces and antiques	Works of art, collectors' pieces and antiques	Works of art, collectors' pieces and antiques	Artwork and curios (collections and specimens, curios)		Works of art, collectors' pieces and antiques	Coin (other than the legal tender), works of art, collectors' pieces and antiques	Works of art (including painting, original sculptures and statuary), antiques (more than 100 years old), and collectible items, including rare coins and stamps

Items	Member States									
	Australia	Canada	European Union, Monaco, Norway, San Marino	Japan	New Zealand	Republic of Korea	Russian Federation	Singapore	Switzerland	United States
<b>Other</b>	Fountain pens, carpets		Hand-knotted carpets, hand-woven rugs and tapestries; articles and equipment for billiard, automatic bowling, casino games and games operated by coins or banknotes	Carpets, fountain pens	Carpets and tapestries, designer furniture, fountain pens		Carpeting goods (carpeting products and other textile carpets)	Carpets	Handmade carpets, hand-woven tapestries	Designer fountain pens, rugs and tapestries

a As at 30 April 2012. Member States are invited to report to the Panel any required change or update.

b United States luxury items list (provisional): categories of items with an asterisk will be exempted from the general denial if they are being imported by legitimate organizations involved in humanitarian relief efforts, other internationally sanctioned efforts, or as items in the interest of the United States Government

## Annex VIII

### **Excerpts from the FATF 40 Recommendations, February 2012**

#### **Recommendations on international standards on combating money-laundering and the financing of terrorism and proliferation**

---

The FATF Recommendations set out the essential measures that countries should have in place to: identify the risks, and develop policies and domestic coordination; pursue money laundering, terrorist financing and the financing of proliferation; apply preventive measures for the financial sector and other designated sectors; establish powers and responsibilities for the competent authorities (e.g., investigative, law enforcement and supervisory authorities) and other institutional measures; enhance the transparency and availability of beneficial ownership information of legal persons and arrangements; and facilitate international cooperation.

---

Combating terrorist financing is a very significant challenge. An effective AML/CFT system, in general, is important for addressing terrorist financing, and most measures previously focused on terrorist financing are now integrated throughout the Recommendations, therefore obviating the need for the Special Recommendations. However, there are some Recommendations that are unique to terrorist financing, which are set out in Section C of the FATF Recommendations. These are: Recommendation 5 (the criminalisation of terrorist financing); Recommendation 6 (targeted financial sanctions related to terrorism & terrorist financing); and Recommendation 8 (measures to prevent the misuse of non-profit organisations). The proliferation of weapons of mass destruction is also a significant security concern, and in 2008 the FATF's mandate was expanded to include dealing with the financing of proliferation of weapons of mass destruction. To combat this threat, the FATF has adopted a new Recommendation (Recommendation 7) aimed at ensuring consistent and effective implementation of targeted financial sanctions when these are called for by the United Nations Security Council.

---

#### **Recommendation 2: National cooperation and coordination**

Countries should have national AML/CFT policies, informed by the risks identified, which should be regularly reviewed, and should designate an authority or have a coordination or other mechanism that is responsible for such policies. Countries should ensure that policy-makers, the financial intelligence unit (FIU), law enforcement authorities, supervisors and other relevant competent authorities, at the policymaking and operational levels, have effective mechanisms in place which enable them to cooperate, and, where appropriate, coordinate domestically with each other concerning the development and implementation of policies and activities to combat money laundering, terrorist financing and the financing of proliferation of weapons of mass destruction.

#### **Recommendation 7: Targeted financial sanctions related to proliferation**

Countries should implement targeted financial sanctions to comply with United Nations Security Council resolutions relating to the prevention, suppression and disruption of proliferation of weapons of mass destruction and its financing. These resolutions require countries to freeze without delay the funds or other assets of, and to ensure that no funds and other assets are made available, directly or indirectly, to or for the benefit of, any person or entity designated by, or under the authority of, the United Nations Security Council under Chapter VII of the Charter of the United Nations.

## Annex IX

## Financial risks identified by the Department of the Treasury of the United States of America



### Department of the Treasury Financial Crimes Enforcement Network

#### Advisory

**FIN-2009-A002**

**Issued: June 18, 2009 (Amended December 18, 2009)**

**Subject: North Korea Government Agencies' and Front Companies' Involvement in Illicit Financial Activities**

The Financial Crimes Enforcement Network ("FinCEN") is issuing this advisory to supplement information previously provided<sup>1</sup> regarding the involvement by Democratic People's Republic of Korea ("North Korea") government agencies and front companies in illicit activities. The U.N. Security Council has recently adopted a resolution containing new provisions, including a call for enhanced monitoring of financial transactions, to prevent the financing of North Korea's nuclear, ballistic missile, and other weapons of mass destruction (WMD)-related programs or activities. The Security Council's action, combined with the potential that North Korea will attempt to evade these financial measures, illustrates the increased risk that North Korea and North Korean entities, as well as individuals acting on their behalf, pose to the international financial system and financial institutions worldwide.

On June 12, 2009, the U.N. Security Council adopted Resolution 1874, condemning North Korea's May 25 nuclear test and calling upon member states to prevent the provision of financial services or any financial or other assets or resources that could contribute to North Korea's nuclear, ballistic missile, or other WMD-related programs or activities. These provisions were adopted in addition to pre-existing obligations imposed by U.N. Security Council Resolution ("UNSCR") 1718, adopted in 2006, to, among other things, freeze the assets of designated North Korean individuals and entities involved in nuclear, ballistic missile, and other WMD-related programs or activities.<sup>2</sup> UNSCR 1874 includes additional measures beyond the asset freeze in UNSCR 1718 by calling upon states to prevent North Korea from accessing financial services to facilitate transactions related to its nuclear, ballistic missile, and other WMD-related programs or activities. It also bans financial transactions related to the sales of all arms and related materiel, except for the export of small arms and light weapons and related materiel to North Korea.<sup>3</sup> For example, UNSCR 1874 calls upon member states to prevent the provision of financial services by financial institutions within their jurisdictions, and by those institutions' overseas branches,

<sup>1</sup> See "Guidance to Financial Institutions on the Provision of Banking Services to North Korean Government Agencies and Associated Front Companies Engaged in Illicit Activities," December 13, 2005.

[www.fincen.gov/statutes\\_regs/guidance.html/advisory.html](http://www.fincen.gov/statutes_regs/guidance.html/advisory.html)

<sup>2</sup> For details on UN member states obligations, see Resolution 1718 (2006), Adopted by the Security Council on 14 October 2006. [www.un.org/docs/sc](http://www.un.org/docs/sc)

<sup>3</sup> See UNSCR 1874 (2009), ¶¶ 9, 10, 18. [www.un.org/docs/sc](http://www.un.org/docs/sc)

that could contribute to North Korea's nuclear, ballistic missile, and other WMD-related programs or activities. In addition, UNSCR 1874 demands that North Korea immediately comply with UNSCR 1718, which includes a ban on the transfer of luxury goods to North Korea.

The U.N. Security Council's adoption of specific financial measures to address this conduct reinforces long-standing Treasury Department concerns regarding North Korea's involvement, through government agencies and associated front companies, in financial activities in furtherance of a wide range of illicit activities. These activities include currency counterfeiting, drug trafficking, and the laundering of related proceeds. FinCEN has previously noted such conduct, most recently in 2007.<sup>4</sup> The Treasury Department remains especially concerned about the use of deceptive financial practices by North Korea and North Korean entities, as well as individuals acting on their behalf. Such deceptive practices may include North Korean clients' suppression of the identity and location of originators of transactions; their practice of arranging for funds transfers via third parties; repeated bank transfers that appear to have no legitimate purpose; and routine use of cash couriers to move large amounts of currency in the absence of any credible explanation of the origin or purpose for the cash transactions.

In light of the financial measures in UNSCR 1718 and UNSCR 1874, and the use of deceptive financial practices by North Korea and North Korean entities, as well as individuals acting on their behalf, to hide illicit conduct, FinCEN advises all U.S. financial institutions to take commensurate risk mitigation measures. FinCEN notes that with respect to correspondent accounts held for North Korean financial institutions, as well as their foreign branches and subsidiaries, there is now an increased likelihood that such vehicles may be used to hide illicit conduct and related financial proceeds in an attempt to circumvent existing sanctions. Financial institutions should apply enhanced scrutiny to any such correspondent accounts they maintain, including with respect to transaction monitoring. Furthermore, because the prohibition in UNSCR 1718 on North Korea's procurement of luxury goods continues to apply, financial institutions should continue to ensure they are not providing financial services for such North Korean procurement. In order to assist in applying such enhanced scrutiny, a list of North Korean banks is included below. The Treasury Department encourages financial institutions worldwide to take similar precautions.

In addition, Treasury is concerned that in an attempt to evade U.N. Security Council Resolution provisions, North Korea may increasingly rely on cash transactions. All financial institutions should remain vigilant regarding attempts by North Korean customers to make large cash deposits into new or existing accounts, as well as the associated risk of the passing of counterfeit currency. The Treasury Department remains concerned about North Korean production and distribution of high-quality counterfeit U.S. currency. The U.S. government is ready to assist with the investigation of North Korean counterfeiting of U.S. currency wherever it is detected.

<sup>4</sup> Finding that Banco Delta Asia S.A. is a Financial Institution of Primary Money Laundering Concern, 70 Fed. Reg. 55214 (September 15, 2005). [www.fincen.gov/statutes\\_regs/patriot/pdf/finding\\_banco.pdf](http://www.fincen.gov/statutes_regs/patriot/pdf/finding_banco.pdf); Imposition of Special Measure Against Banco Delta Asia, Including Its Subsidiaries Delta Asia Credit Limited and Delta Asia Insurance Limited, as a Financial Institution of Primary Money Laundering Concern, 72 Fed. Reg. 12730 (March 14, 2007). [www.fincen.gov/statutes\\_regs/patriot/pdf/bda\\_final\\_rule.pdf](http://www.fincen.gov/statutes_regs/patriot/pdf/bda_final_rule.pdf)

For assistance with counterfeit U.S. currency-related investigations, please contact your local U.S. Secret Service office.<sup>5</sup>

Consistent with the standard for reporting suspicious activity as provided for in 31 C.F.R. part 103, if a U.S. financial institution knows, suspects, or has reason to suspect that a transaction involves funds derived from illegal activity or that a customer has otherwise engaged in activities indicative of money laundering, terrorist financing, or other violation of federal law or regulation, the financial institution shall then file a Suspicious Activity Report. Separately, FinCEN reminds financial institutions that Executive Order 13382 of June 28, 2005, requires the blocking of all property and interests in property, within the United States or in the possession or control of U.S. persons, of certain individuals and entities. Further information can be obtained from the website of the Office of Foreign Assets Control of the U.S. Treasury Department.<sup>6</sup>

#### **NORTH KOREAN BANKS<sup>7</sup>**

Below is a list of some North Korean banks as taken from public and commercially available information. This is not meant to be a comprehensive list and is provided for ease of reference only. For the purposes of this advisory, financial institutions should take independent steps as necessary to ensure sufficient awareness of their entire exposure to North Korean financial transactions regardless of the financial institution conducting the transactions.

Amroggang Development Bank  
 Bank of East Land  
 Central Bank of the Democratic People's Republic of Korea  
 Credit Bank of Korea  
 Dae-Dong Credit Bank  
 First Credit Bank<sup>8</sup>  
 Foreign Trade Bank of the Democratic People's Republic of Korea  
 Hana Banking Corporation Ltd.  
 The International Industrial Development Bank  
 Korea Joint Bank (KBJ)  
 Korea Daesong Bank  
 Korea Kwangson Banking Corp  
 Korea United Development Bank  
 Koryo Commercial Bank Ltd.  
 Koryo Credit Development Bank  
 Kumgang Bank (added December 18, 2009)  
 North East Asia Bank  
 Tanchon Commercial Bank

<sup>5</sup> A complete list of U.S. Secret Service field offices and overseas offices can be found at [http://www.secretservice.gov/field\\_offices.shtml](http://www.secretservice.gov/field_offices.shtml)

<sup>6</sup> See [www.usdoas.gov/offices/enforcement/ofac](http://www.usdoas.gov/offices/enforcement/ofac)

<sup>7</sup> Each of these banks is headquartered in Pyongyang, North Korea. However, this advisory applies to all North Korean bank branches, within North Korea or abroad.

<sup>8</sup> This should not be confused with First Credit Bank located in Los Angeles, CA, USA.

## Annex X

List of autonomous designations<sup>68</sup>

## A. Entities

<i>Names</i>	<i>Designated by</i>	<i>Rationale</i>	<i>Alias(es)</i>	<i>Address(es)</i>	
1	<b>Bank of East Land</b>	United States of America <b>European Union</b>	Facilitated financial weapons-related transactions for Green Pine Associated (entity designated by the 1718 Committee, 02.05.2012) and the Reconnaissance General Bureau in a manner that circumvents sanctions.	– Dongbang Bank – Tongbang U'nhaeng – Tongbang Bank	PO Box 32, BEL Building, Jonseung-Dung, Moranbong District, Pyongyang, North Korea
2	<b>Global Interface Company Inc.</b>	United States of America	Owned or controlled by Alex H. T. Tsai, who provided, or attempted to provide, financial, technological or other support for, or goods or services in support of KOMID (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009).	Trans Scientific Corp.	– 9F-1, No. 22, Hsin Yi Rd., Sec. 2, Taipei, Taiwan – 1st Floor, No. 49, Lane 280, Kuang Fu S. Road, Taipei, Taiwan Business Registration Document Number: 12873346 (Taiwan)
3	<b>Hesong Trading Corporation</b>	Australia <b>European Union</b> Japan United States of America	Subsidiary of KOMID (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009).		Pyongyang, North Korea
4	<b>Kohas AG</b>	Australia Japan United States of America	Ties to Korea Ryonbong General Corporation (entity designated by the United Nations, 24.04.2009).		Route des Arsenaux 15, Fribourg, FR 1700, Switzerland; C.R. No. CH-217.0.135.79-4 (Switzerland)
5	<b>Korea Complex Equipment Import Corporation</b>	Australia <b>European Union</b> Japan United States of America	Subsidiary of Korea Ryonbong General Corporation (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009).		Rakwon-dong, Pothonggang District, Pyongyang, North Korea

As at 30 April 2012. This list is for information only and does not necessarily reflect all of the autonomous designations made by Member States. The entries are a compilation of those provided by Member States. Not all designating Member States provide rationale. New entries to this list since 30 April 2011 are shaded for reference (㉿)

<i>Names</i>	<i>Designated by</i>	<i>Rationale</i>	<i>Alias(es)</i>	<i>Address(es)</i>
6	<b>Korea Daesong Bank</b>	United States of America European Union	Owned or controlled by Office 39 of the Korean Workers' Party.	– Choson Taesong Unhaeng – Taesong Bank  Segori-dong, Gyongheung St., Potonggang District, Pyongyang, Korea, North  SWIFT/BIC KDBK KP PY (Korea, North); Phone: 850 2 381 8221; Phone: 850 2 18111 ext. 8221; Fax: 850 2 381 4576; Telex: 360230 and 37041 KDP KP; TGMS daesongbank; E-mail: kdb@co.chesin.com
7	<b>Korea Daesong General Trading Corporation</b>	United States of America European Union	Owned or controlled by Office 39 of the Korean Workers' Party.	– Daesong Trading – Daesong Trading Company – Korea Daesong Trading Company – Korea Daesong Trading Corporation  Pulgan Gori Dong 1, Potonggang District, Pyongyang City, Korea, North; Phone: 850 2 18111 8204/8208 Phone: 850 2 381 8208/4188 Fax : 850 2 381 4431/4432 E-mail: daesong@co.chesin.com
8	<b>Korea International Chemical Joint Venture Company</b>	Australia <b>European Union</b> Japan United States of America	Subsidiary of Korea Ryonbong General Corporation (entity designated by the United Nations, 24.04.2009).	– Choson International Chemicals Joint Operation Company – Chosun International Chemicals Joint Operation Company – International Chemical Joint Venture Corporation – Korea International Chemicals Joint Operation Company – Korea International Chemical Joint Venture Corp.  – Hamhung, South Hamgyong Province, North Korea – Man gyongdae-kuyok, Pyongyang, North Korea – Mangyungdae-gu, Pyongyang, North Korea
9	<b>Korea Kwangson Banking Corp. (KKBC)</b>	United States of America <b>European Union</b>	Provide financial services in support of both Tanchon Commercial Bank (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009) and Korea Hyoksin Trading Corporation (entity designated by the 1718 Committee, 16.07.2009).	Jungson-dong, Sungri Street, Central District, Pyongyang, North Korea
10	<b>Korea Kwangsong</b>	Australia	Subsidiary of Korea Ryonbong General Corporation	Rakwon-dong, Pothonggang

<i>Names</i>	<i>Designated by</i>	<i>Rationale</i>	<i>Alias(es)</i>	<i>Address(es)</i>
	<b>Trading Corporation</b>	European Union Japan United States of America	(entity designated by the United Nations, 24.04.2009).	District, Pyongyang, North Korea
11	<b>Korea Pugang Mining and Machinery Corporation ltd</b>	European Union	Subsidiary of Korea Ryonbong General Corporation (entity designated by the United Nations, 24.04.2009).	
12	<b>Korea Pugang Trading Corporation</b>	Australia Japan United States of America	Subsidiary of Korea Ryonbong General Corporation (entity designated by the United Nations, 24.04.2009).	Rakwon-dong, Pothonggang District, Pyongyang, North Korea
13	<b>Korea Ryongwang/Ryengwang Trading Corporation</b>	Australia Japan United States of America European Union	Subsidiary of Korea Ryonbong General Corporation (entity designated by the United Nations, 24.04.2009).	Korean Ryengwang Trading Corporation Rakwon-dong, Pothonggang District, Pyongyang, North Korea
14	<b>Korea Ryonha Machinery Joint Venture Corporation</b>	Australia European Union Japan United States of America	Subsidiary of Korea Ryonbong General Corporation (entity designated by the United Nations, 24.04.2009).	– Korea Ryenha Machinery J/V Corporation; – Chosun Yunha Machinery Joint Operation Company; – Chosun Yunha Machinery J.V. Corporation – Ryonha Machinery Joint Venture Corporation – Central District, Pyongyang, North Korea; – Mangyungdae-gu, Pyongyang, North Korea; – Mangyongdae District, Pyongyang, North Korea
15	<b>Korea Taesong Trading Company</b>	United States of America European Union	Subsidiary of KOMID (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009).	Pyongyang, North Korea
16	<b>Korea Tonghae Shipping Company</b>	Japan	Known to have been a major ship-owner of DPRK vessels, engaging in export-import of materials and transfers of passengers using their ships, and associated with the illegal exports of WMD-related goods and equipment and etc. from Japan to the DPRK.	
17	<b>Moksong Trading Corporation</b>	United States of America	Engaged in proliferation activities.	
18	<b>Munitions Industry Department</b>	United States of America	Responsible for overseeing activities of the DPRK's military industries, including the Second Economic	Military Supplies Industry Department Pyongyang, North Korea

<i>Names</i>	<i>Designated by</i>	<i>Rationale</i>	<i>Alias(es)</i>	<i>Address(es)</i>	
	<b>European Union</b>	Committee and KOMID (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009). This includes overseeing the development of DPRK's nuclear and ballistic missiles programmes.			
19	<b>Office 39</b>	United States of America <b>European Union</b>	Controls a number of entities inside DPRK and abroad through which it conducts numerous illicit activities including the production, smuggling and distribution of narcotics. Office 39 has also been involved in the attempted procurement and transfer to DPRK of luxury goods, particularly the failed attempt to purchase two luxury yachts (case reported to the 1718 Committee in July 2009).	<ul style="list-style-type: none"> <li>– Office #39</li> <li>– Office No. 39</li> <li>– Bureau 39</li> <li>– Central Committee</li> <li>– Third Floor Division 39</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>– Second KWP Government Building (Korean — CH' O'NGSA), Chungso'ng, Urban Town (Korean — DONG), Chung Ward, Pyongyang, North Korea</li> <li>– Chung-Guyok (Central District), Sosong Street, Kyongrim-Dong, Pyongyang, North Korea</li> <li>– Changgwang Street, Pyongyang, North Korea</li> </ul>
20	<b>Ponghwa Hospital</b>	Japan	A special hospital which provides medical services to high-ranking party members, government officials and their families, known to have been engaged in research of microbe and associated with the illegal exports of WMD-related goods and equipment from Japan to the DPRK.		
21	<b>Pyongyang Informatics Centre</b>	Japan	Known to have been engaged in developing computer software programs for government organizations, equipped with training facilities for programmers, and associated with the illegal export of WMD-related goods and equipment and etc. from Japan to the DPRK.	– Pyongyang Information Center	

<i>Names</i>	<i>Designated by</i>	<i>Rationale</i>	<i>Alias(es)</i>	<i>Address(es)</i>
22	<b>Second Academy of Natural Sciences</b> United States of America European Union	Responsible for research and development of DPRK/s advanced weapons systems, including missiles and probably nuclear weapons. Uses a number of subordinate organizations, including Korean Tangun Trading Corporation (entity designated by the 1718 Committee, 16.07.2009).	– 2nd Academy of Natural Sciences – Che 2 Chayon Kwahak-Won – Academy of Natural Sciences – Chayon Kwahak-Won – National Defense Academy – Kukpang Kwahak-Won – Second Academy of Natural Sciences Research Institute (SANSRI)	Pyongyang, North Korea
23	<b>Second Economic Committee</b> United States of America European Union	The Second Economic Committee is responsible for overseeing the production of DPRK's ballistic missile. It also directs the activities of KOMID (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009).		Kangdong, North Korea
24	<b>Sino-Ki</b> United States of America	Engaged in proliferation activities.		
25	<b>Sobaeku United Corp.</b> European Union	State-owned company, involved in research into, and the acquisition of, sensitive products and equipment. It possesses several deposits of natural graphite, which provide raw material for two processing facilities which, inter alia, produce graphite blocks that can be used in missiles.	Sobaeksu United Corp.	
26	<b>The Reconnaissance General Bureau</b> United States of America <b>European Union</b>	Trades in conventional arms and controls the DPRK conventional arms firm Green Pine Associated Corporation (entity designated by the 1718 Committee, 02.05.2012), which is responsible for approximately half of the arms and related materiel exported by the DPRK and has taken over many of the activities of KOMID (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009).	– Chongch'al Ch'ongguk – RGB – KPA Unit 586	– Hyongjesan-Guyok, Pyongyang, North Korea – Nungrado, Pyongyang, North Korea

<i>Names</i>	<i>Designated by</i>	<i>Rationale</i>	<i>Alias(es)</i>	<i>Address(es)</i>
27 <b>Tosong Technology Trading Corporation</b>	Australia <b>European Union</b> Japan United States of America	Subsidiary of KOMID (entity designated by the United Nations, 24.04.2009).		Pyongyang, North Korea
28 <b>Trans Merits Co. Ltd.</b>	United States of America	Subsidiary of Global Interface Company Inc. and managed by Alex H. T. Tsai, who provided, or attempted to provide, financial, technological or other support for, or goods or services in support of KOMID (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009).		1F, No. 49, Lane 280, Kuang Fu S. Road, Taipei, Taiwan Business Registration Document Number: 16316976 (Taiwan)
29 <b>Yongbyon Nuclear Research Centre</b>	European Union	Research centre that has taken part in the production of military-grade plutonium; centre maintained by the General Bureau of Atomic Energy (entity designated by the 1718 Committee, 16.07.2009).		

## B. Individuals

<i>Names</i>	<i>Designated by</i>	<i>Rationale</i>	<i>Alias(es)</i>	<i>Identifying information</i>
1	<b>CHANG Song-taek</b>	European Union	Member of the National Defence Commission. Director of the Administrative Department of the Korean Workers' Party.	JANG Song-Taek Date of birth: 2.2.1946 or 06.02.1946 or 23.02.1946 (North Hamgyong province) Passport number (as of 2006): PS 736420617
2	<b>CHON Chi Bu</b>	European Union	Member of the General Bureau of Atomic Energy (entity designated by the 1718 Committee, 16.07.2009), former technical director of Yongbyon.	
3	<b>CHU Kyu-Chang</b>	European Union	First Deputy Director of the Defence Industry Department (ballistics programme), Korean Workers' Party, Member of the National Defence Commission.	JU Kyu-Chang Date of birth: between 1928 and 1933
4	<b>HYON Chol-hae</b>	European Union	Deputy Director of the General Political Department of the People's Armed Forces (military adviser to Kim Jong Il)	Year of birth: 1934 (Manchuria, China)
5	<b>JON Il-chun</b>	European Union	New Director of "Office 39" of the Central Committee of the Workers' Party, which is involved in proliferation financing (replaced KIM Tong-un).	Date of birth: 24.8.1941
6	<b>JON Pyong-ho</b>	European Union	Secretary of the Central Committee of the Korean Workers' Party, Head of the Central Committee's Military Supplies Industry Department controlling the Second Economic Committee of the Central Committee, member of the National Defence Commission.	Year of birth: 1926
7	<b>KIM Tong-myong</b>	United States of America <b>European Union</b>	Acts on behalf of Tanchon Commercial Bank (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009). Also played a role in managing Amroggang Development Banking Corporation (entity designated by the 1718 Committee, 02.05.2012)	Kim Tong Myong Kim Chin-so'k Kim Jin Sok Year of birth: 1964
8	<b>KIM Tong-un</b>	European Union	Former Director of "Office 39" of the Central Committee of the Workers' Party, which is involved in proliferation financing.	Year of birth: 1936 Passport number: 554410660

<i>Names</i>	<i>Designated by</i>	<i>Rationale</i>	<i>Alias(es)</i>	<i>Identifying information</i>
9	<b>KIM Yong-chol</b> United States of America <b>European Union</b>	Chief of the Reconnaissance General Bureau which trades in conventional arms and controls the DPRK conventional arms firm Green Pine Associated Corporation (entity designated by the 1718 Committee, 02.05.2012) responsible for approximately half of the arms and related materiel exported by the DPRK and has taken over many of the activities of KO-MID (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009).	Kim Yong-Chol Kim Young-Chol Kim Young-Cheol Kim Young-Chul	Date of birth: circa 1947 Alt. date of birth: circa 1946 Location: Pyongan-Pukto, North Korea
10	<b>KIM Yong-chun</b> European Union	Deputy Chairman of the National Defence Commission, Minister for the People's Armed Forces, special adviser to Kim Jong Il on nuclear strategy.	Young-chun	Date of birth: 04.03.1935
11	<b>O Kuk-Ryol</b> European Union	Deputy Chairman of the National Defence Commission, supervising the acquisition abroad of advanced technology for nuclear and ballistics programmes.		Year of birth: 1931 (Jilin Province, China)
12	<b>PAEK Se-bong</b> European Union	Chairman of the Second Economic Committee which is responsible for overseeing the production of DPRK's ballistic missile. It also directs the activities of KOMID (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009).		Year of birth: 1946
13	<b>PAK Jae-gyong</b> European Union	Deputy Director of the General Political Department of the People's Armed Forces and Deputy Director of the Logistics Bureau of the People's Armed Forces (military adviser to Kim Jong Il).	Chae-Kyong	Year of birth: 1933 Passport number: 554410661
14	<b>PAK To-Chun</b> European Union	Member of the National Security Council, in charge of arms industry and reported as commanding the office for nuclear energy		Date of birth: 09.03.1944 (Jagang, Rangrim)
15	<b>PYON Yong Rip</b> European Union	President of the Academy of Science involved in weapons of mass destruction-related biological research.	Yong-Nip	Date of birth: 20.09.1929 Passport number: 645310121 (issued on 13.09.2005)
16	<b>RYOM Yong</b> European Union	Director of the General Bureau of Atomic Energy (entity designated by the 1718 Committee, 16.07.2009), in charge of international relations.		
17	<b>SO Sang-kuk</b> European Union	Head of the Department of Nuclear Physics, Kim Il Sung University.		

<i>Names</i>	<i>Designated by</i>	<i>Rationale</i>	<i>Alias(es)</i>	<i>Identifying information</i>
18	<b>SU Lu-chi</b>	United States of America	Alex H. T. Tsai's wife, who provided, or attempted to provide, financial, technological or other support for, or goods or services in support of KOMID (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009). Lu-Chi Su is an officer in Global Interface Company Inc. and Trans Merits Co. Ltd. and is directly involved in the companies' operations.	Lu-Chi Tsai Su Date of birth: 08.08.1945 POB: Tainan, Taiwan Passport Number: 131134049 (Taiwan)
19	<b>STEIGER Jacob</b>	Australia Japan United States of America	President of Kohas AG	STEIGER Jakob Date of birth: 27 April 1941 (Altstätten, SG, Switzerland)
20	<b>TSAI Alex H. T.</b>	United States of America	Provided, or attempted to provide, financial, technological or other support for, or goods or services in support of KOMID (entity designated by the 1718 Committee, 24.04.2009).	Hsein Tai Tsai Date of birth: 08.08.1945 (Tainan, Taiwan) Passport Number: 131134049 (Taiwan)

## Annex XI

### List of the Panel's meetings

Below is a list of participation by the Panel in conferences, seminars, forums and meetings during the reporting period, listed by document number of the report to the Committee (which can be slightly different from date order).

#### Activities through reporting date

##### 2011

Conference: The 12th International Export Control Conference, Singapore, 24-26 May 2011.

Meeting: Meetings with non-governmental experts, Beijing, 30 May-1 June 2011.

Seminar: Promoting the Global Instruments of Non-Proliferation and Disarmament: The United Nations and the Nuclear Challenge, New York, 31 May 2011.

Meeting: Consultations with the Government of Japan, Tokyo, 25-26 July 2011.

Meeting: Consultations with the Government of the Republic of Korea, Seoul, 27 July-1 August 2011.

Forum: The Korean Global Forum 2011, Seoul, 31 August-2 September 2011.

Conference: The International Military Operations and Law Conference, Brisbane, Australia, 5-8 September 2011.

Meeting: Intersessional meeting of the Financial Action Task Force, Paris, 7-9 September 2011.

Roundtable: Tracking North Korea's Ballistic Missiles Sales: Implications for the Missile Technology Control Regime, George Washington University, Elliot School of International Affairs, Washington, D.C., 13 September 2011.

Forum: A Changing North Korea? A trip report, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, D.C., 14 September 2011.

Seminar: 2012 Nuclear Security Summit — The Korean Twist, the Korea Economic Institute, Washington, D.C., 28 September 2011.

Meeting: Meeting with Dr. Siegfried Hecker, Stanford University, California, United States, 29 September 2011.

Seminar: The Evolution of Threat Reduction: From Cooperative to Coercive?, Center for International and Security Studies at Maryland Forum, Washington, D.C., 29 September 2011.

Meeting: Meetings with Korea experts, University of California, Berkeley, United States, 30 September 2011.

Meeting: Briefing on arms and ammunition, Washington, D.C., and Martinsburg, West Virginia, United States, 5-6 October 2011.

Meeting: Meeting with United Kingdom officials, Foreign and Commonwealth Office, London, 10 October 2011.

Meeting: Meeting of the Non-Proliferation Directors Group, Paris, 11 October 2011.

Seminar: Political Changes in 2012: Implications for Northeast Asian Regional Security, Northeast Asia Future Forum, Washington, D.C., 22 September 2011.

Meeting: Meeting with the International Atomic Energy Agency, Vienna, 13 October 2011.

Meeting: Meeting with the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization Preparatory Commission, Vienna, 13-14 October 2011.

Meeting: Meeting with the United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna, 13-14 October 2011.

Meeting: Meeting with various experts on proliferation finance, Washington, D.C., 17-19 October 2011.

Seminar: The Security & Strategic Trade Management Academy, Center for International Trade and Security, University of Georgia, Athens, United States, 19-21 October 2011.

Meeting: Financial Action Task Force, Working Group and Plenary Meetings, Paris, 23-28 October 2011.

Conference: Tenth United Nations — Republic of Korea Joint Conference on Disarmament and Non-Proliferation Issues, Jeju Island, Republic of Korea, 7-8 November 2011.

Meeting: Centre for Non-Proliferation and Nuclear Security, Seoul, 9 November 2011.

Meeting: Institute for Peace and Cooperation, Seoul, 10 November 2011.

Conference: 14th Meeting of the Council for Security Cooperation in Asia Pacific Study Group on Countering the Proliferation of Weapons of Mass Destruction in the Asia Pacific, Hanoi, 18-19 November 2011.

Conference: Annual Conference of the European Association for Forwarding Transport Logistics and Customs Services, Brussels, 17 November 2011.

Meeting: Meeting with Japanese officials and experts on export control and the Korean peninsula issues, Tokyo, 24 November-2 December 2011.

Conference: The 8th Asian Senior-Level Talks on Non-Proliferation (ASTOP VIII), Tokyo, 1 December 2011.

Meeting: Consultations with the Government of France, Paris, 5-6 December 2011.

Meeting: Consultations with the Government of Germany, Berlin, 7-8 December 2011.

Meeting: The 5th Annual Container Programme Meeting, organized by the World Customs Organization and the United Nations Office on Drugs and Crime, Brussels, 5-7 December 2011.

Meeting: Consultations with the Government of Austria, Vienna, 10-13 December 2011.

Conference: Challenges of the Nuclear Non-Proliferation Regime, organized by Wilton Park, Steyning, United Kingdom, 12-16 December 2011.

Meeting: Consultations with the Government of Switzerland, Berne, 14-16 December 2011.

Meeting: Consultations with the Government of the Republic of the Congo, Brazzaville, 12-16 December 2011.

Meeting: Consultations with the Government of Canada, Ottawa, 19 December 2011.

## **2012**

Meeting: Consultations with the Government of Greece, Athens, 10-12 January 2012.

Meeting with the International Atomic Energy Agency, Vienna, 13 January 2012.

Meeting: Financial Action Task Force Plenary, Paris, 9-13 January 2012.

Forum: DPRK Economic Forum at the US-Korea Institute, Johns Hopkins School of International Advanced Studies, Washington, D.C., 19 January 2012.

Meeting: Consultations with the Government of Japan, Tokyo, 30 January 2012.

Conference: Defence Exports Asia-Pacific Conference on Compliance with United Nations Security Council resolutions banning arm trades with North Korea, Singapore, 31 January-2 February 2012.

Meeting: Consultations with the Government of Mongolia, Ulaanbattar, 15-16 February 2012.

Seminar: 19th Asian Export Control Seminar, Tokyo, 6-10 February 2012.

Meeting: Financial Action Task Force Plenary, Paris, 13-17 February 2012.

Seminar: Combating Destabilizing Arms Transfers via Air, organized by SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute), Kyiv, 1-2 March 2012.

Meeting: Consultations with the Government of Greece, Athens, 5 March 2012.

Seminar: Seminar on the Control of Trade in Conventional Arms, organized by the Thomas More Institute, Paris, 6-8 March 2012.

Meeting: Council for the Security Cooperation in the Asia Pacific, Study Group on Countering the Proliferation of Weapons of Mass Destruction in the Asia Pacific, Sydney, Australia, 6-7 March 2012.

Meeting: Association of Southeast Asian Nations, Regional Forum's Inter-Sessional Meeting on Non-Proliferation and Disarmament, Sydney, Australia, 8-9 March 2012.

Meeting: Consultations with the Government of Australia, Canberra, 13 March 2012.

Roundtable: North Korea, Sanctions Implementation and the Changing Situation, at the Council on Foreign Relations, Washington, D.C., 14 March 2012.

Meeting with representatives of the Nuclear Policy Program, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, D.C., 27 March 2012.

Meeting with the Organization for the Prohibition of Chemical Weapons, The Hague, 10 April 2012.

Meeting: Consultations with the Government of the United Kingdom, London, 10 April 2012.

Meeting: Consultations with the Government of Italy, Rome, 11-13 April 2012.

Meeting: Consultations with the Government of the Republic of Korea, Seoul, 11-13 April 2012.

Seminar: Implementing Sanctions: Prospects and Problems, organized by the International Institute for Strategic Studies, Singapore, 12-13 April 2012.

Conference: World Customs Organization Global AEO (Authorized Economic Operator), Seoul, 17-19 April 2012.

Meeting: Consultations with the Government of Guatemala, Guatemala City, 26-27 April 2012.

Meeting: Consultations with the Government of El Salvador, San Salvador, 30 April 2012.

**Planned forthcoming activities**

Conference: Financing of Proliferation of Weapons of Mass Destruction, organized by the Government of Korea, Seoul, 17-18 May 2012.

Seminar: Implementing Sanctions: Prospects and Problems, organized by the International Institute for Strategic Studies, Nairobi, 23-24 May 2012.

Meeting: Consultations with the Government of Brazil, Brasilia, 1 June 2012.

---